الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

- دور وسائل الإعلام في تحوّلات السلطة والسيادة
- تحوّلات القضية النووية بين أميركا وإيران: تصادم الاستراتيجيات العليا
- المياه: عامل إستراتيجي في الصراع العربي - الإسرائيلي

مجلة
الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE
العدد التاسع والخمسون - كانون الثاني 2007

العقيدة وحرية المعتقد

لقد أنعم اللّه على لبنان بموقع فريد متميز، و هيّأه لكي يكون صلة وصل أبدية بين الدول و الشعوب، كما اختاره بقعة جميلة تتزاحم فيها الزرقة و الخضرة، ويقفز السحر من رمل شاطئه إلى ثلج قممه، قاطعاً الأحمر والأصفر والبنفسجي من الزهر والنبات. وتلك هي الحالة الأولى من الوفاق بين الألوان التي طبعت أبناء هذه البلاد بطابعها المتنوع والمزركش.

وقصد الكثيرون لبنان، من قريب المسافات ومن بعيدها، إعجاباً بتنوّعه، وإيماناً بانفتاحه الثقافي، وسعياً إلى التمتع بحريته في الحياة وفي التفكير والتعبير، كما توزعت مراكبه في عرض البحار في هجرات لم تكن نهائية على الإطلاق مهما طالت وبعدت، إذ كان المهاجرون، في معظمهم، يعودون إلى الوطن من وقت إلى وقت مجددين النهل والرشف من تراث الأجداد، مطمئنين إلى حال الآباء، لائمين أيدي الأمهات، واعدين الجميع باللقاء بعد طول الغياب.

ذلك التنوّع وتلك الحرية، هما علة وجود لبنان، ومنهما استمد مواطنوه طباعهم وصفاتهم، كما أنهما مستمران بالاستمرار الوطن، هما يذكران بذكره، وهو بدوره لا يوصف إلا بهما، اللهم ما لم ننسَ صفة الجمال، وهي النعمة الأولى.

في ما ورد، وجب أن تكون في لبنان جهات فكرية وفرق اجتماعية وقوى سياسية متنوعة... وأن يكون فيه جيش واحد، فقط لا غير. هذا في بساطة الأمور وفي وضوح التفسيرات. أما البديل، لا سمح اللّه، فهو جيش خاص بكلٍ من القوى السياسة المذكورة... وعدّ عندها، إن كنت قادراً على العدّ، جيوشاً وفصائل!

إذن، للجميع جيش واحد، عقيدته واحدة، لا تتعارض مع باقي المعتقدات الوطنية في النقاط الأساسية التي تؤكد على وحدة الوطن بشعبه وأرضه، وضرورة الحفاظ على ترابه، وحماية حرية الرأي فيه، وتأكيد التنوّع، وضمان أمن المواطن، وتحديد كلٍ من الصديق والعدو (وإسرائيل هي العدو بكل وضوح)، وتأكيد الانتماء إلى المحيط العربي (ولبنان هو من مؤسسي جامعة ذاك المحيط)، ونبذ الإرهاب ومكافحته، وعدم الارتهان للغير كائنة ما كانت الضرورات المادية.

هذا الجيش الواحد يؤسس خطوات أبنائه على تلك العقيدة الوطنية الواحدة التي رسّخها الزمن على مدى تاريخ غير قصير، والتي رافقت استقلال الوطن في مسيرة طويلة تحمّلت فيها مواجهات عديدة وتحدّيات مختلفة كان أصعبها التهديد الإسرائيلي الذي هجّر الفلسطينيين، في قسم كبير منهم، إلى لبنان، والذي كانت ذروته في الربع الأخير من القرن الماضي، حين تمكّن العدوّ من ضرب المجتمع اللبناني والتأثير على وحدته وتضامنه، إلى أن استعاد الوفاق الوطني عافيته.

في ذلك كله، أنّى لهذا الجيش أن يكون جيش فريق من دون آخر، وجميع الفرقاء أخوة له، وروافده هي من أهلهم وبيوتهم وقراهم وأحيائهم؟ وأنّى له أن يتبنّى عقيدة هذا الفريق، ويهمل عقيدة ذلك؟ وأنّى له أن يتخلّى عن احتضانه للجميع وحمايته لهم، وهو رمز لوحدتهم؟ وأنّى له ان يتلهّى بالتجاذبات السياسة التي لا حصر لها، والتحالفات التي تتغير في كل يوم، وتتبدل؟ وإنّى له ألاّ يضع التهديد الإسرائيلي في طليعة أولوياته، خصوصاً وأن تعدّيات الدولة العبرية متواصلة على هذا الوطن، من هجوم واجتياح، إلى قصف وتفجير واستباحة للأجواء؟

إن الجيش اللبناني هو لجميع أبناء الوطن، وعقيدته تظلل كل المعتقدات، وهي على الإرادة الوطنية الجامعة. وهذه المؤسسة العسكرية لا تبتعد عن أبنائها، مدنيين أو عسكريين، ولا تهمل قضاياهم، وهي على مسافة واحدة من كلٍ منهم، وعلى المحبين أن يطيلوا التفكير قبل أن يُسدوا النصائح إليها.

العميد الركن صالح حاج سليمان

مدير التوجيه

الفهرست

العدد التاسع والخمسون - كانون الثاني2007

دور وسائل الإعلام في تحوّلات السلطة والسيادة ....بروفسور نسيم الخوري 5

تحوّلات القضية النووية بين أميركا وإيران :

تصادم الاستراتيجيات العليا ..... محمود حيدر 79

***وجهات نظر** 109

- الدين و السياسة ..... د.عدنان الأمين 111
- مبادئ السياسة الخارجية الأميركية ..... بروفسور ميشال ج.نعمة 117

المياه : عامل إستراتيجي في الصراع العربي-الإسرائيلي ..... د.وليد عربيد 119

خلاصة : ميزان القوى والشرق الأوسط الجديد ..... بروفسور ميشال ج.نعمة 145

خلاصة : إعادة التركيب الجيو-سياسية للشرق الأوسط

بعد حرب تموز 2006 في لبنان ..... أنجيلا كحيل 147

دور وسائل الإعلام في تحوّلات السلطة والسيادة

بروفسور
نسيم الخوري*

مقدمة

يبدو لبنان، في خطب السياسيين وأنصارهم الكثر، لساناً مشققاً مسلولاً في مختلف الاتجاهات. يبدو، في الليل والنهار، مزروعاً بالسباب والشتائم والتحقير وتهشيم الآخر ورفضه وتبخيسه وجعله موضوع نقد واستهتار. ويتنامى هذا كلّه، منذ جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، حافلاً بالكذب والإفتراءات والنميمة Calomnie والشائعات، و"تركيب المقلة" و"جلسات القفا" أو "نتف الفروة" كما يقال في العامية، تشبيهاً لنا بالهررة والذئاب وبنات آوى وغيرها من الكائنات. تتقاتل الوحوش في الغابات والوعر محكومة بالغريزة ومنقادة للعقول المخصية التي هي ليست سوى علامات الانهيار الكبير في البنيان السياسي والوطني

* باحث وأستاذ جامعي

اللبناني . وتعتبر النميمة عملية اتصال سهلة، وقناة غير نظيفة لتمرير الرسائل المختلقة والمركبة، وتحويلها إلى ما يشبه الحقائق على ألسنة الناس، خصوصاً عند نشرها، والتمسك بها حججاً في وسائل الإعلام. إنها غالباً ما تكون كلمة أو كلمات، تثير عداوة بين إثنين وتذكّيها، وتملأ القلوب غيظاً وحقداً وسخطاً، وتشكّل أرضية مناسبة وواسعة لرفض الآخر وقهره، ولربّما لقتله أو إلغائه، ما يشيع الفوضى والفتن والثورات والحروب.

ليس من همٍّ في الساحة اللبنانية، مؤخراً إذن، سوى البغضاء والتشويش وتعكير الصفاء الوطني، وتعرية السياسي وإرباكه أمام مناصريه وعائلته وأبناء قبيلته الطائفية أو العشائرية أو الحزبية، إلى درجة بات فيها العديد من اللبنانيين ينفرون من السياسة والسياسيين في حلقاتهم، وقد يلعنونهم لما يخلّفه هؤلاء من شرور مستطيرة ذات اليمين وذات الشمال. ويكاد المراقب يحتار بين أن تكون هذه الظاهرة لعنة في السياسة أصابت هذا البلد وأهله، أو لعنة في وظائف الإعلام ووسائل الإعلام المتشظية وأخلاقيات الإعلاميين، المهرولين فوق زجاج السياسيين المهشم، يبسطون هذا الوطن الصغير بما يفوق مساحته عالماً من قيل وقال وقلنا وحسد وفسد!

أليست النميمة هي الكبيرة الثالثة والأربعون في القرآن (سورة القلم، الآيات 10–13) ؟ وهل النميمة سوى الوجه الآخر للغيرة كما رآها سيغموند فرويد؟...

وفي الذاكرة كتاب طريف صدر بالفرنسية، عنوانه:" هؤلاء المرضى الذين يحكموننا"، لعله يضع الإصبع على أكثر من جرح في هذا الوجع. تأتي هذه التراكمات كلّها من الكلام البذيء الذي مجّه اللبنانيون،

فتجد من يبرره أو يتحمّس حياله، حيث "لا دخان من دون نار"، ولا تنعر المسلّات إلاّ إذا كانت محشورة تحت الإبط. هكذا إذن، وكأن الآخرين المقصودين بالنمائم والإشاعات أكياس من الخيش ملبودة بالفتن وبها تتوشح خطب معظم السياسيين الذين تجرّدت نصوصهم وأقوالهم وتصرفاتهم من الآداب واللياقة وحسن التصرّف والكلام الموزون المنخول من كلّ أذى!

قد لا نغالي، إن قلنا، بأن نسق القيم الذي يتوارثه الآباء والأبناء عن أجدادهم، ينهار إلى درجات سفلية، فتزداد الشروخ بين الأهل وأبنائهم وبناتهم، وتكاد تسقط بشكل كامل صورة الأب أو الأم أو المرجعية في المنزل، وكذلك الأمر في لبنان الساحة إعلامياً، الذي يبدو يتيماً هجيناً، لا أباً له يحميه، ولا قيماً تؤمن له نموه وتطوره وتكيفه.

أليست تلك من سمات عصور الإنحطاط والتفكك الإجتماعي والسياسي وانهيار السلطات في مقاماتها العالية المفترضة؟ نعم، الإنحطاط، هنا، بمعناه الشمولي التربوي والغذائي والصحي والإجتماعي والإقتصادي والسياسي والوطني... الخ، من الصفات والمصطلحات التي لا تنتهي في هذا المجال، والتي تجعلنا في لبنان، خارج الأطر والمفاهيم الديمقراطية الراقية، التي لا تقيم وزناً للحرية واحترام الآخر!

فما هي النميمة إن لم تكن وسواس الكلام همساً وجهراً، واستغلال نقاط الضعف لدى الآخرين للوصول إلى المبتغى، ورفع الأحاديث السرية أو المعلنة على نيّة الإفساد والإشاعة، أو أنها تزيين الكلام بالكذب والخديعة، والمنفعة الأحادية والمزدوجة والمثلثة، بهدف التلاعب عن طريق الهمز والغمز واللمز؟

أليست النميمة نوعاً من الوشاية وممارسة السادية التي لا تتوخى سوى

النتائج السلبية دائماً، وأبسطها تهشيم صورة أحدهم بالإرتكاز إلى الكذب والإختلاق والنكات، لتطول شخصاً أو زعيماً أو حزباً في كلامه وفي نواياه وأفعاله وحضوره، وتشويه الحقائق عن طريق الكذب بالحذف، أو الكذب بالإضافة إلى درجة تصبح فيها الكلمة قنبلة ؟ نعم تصبح الكلمة قنبلة نووية تخرّب وطناً بين القيل والقال، ويثبت النمّامون القنابل حول خصرها، لأن من نمّ لك تحقيقاً للحظوة وجذب الإنتباه، أو ميلاً منه إلى امتلاك القدرة على التوقّع والإستباق، أو كسباً للمال والمركز والجاه، نمّ في الوقت نفسه عليك تحقيقاً للبهتان والعدوان، وخلق التهم الباطلة، وتلمّس الفاعلية لدى الجماعة، وتوليد ردود الأفعال والندوب النفسية والخلل الإجتماعي؟

الملاحظ، أنّ النمامين من أهل القرار في لبنان من السياسيين والبطانة والمستشارين والإعلاميين، يلجأون إلى هذه الأساليب في اختراع الحيل لاضطراب في تواصلهم وحواراتهم وتشاورهم المباشر، أو لاتصالاتهم القاتلة عبر وسائل الإعلام، وخصوصاً من على الشاشات، أو لضعف في نفوسهم لا يتوازن إلاّ بإفساد العلاقات ما بين أفراد المجموعة الواحدة، وكل هذا مصحوب بالحقد والغيرة والثرثرة والتسلية وتقويض السلطة وتوسيع فكرة المؤامرة وترسيخها. وهم يصلون في حماسهم إلى حدود التخريف Fabulation أي تزوير الوقائع بهدف إثارة الإعجاب وحيازة الثقة ممن هم حولهم ومن ثمّ تصديق كلام أساسه تفريغ شحنات من العدائية يصبح فيها الخصم موضوعاً مستباحاً.

صحيح أن النميمة كعنوان عام لما نحن فيه تكاد تختلط بالشائعة، وصحيح أنّها تنفيس عن المكبوت الذي لا يمكن كتابته فردياً وإجتماعياً، وصحيح أيضاً أنها أداة استقراء للواقع السياسي اللبناني

المنحط الذي نشهده ونعيشه بدليل وجودها الفعّال والمؤثر، لكن الصحيح أيضاً وفي موقع الشكوى أن لبنان يكاد ينقسم بين انقسام النمّامين الذين يحمون أنفسهم من النمّامين الآخرين أولاً، وللإستخبار عن أسرار الآخرين ثانياً.

والملاحظ أن "ثقافة النميمة" قد زادت في لبنان بفعل وسائل الإعلام والإنترنت التي تكاد تنحصر بالـ "الشائعات" أو"اللتلتة" بعيداً عن أي نوع من أنواع الرقابة والمحاسبة، كما تنامت بفعل إغراء الإعلاميين بالهدايا والرشوة والمال والسلطة الوهمية، الأمر الذي يساهم في تبرير الآثام والفساد العارم وخلفياتهما في لبنان.

لقد غدت هذه الثقافة حاجة لبنانية لا بل متنفساً إسقاطياً يحتضنها المجتمع على الرغم من تذكيتها للتعصب ضد الآخر المختلف دينياً وثقافياً وعلى الرغم من تقسيمها للمناطق وتشجيعها على التناحر والتعصب المناطقي والطائفي، وكأنها وللأسف صارت طريقة للحياة وتأمين الإستمرارية على تحطيم الآخر والعيش على أنقاضه.

لا نقصد من تناول هذه الظاهرة المستجدة والمتفاقمة في لبنان تحديداً سوى الإستهلال لمسألة باتت خطرة وقوامها دور وسائل الإعلام في تحديد مفاهيم ومصطلحات متعددة وفي مقدمها مسائل جوهرية مثل السلطة والسيادة ومسائل التماهيات بالقيم بين الأجيال. وهنا نقع في سلطان الحبر والموت الذي خبره اللبنانيون ويعيشون في مداه وتداعياته الدامية.

1- سلطان الحبر والموت:

للحبر مراراته التي لا تهضم ولا يمكن هضمها في لبنان وبلدان العرب المعاصرة. كان يمكن التصوّر بأن اللبنانيين على اختلاف طوائفهم

وانتماءاتهم قد "أكلوا" الحروب التي خبروها منذ الـ 1975 حتى فلذات أكبادهم، لكنهم بدوا ويبدون كتلة صغيرة من البشر مفتونة بالحروب والعنف الجهنمي والهمجي أكثر مما هم مفتونون بالحبر والحرية التي يقتضيها كلّ قاصد للكتابة، خصوصاً عندما يعلم بالممارسة وبالعلم، أن الحرية تعني حرية السمكة المطلقة الحركة في المحيطات والبحار والأنهر والسواقي وحتى الجداول مهما ضاقت مساحاتها ومجاريها ومصبّاتها. نحن نعصر السمكة ونصفّي دمها بانتظار أن نستخرج الحبر الأصيل أساساً، وليس هناك،إذن، من حرية تضاهي حرية السمكة في الماء. ووفقاً للمربّع الأرسطي ليس هناك ما هو أكثر حرية من الحبر! فأين هو حبر لبنان والعرب من كلّ هذا ؟ قد يكون اللبنانيون في عشقهم للحرية قد أتاحوا للسمكة أن تعيش وتسبح حتّى ولو ضاق محيط مائها إلى ماء عين الديك، لكن يمكن فلشه على مساحة الكوكب، لأن الحبر يعيش أبدياً، نتناوله من باب العين نقطةً من دمع طريّة توقظ الخجل الأبدي في مثقفي لبنان وسياسييه.

نسوق هذه الأفكار حول وطن موسوم بالعقل الحر والحبر الحر. ولبنان مساحة يعترف بها المحيط العربي ويراها لافتة لأنّها كانت سبّاقةً إلى العقل الحر في ثقافة العرب المعاصرة. له رهبة إذ تضعنا أمام الأفق بصيغة الكثرة في بلاد تتّجه كلّها إلى الكثرة بمعانيها وأبعادها السلبية، وحيث توصد الأبواب والآفاق في وجه كلّ عقل حر.

وترشدنا النظرة إلى الآفاق في أعقاب مجازر الحبر في لبنان، إلى عقد مقارنة بين أثلام الفلاحة التي يتنافس فيها الفلاحون، وأسطر هذه الدراسة أو أية دراسة أخرى تتوخى الإستقامة والموضوعية، ولو في الشكل الذي ينسكب فيه الحبر والذي قد لا يضيف أحياناً أدنى تغيير في

واقعنا اليومي، ليسلّم الأمور إلى انتظام أمامنا فوق الشاشات المتقدمة كأفضل سلطة وأخطرها، بحثاً عن المشاهدين وترسيخاً للوعي العربي. وفي هذا بالطبع، كما في العالم كلّه، قفزة من ثقافة الإبداع والبصيرة إلى ثقافة العين التي تكتسح بذكوريتها أسس العصر الشاملة.

وقد نجد من عاد يتدرّب في بيت الكتابة الحيوانية، بالإذن من الجاحظ عمرو بن بحر أبو عثمان، في "البيان والتبيين" أو في "كتاب الحيوان" هرباً من بطش السلطان بمعانيه وعدده التقليدية.

تقفل آفاق العقل أمام أحداث شديدة السخونة ويأتي آخرها غضباً يخيّم على العالم العربي الإسلامي المتطلّع إلى مثلث الدم في العراق ولبنان وفلسطين. وقد يمكن للقارىء أن يتصوّر مليار وخمسمئة مليون عين تنظر شزراً نحو الغرب!

تبدو العيون، وهي حواس الشعر والإبداع والمشاهد التي لا تنتهي، بغيضة لا بل مخيفة ترتجف أمامها مصانع الأسلحة في الغرب.

أهي الصورة باتت أقوى من العين، أم أن العين هي الحاسة البصرية المتقدّمة في عالم الإعلام والشاشات اليوم؟.. إذ أننا نشمّ بأعيننا، وبها بتنا نسمع ونأكل. وحاسة البصر في تقدّمها المستجد إعلامياً تعوّض عن تاريخ تأخرها البيولوجي بالنسبة إلى الحواس الأربع الباقية، على أعتبار أنّ يقظة العين تأتي في المرتبة الأخيرة بعد الأذن واللمس فالشم، وصولاً إلى الذوق أي البقاء بمعنى الحياة، وعندما يموت الإنسان يبقى بصره حيّاً إلى حين، ويأتي المشهد المر الطازج هجوماً ماحقاً على أدوات التعبير.

2- كيف يجمع الحبر بين البياض والأبحاث؟

لا تعتبر الأحداث الساخنة من شيم الأبحاث الباردة غالباً والعقلانية

دائماً، بقدر ما هي من شروط ولادة النصوص الصحافية السريعة الموت، إن لم نقل سريعة الذوبان. وخلافاً لهذه المقولة المتعارف عليها، كان لا يمكن ألاّ أستهلّ محاولتي هذه في البحث عن قوّة الحبر متأرجحاً في لبنان بين الحبر والحرب، من دون دمغه بدم جبران تويني، وبتفجير تلميذتي الجامعية لأربع سنوات، الإعلامية مي شدياق، المذيعة من على شاشة "المؤسسة اللبنانية للإرسال"، وهو الحدث الذي شغل الشاشات المحلية والإقليمية، وسحب الألسنة الدولية للإدانة والإستنكار على مستوى رؤساء الدول العظمى وممثليها، كما على مستوى المنظمات والهيئات الدولية، بما فيها مجلس الأمن الدولي مستنكراً الحدث، خلافاً لتاريخه البروتوكولي.

ليس المقصود بتوثيق هذه المسألة، في هذا المجال، إبرازها في أبعادها ونتائجها الدرامية التي أفقدت وجهاً إعلامياً مألوفاً على مستويات جماهيرية دائرية واسعة، طرفيها بتراً من ناحية اليسار، وهزّت الشاشة من جذورها. فالتفجير بات متواتراً في لبنان كي لا نقول مألوفاً، وهو مصطلح قاسٍ لاستعماله في هذا المناخ، لكن هذا هو الواقع المر والقاسي الذي يتخبط فيه لبنان كبلد عربي منذ اغتيال رئيس وزرائه رفيق الحريري، ولا مجال للإشاحة عنه. يمكن القول مثلاً أننا انتقلنا من "تفجير الحبر" إلى مرحلة "تفجير الضوء" أو التفجير الأول للشاشة في العالم، وهنا وجه الخطورة .

كانت الشاشة حتى طعنها بالتفجير الأخير، مرآة تنقل الواقع المتفجّر إلى المشاهدين في لبنان والعالم كلّه إلى حدٍّ كبير. طبعاً، لا يمكن التغاضي هنا، بالمعنى الأكاديمي، عن الأجوبة والمواقف الكثيرة التي كانت تتضمنها أسئلة الصحافيين والمذيعين الذين يعكسون أو ينقلون

مواقف أصحاب المؤسسات ومسؤوليها والذين يعملون فيها. تلك مسألة لازمت تاريخ الإعلام في لبنان، ومختصرها السؤال الآتي: هل هناك إعلام عربي أم أنّ هناك دوماً إعلاماً أو وسائل إعلامية في بلاد العرب؟ يكشف حرف الجرّ "في" المفارقة بين شقّي السؤال، كما يكشف مدى الحضور العالمي في الإعلام اللبناني والعربي والذي يدفعنا إلى اختصار كلّ تاريخ الإعلام العربي في ارتكازه إلى السلطات، إلى أربعة عناوين لن نفصّلها فيها في هذا المقام، ونعني بها: إعلام الحروب ثمّ حروب الأعلام وصولاً إلى سلام الإعلام فإعلام السلام الذي يختلف اللبنانيون والعرب حوله، فمنهم من يراه إعلام تسوية ومنهم من يضعه بين قوسين، بينما يراه البعض الآخر سلاماً بكلّ معنى الكلمة من تهيؤ للتطبيع المنتشر في الشرق الأوسط الجديد. وبصرف النظر عن التفصيلات والأحداث الكثيرة المؤلمة التي عرفها العرب في خلال العقدين الأخيرين، فإنّ المقصود من هذه المقدّمة الإشارة إلى ردّة فعل الشاشة وحجمها وسلطاتها الملموسة، بعدما تمّت محاولة تهشيمها عبر تفجير الإعلام. وكان لا بدّ من ردّة فعل هي بيت القصد في الإشارة إلى سلطة الشاشة المجروحة. تكاد تكون هي المرّة الأولى التي يشهد فيها اللبنانيون بالعين والأذن مدى اتساع السلطة والعلاقات التي حققتها هذه الشاشة في عقدين من البث بالتمام والكمال. وقد لا يبالغ المراقب في القول أنّ الشاشة، على الرغم من أنها تمكنت من وضع جرحها على طاولة السلطة المرتجفة بمعانيها وأبعادها المتعددة، فقد وضعتنا أمام مقولة سلطات الحبر بالمعنى الواسع للكلمة، أي بمعنى الفعل وردود الفعل، وفي هذا يقظة هائلة في لبّ إشكالية العلاقة بين السلطة والمعرفة. ويصبح البحث في شاشات العرب ودورهم في عصر الأعلام

وآثار الإعلام على شعوبهم، مسألة لا تستقيم بالمعنى العلمي ، ولا يمكن عزلها بالكامل عن مؤثرات الشاشة في العالم كلّه، حيث نجد أنفسنا أمام ملامح عصر العولمة الذي أسقط معه الكثير من المصطلحات الإستراتيجية، وخصوصاً التبعية، ورخاء الدول والشعوب والسلطة بالتصاقها بمفهوم القوة. ويحصل هذا كلّه والغرب يقرع أبوابنا أو هو في عقر الديار يعبث بنا ويمعن.

يبدو العالم يخرج بسرعة قياسية من ظواهر التبعية ومشتقاتها وما رافقها من أفكار وحروب وصراعات قسّمته إلى شرق وغرب وشمال وجنوب أو غني وفقير ومرسل ومتلق. وتنسحب الإستراتيجيا الخاصة بالعولمة المحكومة بوسائل الإتصال، إلى طبع الدنيا بعالمين: الأول أميركي التوجه والفلسفة والخطة، والثاني يضم كلّ ما تبقى من المعمورة بما فيها أوروبا. وهنا يلحظ سقوط مصطلح العالم الثالث أو تراجعه الكبير من نصوصنا التي ألفته منذ عصور. أين هو العالم الثالث الآن؟ ما هو موقع السلطة في اللسان؟

4 – تحوّلات السلطة بين الحبر والضوء

ليس أقدم من إشكاليات العلاقة بين الجسد وقوة العقل في محورية صراعية أساسها الحرية والمسؤولية. فقد كان تدفّق المعلومات من أهل السلطان إلى الناس في بلورة أفكارهم وتطوراتهم، من المسائل الجوهرية التي شغلت الأنظمة، وغيّرت من أشكالها ومعالمها، كما حدّدت ثقافات الشعوب وحضاراتها ومواقعها بين الأمم.

واحتلّ الإعلام بوسائله المتنوعة الفائقة التطور الموقع الرابع في تراتبية السلطة بالمفهوم الديمقراطي، وظهر كسلطة غير مباشرة، لا يشبه السلطات التقليدية الثلاث المتكررة المعروفة بالمفهوم

الديمقراطي، بل يتجاوزها في أحيان كثيرة، ويؤرّقها في مراحل متعددة محفوفة بالمخاطر والتفجير أحيانا، وهو أقصى حدود التخلّص من سطوة الكلمة.

ويكشف تفاعل هذه السلطات الثلاث مع الصحافة عن مسائل جوهرية معلنة أو خفيّة عبر التاريخ، وخصوصاً في بلدان العالم العربي والدول المماثلة، أقلّها ولاء الصحافة لها أو استعداؤها. وهذان الموقفان محكومان بالنظرة إلى وسائل الإعلام من حيث كونها وسائل إقناع وتعبئة للرأي العام وتوجيهه، أو وسائل ترويج ودعاية لمواقع السلطة والمسؤولين، أو وسائل تغيير ومبعث تحولات مختلفة مفيدة للناس. وترتفع أحجام هذه التحولات مع خروج الإعلام من "قفص" الصحافة المكتوبة أو خروجهما معاً من قفص السلطة الرابعة إلى تجليات خارقة تتحكم بكيان الإنسان الرقمي المعاصر.

لقد تعاظمت قوة الحبر إلى درجة بات فيه هذا الحبر في وظائفه اللامتناهية قادراً على نقل الأفكار والأشخاص حول العالم وترسيخهم بسرعة الضوء في الأذهان، فتجعل من مسألة عابرة مثلاً قاعدة ثابتة، ومن نجم رياضي أسطورة، تتخطّى في ذلك قوتها ومداخيلها المتأتية من اللعب بالأفكار والعقول وبمجمل التصورات القديمة، ونظهر وكأننا في قرن تبادل الأدوار والوظائف السلطوية بين وسائل الإعلام ومعاقل السلطات التقليدية عبر التاريخ.

يرافق هذه السطوة للحبر/الضوء تفتيت السلطات وانهياراتها، وتراجع ملحوظ في السياسة وإعراض الناس عنها. ولكم نسمع أناساً يتحلقون حول مذيع أو يشيرون إلى أحدهم وقد ظهر على الشاشة على أنه صاحب حظوة اجتماعية معاصرة، وهو ما نشهده يومياً في لبنان مثلاً أو في

أي بلد عربي آخر أصابته "جرثومة" الإعلام. فالشاشة بهذا المعنى هي الوجه المغري للنجومية واعتراف الآخرين المعلن بنا. إننا أمام ظاهرة حلول الشاشة إلى حدٍّ كبير مكان الكنيسة أو المؤسسات الأخرى المعروفة التي كانت تنقل المعرفة والقيم. هذه المؤسسات العائلية والإجتماعية والدينية والتعليمية هي المربع الأساسي الذي كانت تكتمل في داخله سلطات الأفراد وتكوينهم العام. إنه مربع حشر في دائرة تأثيرات وسائل الإعلام تحوقه من كلّ الجوانب،الأمر الذي نسمعه في الدعوات اليومية إلى انتقاد الشاشات وتفاهاتها من على الشاشات، وانتاج النصوص والصور والبرامج والأفلام التي تدعو بحماس إلى تحطيم التقنيات، وتخليص الإنسان المعاصر من "الأسطورية" الخيالية التي تحققها هذه الشاشات في ملء الخواء الفكري الواسع الدائم التوسع، ممّا يولّد الهلع والأمراض النفسية والفردية والإجتماعية الكثيرة، أقلّها التشظيات الحاصلة في الأفكار والعقول، والرخاوة الظاهرة في الألسنة والسلوك، وكلها مخاطر في تعاظم ملحوظ في بلاد العرب!

إنّ أقلّ ما يمكن ملاحظته في هذا الميدان هو ما يمكن اختصاره بـ "بازيلية"العصر الإعلامي، وهو مصطلح نشتقه من الكلمة المعرّبة "بازل" التي تعني اللعبة البسيطة الميسرة والميسورة والتي بموجبها يصبح كلّ أمر جاهز بسهولة لفلسفة التركيب والتفكيك السريع ومن ثمّ إعادة التركيب، وكلّ ذلك عن طريق اللعبة. الأساس هو تركيب الصورة وتحقيق سلطاتها عن طريق قفزة السلطة الرابعة في تطورها بالكلمة إلى تحقيق الصورة، أي منبع ظهور الأبجديات، سواء أكانت في الكتابة الهيروغليفية أو المسمارية، وكليهما في الرقعة العربية المعروفة بكنوزها الحضارية والثقافية. ولكي نفهم موقع العرب في الصورة لا بدّ

من وضع السبابة فوق النقطتين اللتين يتركّز فيهما التهشيم منذ ربع قرن، ونعني بهما مصر وبغداد وما بينهما من تواريخ لا تنضب على الأقل في الكتابة، والإشارة إلى عواصم عربية أخرى منتظرة!

السؤال هو: هل خرجنا من الصورة لنعود اليها، أم أن الغرب لم يساعدنا على الخروج منها بعد فما زلنا في عصر الصور نحمي الأبجديات أو نتوهم حمايتها، ولم نتعرّف بعد على تلك الذرى التي بلغتها حضارات أخرى عن طريق السلطة الرابعة. وما هي أساساً السلطة الرابعة، والسلطات الإعلامية بشكل عام؟

5- السجل التاريخي المقدّس لقوة الحبر

منحت القداسة كلمة العرب سلطة مطلقة إذ ربطت بقوة الخلق، وكانت تنعكس في أشكال متنوعة للسلطة والإبداع في الكتابة، المسألة التي شغلت مفسّري الأساطير القديمة التقليدية في مجالي الفلسفة والدين. وقد عانت الكتابات الصحفية عبر التاريخ من اعتبار هذه الحلل مظاهر انحدارات لهذه السلطة أو تجلّيات لها.

كلّما توغّل الباحثون في التنقيب عن أصل اللغة، كلّما تكثف الغموض، ووجدوا أنفسهم أسرى الأساطير والتفسيرات الدينية للخروج من مآزق الجواب. المهم أن الكلمة الصحافية واصلت نضالها فاعتبرت سلطة رابعة في ترتيبها، وراحت تستعيد قوّتها وتحققها لتغدو صاحبة الجلالة. وإذا ما تراجعت أمام تقنيات الصورة، فإنها "ما زالت تفعل الكثير في حكم الدولة أكثر من البيت الأبيض في الولايات المتحدة الأميركية، حيث يحكم الرئيس أربع سنوات، بينما تحكم الصحافة إلى الأبد".

ولنا في هذا المجال الإضاءات الضرورية التالية والتي في قراءتنا لها كتجارب تاريخية غريبة غريبة نتقرّب أكثر من فهم مستقبل الشاشة

والصحافة في بلاد العرب:

أ- خاض الصحافيون في الشرق والغرب على السواء معارك كبرى، وتنكبوا المشقات والتضحيات الجسام قبل أن ينتقل حبر الصحافي في جريانه من الإحتقار إلى الإنتصار. وبدت السلطة الصحافية الإعلامية ناشئة في الأساس مقابل سلطات الحكام. يدل جذرها اللاتيني Press على جمهور من الناس يتحلّقون وهم على عجلة من أمرهم في مكان محدّد لسماع شاعر أو خطيب أي للتلذذ بلسان ناقد الأمة، والنقد جذاب للآذان والعيون والعقول. ومن هذا الجذر جاء مصطلح Presse بالفرنسية بمعنى Presser أي أسرع وضغط. والخبر السريع هو بذرة الصحافة بمعنى الإستعجال في تغطيته وإيصاله إلى الناس فيقال Dépêcher أو Dépèche بمعنى أسرع بصيغة الفعل والخبر السريع. وليس أدلّ على هذا المعنى من السرعة في الصحافة التي تسابق الضوء لأنها مهنة قول وجرأة ومخاطرة وعجلة وجدل ومصدر سلطان.

وقد تكون الصحافة في اللغة الإنكليزية أبلغ دلالة مما هي في الفرنسية، حيث طغت صفة الجلالة على الإسم Majesty ومعناها الكبر والعظمة وصاحب العرش له القوة والسلطان وواجب الإحترام والإجلال، ويشتق من اللاتينية مصطلح Majestas وتعني الأنبياء والقديسين والملوك أيضاً.

ب- قد تصادفنا هذه المعاني نفسها في اللغة العربية أيضاً في شروحات مادتيّ صَحَفَ وسَجَّلَ، حيث يعني صفح الشيء جعله عريضاً، والصفح بالسيف هو الضرب بعرضه لا بحدّه فيؤلمه من دون أن يشطره أو يجرحه، وتلك من صفات الإعلام الراقي. ومن يصفح الناس يرى صفحات وجوههم وهو ما يقودنا بالتوارد إلى ذكر علم الفراسة عند

العرب في معرفة الآخر، وهو بات من علوم الإعلام الأساسية في جامعات الغرب. وصافح صفاحاً ومصافحةً أي وضع كفّه كلّه في كفّ غيره، وشدّ تدليلاً على المودة في الملاقاة، وهذه من شروط الإتصال الأولى حيث لحاسة اللمس وحرارة الجلد موقعهما في الإتصال في ما بين الشعوب، لأنّ المصافحة هي المفتاح الأبرز في علوم التواصل، خصوصاً وأنّ اللمس هو الحاسة الفقيرة العمياء التي لم يتمكن بنو البشر من تطويرها وتطويلها بوسائل إعلامية واتّصالية.والصفحة من الشيء وجهه ومن الكتاب ورقه، والصفيحة هي الحجر العريض وهو ما يذكّرنا بالرواسم أي الكليشيهات الحجرية المنقوشة لبدايات الطباعة، والتي ما زال استعمالها سارياً في طباعة اللوحات الفنيّة حتى اليوم. وتصفّح الورق معناه عرضه ورقةً ورقةً. وتجمع الصحيفة في صحف وفي صحائف، أي القرطاس المكتوب الذي يسمّى مصحفاً، إذ يجمع بين دفّتي كتاب. والمصحف الشريف، أي القرآن الكريم يطوي بين دفّتيه الآيات المنزلة.

ويقال للصحافة صاحبة الجلالة، والجلالة من جلّ إجلالاً، أي تقدّم في السن وهو رجل جلي جمع أجلاّء. وتعني جلال الحجم الكبير والكبر في العين والموقع حيث العظمة والمهابة. وقد ابتكرنا فكرة هنا نربط فيها بين صورة أثلام الفلاحة تحت القوائم وشبّهناها بخطوط الحبر المكتوب فوق صفحة القرطاس، ميّالين إلى حسن الربط بين الزراعة والثقافة. وأصلاً لولا الزراعة لما كان قرطاس هناك أو دوام في المكتوب تحقيقاً لسلطان الحبر على الزمان.

ويقال جلّ جلالاً، أي ثبّت الجلّ فوقه أو جلله الجلال، وكان الملوك والسلاطين يزهون فوق ظهر ما دبّ تحتهم في وسائط النقل والعرض

البدائية، ويتفننون في زينة جلال الفرس في رقعة العرب كعدّة باقية لإظهار مظاهر السلطان وتحقيقها.

ج– لم تتحقق هذه الإشتقاقات والمصطلحات في مضامينها المتمحورة في سلطان الكلمة إلاّ في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، حيث كان الكتاب الوسيلة المميزة في حفظ الأفكار والتعبير عنها.

٦- الحبر الساقط والمرفوض

بقيت الصحافة محتقرة وهي دون الأدب وموضع الإنتقاد، لا قيمة لها ولا صيت. وقد رأى فيها مثلاً جان جاك روسو "منشوراً رديئاً غير جدير بالإحترام...ولا نفع منه...وقراءته مهملة ومحتقرة من المتعلمين، وهو لا يستخدم إلاّ ليقدّم إلى النساء والبلهاء الباطلين الذين لا لغة لهم ولا ثقافة". واعتبرها ديدرو أوراقاً تؤلف عجينة الجاهلين، ومنبع سلطات أولئك الذين يرسلون الكلام والأحكام على هواهم من دون تمعّن أو قراءة... والصحافة آفة وعدوّ أولئك الذين يجهدون في تحصيل الثقافة. لم ينتج الصحافيون يوماً سطراً واحداً جيّداً يصلح لفكر جيّد، كما أنهم لم يحولوا دون إنتاج كاتب رديء لمؤلف رديء، واعتبر فولتير بدوره أنّ "الصحافة قصّ للتفاهات".

وجاءت المراحل الثورية والمتغيرات الكبرى في العالم لتجذب انتباه الجمهور في أحداثها اليومية وتفاصيل نتائجها، فكانت الصحافة الوسيلة التي وسّعت حدقة البشرية في تطلّعها نحو المستجدات في العالم، وراحت تنتشر بموادها السريعة فتقوى وتعمم.

وإذا كانت الصحافة محتقرة من أهل الفلسفة والأدب، فإنها بدت محطّ استفزاز من أهل السلطان حيث راحت تعزّز تعريتهم. وكانت الصحافة البريطانية فوضوية وعاصفة وواكبت صورة بريطانيا التي كانت

تنافس الشمس في امتداد أراضيها وتجبرها على عدم المغيب عنها. هكذا انخرطت في النضال ولمعت في تسميتها بالسلطة الرابعة في العام 1787 في كتاب الصحافي والكاتب والخطيب الإنكليزي إدمون بورك(1729–1797) بعنوان: "تأملات في الثورة في فرنسا". كان بورك عدواً شرساً للثورة الفرنسية، وناهض السياسة البريطانية في الهند بمقالاته التي كان لها الوقع الكبير لدى القراء، والتراجع الكبير لدى السلطات البريطانية الثلاث. وبدافع من المنافسة، وفي ظلّ مناخ نسبي من الحرية، راحت الصحافة البريطانية تشهد تنوّعاً وغنى في المضمون، بالمقارنة مع زميلتها الفرنسية، ساندها في ذلك الإهتمام الكبير والذي حظيت به من القراء في متابعتهم للمناظرات البرلمانية بعد قرن ونصف من النضال والصراع بين الصحافة والسلطة في بريطانيا.

وحملت المادة 11 من إعلان حقوق الإنسان الخاص بالثورة الفرنسية (26 آب/أغسطس 1789) والذي منه استوحيت نصوص حقوق الإنسان وأقرّته الجمعية العامة للأمم المتحدة(10 كانون الأوّل/ديسمبر 1948)، دلالةً رائعة في مسائل العلاقة بين السلطات الثلاث والكلمة، وبرزت الحرية في تبادل الأفكار والآراء حقّاً من الحقوق الأكثر أهمية للإنسان ، إذ يسمح لأيٍّ كان أن يتكلّم وينشر ويطبع بحرية وبما يتجاوب مع الأغراض الإنسانية المنصوص عنها في القانون.

كان نابليون بونابرت(1769–1821) شديد الحذر والحساسية والوعي لسلطات الصحافة، وكان يثير غضبه أي خبر نقدي صغير. فقد طلب في رسالة إلى جوزف فوشيه، وكان وزيراً للبوليس الإداري في فرنسا : "إقمع الصحف أكثر وأجعلها تنشر عنا مقالات جيّدة، وإلاّ فإنني سأوقفها كلّها ولن أترك سوى واحدة. لقد انتهى زمن الثورة ولم يبق في

فرنسا إلاّ حزب واحد، ولا شيء يؤلمني ويثير خوفي يا جوزف أكثر مما تنشره الصحف، فتعيق فيه مصالحنا".

وليس أبلغ مما نقله كليمانس مترنيخ سفير النمسا في فرنسا(1806–1809) عن نابليون ، وغدا مضرب الأمثال في الإعتراف بالسلطات التي تتمتع بها الصحافة والصحافيون: "إنّ مقالةً صحافية تساوي جيشاً من 300 ألف رجل...وهؤلاء لا يراقبون الداخل كما لايخيفون الخارج أفضل من دزينتين من حثالات الصحافيين". وكان نابليون ينظر إلى صحيفته Le moniteur التي أرادها الوحيدة الناطقة باسمه على أنها "روح الحكومة وسلطاتها وقوتها، ووسيلتها إلى الرأي العام في الداخل والخارج...إنّها أمر اليوم بالنسبة إلى أعمال الحكومة".

٨- قوة النقاط الضوئية المتجمّعة

لقد بلغ رينيه دو شاتوبريان(1768–1848) حدّ التنبؤ وهو يصف الصحافة المكتوبة بأنها "الكهرباء الإجتماعية" في رسالته في العام 1830 إلى ملك فرنسا شارل العاشر، يحضّه فيها على الإقرار بسلطات الإعلام، وهو لم يكن يتصوّر في تسميته تلك أنه يؤسس لكلام يتوسط فيه بين الكلمة المكتوبة اللامعة والتماعة الشاشة التلفزيونية. فقد رأى بأن "الصحافة كانت عنصراً مجهولاً في الماضي وسلطة هائلة أدخلت الآن في تقرير المساهمة في مصير العالم. إنها الكلام في حلّته السريعة. إنها الكهرباء الإجتماعية، فهل يمكنك تجاهل وجودها؟ كلّما زعمت أنك ملم بها وتفهمها، ازدادت حدّة انتشارها وانفجارها وأضحت أكثر عنفاً. عليك أن تتصالح معها اذن، كما فعلت في الماضي مع آلات البخار. ويجب عليك التمرّس بها اتّقاءً لمخاطرها، وهكذا تنحسر هذه السلطة شيئاً فشيئا فتسقط وتتلاشى في الإستعمال اليومي، فتدجنها أو تعيد بناء عاداتك

وقوانينك وفق مبادئها التي ستحرّك البشرية من الآن وصاعداً.
لقد حقق التلفزيون في الواقع، وقبله المذياع أشكالاً أسطورية في وقعهما السحري والسلطوي على الناس، تفوق بكثير ما تحمله الكهرباء من طاقة وسرعة غذّتا وسائل إيصال المعلومة، وأصبحت الشاشة أي الصورة المصدر الجديد لسلطات الإعلام العصرية المتنامية.
ولا يمكن التنكر للحظوة والسلطة اللتين كان يملكهما إلى وقت ليس بعيداً صاحب مذياع أو تلفزيون في ريف من الأرياف العربية او غيرها مثلاً. كان توافر وسائل الإتصال وما زال مصدر وجاهة اجتماعية وثقافية. لم يكن أهالي الأرياف يعرفون السلطات إلاّ عبر الجباة أو رجال الأمن يتعقبونهم، وهم بواسطة الأجهزة الإعلامية راحوا يسمعون ويشاهدون ممثلي سلطات بلادهم يدعونهم إلى الإسهام في إدارة البلاد ونهضتها، وكان لهذا الوقع الكبير لديهم، الأمر الذي تطّور إلى مقارعة المسؤولين ولومهم وطرح الأسئلة عليهم وربّما شتمهم من على شاشات التلفزة عن طريق برامج "التوك شو" الأميركية النشأة، والتي تركتها الشاشات العالمية بعدما منحتها حيزاً واسعاً في برامجها، مع فارق أساسي وبسيط قوامه أنّ المقابلة التلفزيونية في الـ إم. تي .في. الأميركية مثلاً لا يفترض أن تتجاوز 18 إلى 20 ثانية ، بينما قد يكون نصيبها في الشاشة العربية أربع ساعات أو أكثر... تلك هي المفارقة في مفهوم الزمن كمعطى حضاري بين الشعوب والثقافات.
وقد حفلت هذه الأسطورية للشاشة في دفع مستوى الحرية إلى مستوى التقديس لدى الشعوب النائمة، ونشأت معها التجمعات الإعلامية الضخمة والمحطات الإذاعية والتلفزيونية التي صارت تحتكر المواد الإعلامية والثقافية وتبثّها في اتجاه الأفراد والدول، فتكوّن الرأي العام

بمعناه العالمي، وباتت الجهود منصبة على هندسة سلوك البشر ورغباتهم وقولبة إعدادهم الإيديولوجي والثقافي والسياسي بما يتناقض مع خصوصياتهم وعاداتهم وجمودهم وربّما "هنائهم".

ويمكن التفكير مثلاً بأن الرأسمال العربي بات يتجه أكثر فأكثر إلى الإنخراط في الشاشة ومفاعيلها كباب للتوظيف وتحقيق الأرباح كما إلى التثقيف والتبادل والدخول في العصر وتحقيق القوة الفائقة لأصحاب الفوائض من الأموال. وتكاد الشاشة، بهذا المعنى، تشغل المساحة البشرية المعاصرة التي تحقق هذه الأسطورية في "تواصل" الناس ، أو تحقق السلطة الخفية الفاعلة أكثر بكثير من سلطات الأنظمة المباشرة، بدءاً بالبيت مروراً بالمدرسة والجامعة وصولاً إلى المجتمعات المتنوعة الكثيرة والتي هي في أساس تركيز القيم و "الأناوات" - جمع "أنا"- العليا لدى الأفراد والجماعات.

٩- "البايت" بطل القرن الحادي والعشرين الأسطوري

لقد حقّقت الشاشة سلطاتها على قاعدتين أساسيتين هما ثورة الحاسوب الأسطورية أو وعودة السلطة إلى الصورة بقوة أقوى من زمن تفجّرها الأول نحو الكتابة.

أ- سلطات الـ Bits الأسطورية:

بنيت القاعدة الرياضية لقوة الشاشة بالإستناد إلى ما يعرف بال بايتز المشتقة من Binary digits التي تعني صفراً وواحداً في منظومة الترقيم الثنائي. و"البايت" هو أصغر وحدة إعلامية تمكننا من فهم المعلوماتية المرتكزة عليه. ويصبح الإعلام نظرية رياضية مشتقة وخاضعة لقياس كمية المعلومات وتمثيلها بما يسمح بمعالجتها وترميزها ونقلها من ثمّ بواسطة الرموز. وتتضمن هذه الرموز إندماجاً للأصوات والصور تحملها

إشارات إلكترو مغنطيسية مرقّمة تسمّى "البايتز".
الجديد في هذه الثورة منح الصفر قيمة عددية، وهو وحدة أساسية محسوبة في ألعاب الأطفال واحتساب النتائج العامة والمعلومات.
هكذا تسقط الصفة السلبية عن النصوص في معالجتها سلباً أو إيجاباً. فالسلبي ممثل بالصفر والإيجابي ممثل بالرقم واحد. وإذا قدمنا مرسلة لا تساوي معلوماتها إلاّ صفراً ورتّبناها في رسائل منفصلة أو متداخلة بين السلب(سلب سلب سلب) والإيجاب (إيجاب إيجاب إيجاب) فإننا نصل إلى ثماني حالات متعددة من المعلومات. وتتضاعف البايتز إلى الكيلو بايتز وصولاً إلى الأقراص المدمّجة المتنوعة حتى الـ DVD أو Digital Versatile Disc حيث يمنح العصر الرقمي المجتمعات الرقمية والإنسان الرقمي والحضارة الرقمية وحيث الإمكانات الهائلة المتضاعفة في التخزين وسرعة الحصول على المعلومات ونقاوة عرضها وتقديمها.
لو ضربنا الصفر بواحد يكون الناتج صفراً. لكن أين اختفى الرقم واحد بعد الضرب؟ الجواب: امتصّه الصفر. من هذا الجواب حصلت الثورة الرياضية الحديثة والمعلوماتية، وعليها بنيت سلطات وسائل الإعلام.

ب- نظرية الإيماغوس

تلك نظرية متكاملة لا يتّسع المقام هنا إلاّ لتفسيرها وتقريبها للقارىء كتسمية فقط.
فالإيماغوس Imagos مصطلح ابتكرناه تعبيراً عن عصر الصورة التي تشغل الحيّز الواسع في الثقافة المعاصرة، وتعَنون وظيفة الشاشة أي الصورة في سلطتها الحالية والمستعادة. والمصطلح مشتق من ال Image أي الصورة ومنها المخيلة Imagination وغيرها من الألفاظ

المشتقة. والإنسان هو الصورة التي جاءت على صورة خالقه ومثالاً لها.

لقد عبر الإنسان في تاريخه الطويل للخروج من إطاره صورته المرسومة، فأجهد عقله ويديه لتحقيق استطالات لملامح صورته. اخترع الدولاب امتداداً لرجليه، لا يحدّه حدّ. وكان الهاتف والمذياع واللاسلكي نوعاً من الإستطالة لسمعه أو لأذنه كحاسة أولى في وعي الإنسان الجنين، وكان المنظار المقرّب والتلفزيون وغيرهما امتداداً لبصره أو لعينيه، الحاسة الأخيرة التي تستيقظ بعد ولادة الإنسان والأخيرة التي تموت بعد موته. لم يتمكن بالطبع من تطويل حاسة الذوق ومثلها حاسة الشمّ الحيوانيتين الأساسيتين لديه. بلى، لقد مطّ الشم بعصر الزهور الطبيعية واستخراج رحيقها وروحها، فغدا العطر وسيلة اتصالية وتواصلية راقية، وهو بهذا لم يفترق كثيراً عن الكائنات الأخرى الكثيرة المحكوم تكاثرها واستمرارها بقوة حاسة الشم.

هناك دراسات في المختبرات الأميركية، اليوم، تحاول أن تطوّل حاسة اللمس عن طريق معرفة مشاعر الآخر وملامح من شخصيته بمجرّد لمسه لمفاتيح الكومبيوتر وأزرار المعلومات، وهي لم تكتمل أو تنضج بعد!

وإذا كانت كل التقنيات والإبتكارات تعبّر عن جسد الإنسان وتوقه إلى الإستجابة لطاقاته المتنوعة في السلطة والإتصال، فإن هذه التقنيات لم تأت كزوائد خاصة به، بل ظلالاً لحاجات جديدة وبحثاً عن صورته هو.

جاء اختراع الإنترنت القمة في الإمتداد لجهازه العصبي الذي به ترتبط كلّ الحواس الخمس المستطالة الأخرى.

وهنا شروحات للإيماغوس:

يعتبر مبدأ الحياة والموت ينبوعين متداخلين منهما تتفجّر كل الينابيع الأخرى والسواقي. ولا ننسى بأن مبدأي الحياة/اللذة أو الإيروس

Eros والموت/الواقع أو التاناتوس Thanatos الأسطوريين قد غرق فيهما الإنسان وانشغل منذ وجوده في المكان. ثم تقدّم يغرق في سلطات الزمان أو ما عرف بالكرونوس في اليونان Chronos منذ اختراعه للساعات الفلكية في القرون الوسطى تحقيقاً لأبحاثه وكشوفاته في الزمان الذي فتته الإنسان لمصالحه وانتظم به، ووضعه ساعةً أبدية في معاصم البشر كلّ البشر، زمناً مغلّفاً بقطعة من زجاج! هكذا لم يخرج الإنسان من سيطرة الزمان الذي عزّزته شبكات الإتصال، فصار موازياً للذهب في قيمته: Time is money

لكن عدم التوازن بين الإيقاعات البيولوجية والاجتماعية للإنسان والتي ولّدها بفضل السلطة الزمنية، دفعت المسائل إلى إدخال الزمن بين الحياة والموت بما جعل الحياة مقنّعة في حاجات متكررة واصطناعية ضرورية لتحقيق التوازن. وصار الزمان بمعنى الحاضر الأميركي NOW بالخط النافر لأن الناس مرهونين للحاضر، وهو ما يعززه الريموت كونترول محققاً سلطة أصابعهم وعقولهم وأطرافهم، كما هو معروف عنها أساساً بأنها نتوءات فائقة التعبير عن دواخلهم ، لا وقت لديهم ولم يأخذوا أوقاتهم كلّها ويحاصرهم خناق الزمن القصير الذي لم تتبدّل هويته أساساً.

ومن فقد أطرافه مثل مي شدياق لا يفقد داخله بل يتضاعف بإنطوائية إبداعية في علم النفس.

نحن نعيش إذن في الزمان اللاتاريخي الملطّف بالصورة الإعلامية والمشحونة دوماً بالحدث.

هكذا يدخل الإنسان الشاشة/الصورة حاجة كبرى نرجسية قديمة وحديثة. إنها الإيماغوس التي تتقدّم على كلّ شيء في تحقيق

الإتّصالية، وتنضم اليها الحاجات السبع الجديدة مثل الإطمئنان العاطفي، والأمان الإجتماعي، والشعور بالقوة، والرضى عن الذات، والإنتماء، والترقي، والجنس، لتؤدي كلها مقتضيات الزمنية الأقرب أي المعاصرة والموضة أو الدرجة La mode، وهي لا قيمة لها إن لم تشكّل صوراً عامة جاهزة أي مفروضة، لكنه فرض بين قوسين.

10- الزجاج المتشظّي

صحيح أنّ إلفةً ترسخت بين الشاشة والناس إلى حدود عشق الحضارات الزجاجية الخارجة من صلابة الحجر، إلاّ أن التحلق أمام الزجاج في المكاتب والمباني، في الداخل والخارج يحفر الردانية بدلاً من الإجتماعية تماماً مثل سكب الرمل حبةً حبة سهلة التجمع والإفتراق. يبدو لكل فرد برامجه وشاشاته الخاصة. فقد تشظّت الصور مع تشظي الشاشات هندسياً وتعددها للفرد الواحد(شاشات زجاجية للزمان والتنبيه إليه، شاشات للتلفزيون، وأخرى للكومبيوتر، وثالثة أمام الأبواب إلى الكاميرات الخفية والهواتف الخلوية، عالم ومدن من زجاج مصقول!)

وإذا ما عادت الشاشات تتجمّع في قطعة واحدة من حيث وظائفها بالمعنى التقني، أو أن الشاشة الواحدة راحت تتشظّى في مربعات قد نستقبل فيها إمكانية 4500 محطة في مربعات لا تنتهي، ومن مصادر الدنيا وفي زمن ليس بعيداً كما تنبئنا الإختراعات، فإنّ الصورة العامة التي تمثّل المجتمع المعاصر تحمل تشظيات المجتمعات وتوحيدها أي خضوعها غير المقصود بالمعنى غير المباشر الممتع.

من هذه المساحات المتشظية المصفوفة يمارس الإعلام المتطور سلطات الشاشة الأسطورية في أكثر من إتجاه، فيلف بها الكون هدية أو صورة جميلة عبرها نحقق سلطاتنا الخاصة.

أين الشاشة العربية من كلّ هذا ؟

إقرار باعتبار التقنيات، وخصوصاً تقنيات العولمة هي التي تحدد عصريتها وقوتها أو تقليديتها وتخلّفها، وهي تمضي أمام خيارين لا ثالث يوفّق بينهما كما اعتدنا، إما السيطرة عليها والإبحار فيها ودخول أفلاكها، أو القطيعة معها والإنغلاق عنها. ويبدو الخيار الأول متنامياً ويرجحه جيل الشابات والشبّان.

11- العرب أطفال العصر الفضائي

كتب لي شاب جامعي كويتي جواباً لافتاً ومعبراً عن سؤال استقصائي أجريته على الإنترنت في العالم العربي(نيسان/أبريل 1999) هو: ما أثر الإنترنت على العرب؟

كتب: "ما الخسارة العربية إن أصبحت الثقافة أفقية بعدما كانت عمودية لا تحيد؟ وهل يفترض أن تبقى المعرفة تمرّ من الواحد إلى الجميع؟ وماذا يخسر العرب إن انتقلوا من عصر الإنتشار الضيق Narrocasting إلى عصر الإرسال الواسع Broadcasting حيث يستطيع كلّ عربي أن يطال المعلومات والصور التي يرغب بها؟".

صحيح أنّ الغرب قد أدخل البشرية عصر الفضاء محققاً عناصر تكوين الإنسان الأربعة باستثناء عنصر النار الذي يتحقق كلّ يوم. وهو بعدما اجتاز التراب أو اليابسة كعنصر أول في التكوين محققاً حضارته الزراعية والعمرانية وصولاً إلى كشوفاته البيئية، اجتاز المياه والمحيطات والبحار كعنصر ثان في التكوين منجزاً حضارته المائية في التجارة والاتصال وحتى حضارة زراعاته المائية التي يثمر فيها النبات في الماء المدروس هندسياً وحرارياً، فإن السلطة صارت فضائية من فوق بعدما طار الإنسان متهادياً في الهواء أو العنصر

الثالث في التكوين. إننا أمام حضارة معلّقة في الفضاء، والواضح أن العرب إن لم يطيروا بتوازن كامل، إلاّ أنهم يحبون أطفالاً بخطى في الفضاء لا يمكن الإستهانة بها على الإطلاق.

لقد خرج العرب بشاشاتهم الفضائية إلى الفضاء، ويكفي التغاضي عن كلّ الإنتقادات والملاحظات التهديمية والدراسات الإعلامية الكثيرة التي تحطّ من شأنهم، إلى القول أنّ ما حققته هذه الشاشات على مستوى تقريب الشعوب العربية والإسلامية وتقريب وحدتها، على تنافرها واختلافاتها، سواء أكان في اللهجات والعادات والتقاليد أم في السياسة والإجتماع والطموح أم في التعرف إلى بعضها البعض عن طريق الشاشة، يفوق بكثير ما عجزت عن تحقيقه الأنظمة العربية في تاريخها الطويل.

إنّه سلطة الإنتقال من الكلمة المكتوبة إلى الصورة، وإذا كان الغرب مفتوناً بالشكل وربّما يقلقه أو يفتقر إلى المضمون بمعناه القيمي، فإنّ العرب قادرون على اقتناء الأشكال بسهولة عظيمة وملئها بمضامين ليست بالضرورة نافرة يشوّهها الغرب ويوصمها بالعداء والأصولية، بل بحضارة قوامها الإتصال في عالم تيبس فيه الطاقة التواصلية وتحفل بها أرض الشرق!

اللسان والسلطة

يجد الباحث في "اللسان" أو في "الكلام" أن المصطلحين كيفما تقلّبا فهما يحملان معنى السلطة. فقد جاء في "الخصائص" لابن جنّي أنّ : "ك.ل.م." هذه حالها تدل على القوة والشدّة... ومن ذلك الأصل الأول لها اَلكَلْم بمعنى الجرح وذلك للشدّة التي فيه. وقالوا الكُلام: ما غلظ من الأرض، وذلك لشدّته وقوّته[1]. فالكلمة، إذاً، ليست سلطة وحسب بل إنّها مثل السيف تدمي وتجرح وتقاتل.

وقد أورد "لسان العرب" تحت مادة "سلطة" انّها السلاطة أي القهر، وقد سلّطه الله فتسلّط عليهم، والإسم سُلطة بالضم، وفي هذا إحكام للربط بين مفهوم السلطة والخالق.

والسَّلْط والسّليط هو الطويل اللسان. ورجل سليط أي فصيح حديد اللسان بين السلاطة والسلوطة. والانثى سليطة وسَلْطانة وسِلطانة، وقد سلط سلاطة وسلوطةً.

والسليط عند عامة العرب هو الزيت. واشتقاق السلطان من السليط. قال: والسليط ما يُضاء به، ومن هذا قيل للزيت سليط. والسلطان بمعنى الحجة، ولذلك قيل للأمراء سلاطين لأنّهم الذين تقام بهم الحجة والحقوق[2]. وقوله تعالى: "وما كان لي عليكم من سلطان"[3] أي ما كان له عليهم من حجة.

ولم يخرج مجمل المعاجم عن هذا الربط اللغوي المحكم بين اللسان والسلطة[4]. فاللسان هو الفصاحة في حدّتها ووضوحها، وتضمر قهر الآخر ودحره ودحضه. والفصاحة فعل تنوير أو إضاءة المبهم وإيضاحه حيث العلم والمعرفة سلطان أي حجة ونور. ويصبح الكلام، إذاً، شفوياً أو مكتوباً فعل تنوير يقهر الظلام ويدحض الجهل الكامل أو عدم المعرفة.

وتختزن الفصاحة، بهذا المعنى، سلطات الانسان اللغوية في استعمالات الحروف والمفردات، فتظهر صلابتها وقوتها في أصواتها وبُناها ومعانيها وأشكال علاقاتها ومقامها. واللسان هو الذي يفصح عن سلطة المتكلم في فصاحته، وسلطانه مضمر في حجته وبرهانه، به يقوى وبه يضعف.

وإذا كان هذا الأمر يمنح اللغات سلطات عامة، فإن لغاتٍ أخرى مثل

اليونانية واللاتينية والعربية، تبدو سلطاتها ماثلةً إذ تستمد من الله، فتوازي السيادة التي منها تنبثق السلطات كلُّها وعبرها يتجلى الانسان في مستويات مختلفة. وهذا ما يمنح تلك اللغات سلطات خاصة.

غير أننا، قبل التطرق إلى المفاهيم العامة والخاصة للسلطات اللغوية، نباشر في الأسئلة عن السلطة ومفاهيمها وتجلّياتها. فما هي السلطة وما هي مصادرها وكيف تتحقق؟

1 - نشأة السلطة

يمكن القول إنّ السلطة ظاهرة طبيعية تلازم الإنسان في أي مجتمع. ويبدو البقاء من دونها نوعاً من الخيال، وهي تحضر أساساً كضرورة في الوهم. والسلطة أقدم بكثير من الدولة حيث جاءت السيطرة الطبيعية للأفراد بعضهم على بعض أساساً للعلاقات والبُنى الاجتماعيّة والانسانيّة في التطوّر البشري نحو ميادين التنظيم وتكوين المنظومات، وكلُّها مستقاة من الطبيعة.

وترافق هذه الظاهرة الأفراد في طفولتهم منذ الأساس، فينشأ تقبل الطاعة والخضوع لأوامر الأهل، ليأتي بعد ذلك دَور المدرسة بكل ما تحمله من تعليمات وتطويعات شاملة تتخذ أبعادَها في الحياة الاجتماعيّة، فيشعر المرء بوجود السلطات في كل الفئات الاجتماعيّة صغيرةً كانت أم كبيرة، سياسيّةً دينيّة، أم اجتماعيّة اقتصادية.. وكأن الحياة في نسيج اتصالاتها هي نوع من تبادل سلطات ومواقع وحضور وحيث تبدو السلطة ضرورةً اجتماعيّة وانسانيّة.

"السلطة، على هذا المستوى، ملاط الوجود الاجتماعي من سلطة الموروث الجيني الصبغي إلى سلطة الوعي فسلطة اللاوعي ثم سلطات المجتمع. من الأسرة إلى الدولة ومن المقدّس إلى النزوات الفائرة"، الـ

"نحن" الجمعيّة أو القبيلة[5] أو الكوكبية بمعنى العولمة مروراً بسلطات العلم والتكنولوجيا ووسائلها المحكية والمسموعة أو المقروءة المرئيّة والتي تكاد تبدو بديلاً عن مجمل السلطات حيث لا استمرارية لأية سلطة من دون رعاية الاعلام وحضوره.

2 - السلطة والقوة

تفترض السلطة في حضورها قوةً ما هي في اللغة العربية قوة اللسان وفصاحته. وقد يكون ميشال فوكو Michel Foucault[6] منح السلطة بُعداً اتصالياً فرآها "علاقة قوة"[7]، بمعنى أنها كامنة في حال السلطة وممارستها وارتباطاتها بالآخرة. وعندما تقوم القوة مع الآخر، تصبح سلطة، وعنها ينتج الرفض والخضوع والإخضاع بمعنى السيطرة. وتتجلّى قوة السلطة مصدراً للإحساس والتقويم منذ أن تنكوّن أو تظهر، وهي إذ تلتمس الاتصال بالآخر يتولّد منه عالم من اللغة والمؤسّسات[8].

ليست القوة، إذاً، في معناها الفج، بقدر ما هي قدرة التأثير فعلياً على الأشخاص والأمور، بالتماس مجموعة من الوسائل التي تتحرك بين الإكراه والاقناع، وتتحول فتغدو إمكانيّةً متاحةً لأحدهم داخل علاقة ما، تسمح له بتوجيه الأمور حسب مشيئته[9].

ويخفّف هذا الرأي من حدّة القوة، باعتماد قوة الاقناع والتماس الحيلة أو "الديبلوماسيّة" في إدارة العلاقات مع الآخرين. وستصبح السلطة فناً كاملاً وعلوماً وممارسةً[10] بعدما رآها نيتشه[11] تحقيقاً لإرادة "القوة الطبيعية" أو "إرادة المعرفة" لدى فوكو. وقد فصّل فيها جيل دولوز Gilles Deleuze[12]، وقارن بينها لتفسير معنى السلطة حيث دعا إلى الكتابة كغريب عن اللغة الخاصة حتى التمكن من الكتابة – السلطة[13].

3 - حق السلطة

ليس أكثر من كلمة الحق على علاقة مباشرة بالسلطة. يبدو الحق مصطلحاً "استراتيجياً" تدور في فلكه السلطات كلُّها في أشكالها المختلفة الدينية والانسانية والسياسية، القانونية، أو الأسطورية الموروثة في تبريرها لمفاهيم الشرعية ومنطق السلطة أو الحكم. والكلام على الحق هو الكلام بمعنى ما على الحقيقة التي انقسم البشر بشأنها، حيث لا تبدو "الحقيقة خارج السلطة ولا هي من دون سلطة. إنّها من هذا العالم، وفيه أنتجت بفضل العديد من الأفكار والضغوطات"[14].

و "الحق على ارتباط تاريخي بالمقدس الخفي أو الظاهر الحاضر دوماً داخل السلطة، حتى اعتبار السياسة علماً تابعاً لتاريخ الأديان المقارن"[15]، حيث السلطة السياسية تفرض تبريراتها بينابيعها وأصولها المقدسة، وتتشبث بأمور الناس والأحداث موثقة شكلها "وظيفة دينية ثابتة، وحقاً إلهياً دائماً لا يتغيّر ووظيفةً أبدية"[16] في الحكم.

أ - الحق الإلهي

ترتبط السلطة، بالمعنى الديني، بالمطلق في مجال البحث عن الحق حيث الدولة دولة الله ومدنه، والحق هو الله ومن أسمائه وهو الكلمة. وقد وردت كلمة حق مع مشتقاتها في الأناجيل /24/ مرة، حق، وحقيقة وحقيقي وحقاً ومحق ومستحق واستحقاق ويتحقق... الخ[17].

أما في القرآن الكريم فقد وردت[18] كلمة الحق /227/ مرة وحق /11/ مرة، بينما وردت مشتقاتها حقّت، يحقّ، استحق، يتحققّ /57/ مرة، مع الإشارة إلى عدم ذكر مفردتَي حقيقة أو الحقيقة. وقد جاءت دلالةً على الله والقرآن والاسلام والعدل والتوحيد والصدق والحظ والحاجة. ويمكننا قراءة العلاقات القوية بين الإلهي والتاريخ في مجال الكلام عن

الحق في مستويات الوعي كلّها لا في المسيحية والاسلام وإنما في اليهودية أيضاً وغيرها من الديانات. والحق، وفق هذا التوجه، يعود إلى الله الذي يحكم الانسان والكون والمجتمعات. وكل سلطة باطلة إن لم ترتكز على السلطة المطلقة التي غالباً ما ترتكز إلى النصوص والكتب المقدسة، بالإضافة إلى التفسيرات الخاصة بالنصوص. وما علماء الدين سوى الناس الأوفر وعياً للنصوص الإلهيّة حيث يُمنحون الأهلية لحكم المجتمع. وقد عرفت المجتمعات هذه الأنواع من السلطات التي حُصرت برجال الدين الذين قد يتحوّلون إلى حكّام.

وتظهر سلطة الله، مثلاً، في المجتمعات الإسلامية متجسّدةً في النصّ القرآني المنزل حيث يتوحد التاريخي بالطبيعي، والنسبي بالمطلق، وحكمها طاعة الله والرسول وأولي الأمر: "يَا أَيُّها الّذينَ آمَنوا أَطِيْعُوا اللهَ وأَطِيْعُوا الرَّسولَ وأُولي الأَمْرِ مِنْكُم، فإنْ تنازعْتُم في شيءٍ فرُدُّوه إلى اللهِ والرسولِ إنْ كُنتمْ تؤمنون باللهِ واليومِ الآخرِ ذلك خيرٌ وأحسن عملاً"[19].

وقد صيغت الأسئلة الحاملة للوعي التأمّلي العربي في بحثها عن السلطة، صياغات متنوعةً من إشكاليّة خلق القرآن أو "محنة خلق القرآن" إلى إشكاليّات التنزيل والتأويل، إلى إشكاليّة خلق الوجود من عدم، إلى إشكاليّة المعرفة العقلانية الفلسفية والسلطات الفقهية الشرعية... إلى المعتزلة والزندقة والمطلقة والإلحاد إلى التصوّف[20] وغيرها.

ب – الحق الطبيعي

وفق هذه الرؤية الإلهيّة للحق، قامت الدول على أسس ثلاثة: الدين حيث انتظارات الإنسان لتجليات هذا الحق، والقوانين المستمدّة من الشرائع حيث فرض الاحترام المتبادل بين الناس، والحاكم الذي يخرج رجل دين أو منه إلى أمير أو حاكم أمير. ويُصاغ في مبادئ ملكيّة، أو امبراطوريّة، أو

جمهوريّة، أو كل أشكال الحكم وأنظمته، بحيث يتحوّل رجل الدين إلى فقيه ملحق بالحاكم، ولكنّه غالباً ما يشكّل مرجعيّته – السلطويّة.

يعبر الحاكم إلى رجل دين بالزّي المدني عندما يتحوّل الحق الإلهي إلى قرارات صادرة عن وصايا "الزعامة السماوية"، حافلةً بالتقاليد والأنماط المشابهة للمبادئ العقلانيّة. ومع هذا العبور يدخل الحق في أطره النسبيّة فيخبو أو يقوى بمقاييس الانسان، وتجاربه الموضوعيّة والذاتية، ومن هذه المقاييس تستلّ النزعات السياسيّة المعقّدة في أصول أنظمة الحكم.

وإذا كانت صيغة السلطة المرتكزة على مبدأ الحق الإلهي تقود إلى الأحادية في النظرة إلى الحقيقة، بسبب مركزية هذه السلطة التي تضم تحت "ثوبها" سلطات "العرق"، والزمان، والمكان، والاجتماع، والمدن ووسائل الاعلام وغيرها، فإن سلطة الحقوق الطبيعية قد آلت في العديد من المجتمعات إلى تشظيات المركز، وانهياراته لصالح مبادئ حرية الانسان في نظرة جديدة مختلفة إلى السلطة. وهنا يرتفع العقل مقام انهاء مطلقية السلطة، والسلطان يزيح الانسان الذي هو مقياس كل شيء. ويفرض الحق النسبي على الانسانية أن نقدم برهاناً مستمراً في تأكيد جدارة الضمان الانساني في السلطة مكان الضمان الالهي في الحق المطلق حيث التأكيد الدائم المعاصر أبداً لمفاهيم الدولة الانسانية[21].

وتتجسد السلطة، على هذا المستوى الانساني والديني المطلق والنسبي في مؤسسات تختلف باختلاف المجتمعات، فنجد بالاضافة إلى المؤسسات العائليّة، والتربوية، والدينية، التي تأتي مترافقة أو تابعةً للعائلة والمدرسة والوزارات والهيئات والأجهزة التي تمثّل الناس، إلى جانب مؤسّسات التشريع، والقانون، والاتحادات، والنقابات، والمنظمات

المهنيّة، والجامعات، والهيئات الأكاديميّة، ومؤسّسات الأبحاث، والمؤسسات العسكرية.. وكل ما له علاقة بشؤون تنظيم المجتمع.

ولا تعود السلطة وفق هذه المقولة الحرّة في انفلاش مفاهيمها وممارساتها على المؤسسات موضع "بحث تحت قبعة رجل السلطة أو صولجانه بل في حقول الدلالات المعرفية في أثناء التعبير عنها"[22]. أي أنّ السلطة تبدو مرتبطة بالقول كقوة تحكم الكون، وتحافظ على الحياة فيه، أي النصوص، والاجتهادات، والممارسات، التي تربط بين نظام العالم الحرّ، وكيفية التعبير عنه؛ وتصبح اللغة قوة خلق لا تضاهيها أية قوة أخرى.

4 - السيادة والسلطة

هكذا تبدو البشريّة وخصوصاً المجتمعات الدينيّة، و"التوتاليتاريّة"، في نظمها، منقادة في تأرجحها بين المطلق والنسبي في مفاهيم السلطة والشرعية والحق في الحكم وأنظمة الحكم إلى ضرورة التفريق بين السيادة والسلطة.

نضيف هذا الكلام لأننا في بلد مثل لبنان نعاني تداخل السلطات الدينية والتقليدية والدستورية في مختلف أشكالها وممارساتها حيث الطائفيّة والزعامات التقليديّة الموروثة تجعل الإنسان العربي عموماً، واللبناني خصوصاً، لا ينتمي إلى مفاهيم مثل الوطن بقدر انتمائه إلى الدين والمذهب والمؤسّسات الدينيّة. هذا الانتماء "الديمقراطي" هو الذي يدفع بنا إلى التمييز بين السيادة والسلطات. ما زالت المقدّسات ماثلة كسلطات في المجتمعات الشرقيّة، ولم تتمكن الشعوب من أن تتخلّص من ترسّبات مفاهيم السلطة في معانيها المطلقة القديمة أي السيادة.

تعتبر السيادة العليا Autorité نوعاً من انتساب عفوي لشخص ما

إلى جملة من العقائد، والرموز، والأفكار، حيث يكرّس نفسه في خدمة هذه السيادة، بينما السلطة Le pouvoir أو السلطات بالجمع Les pouvoirs هي مسائل ما زالت خارجيّة بالقياس لمن تمارَس عليه مستندةً إلى السيادة العليا في منح الشرعية. فالإجبار، والقسر، والخضوع، في اندماج مع الحرية، والرفض، والخيار، تولّد الانتساب الحرّ العفوي، أو الخضوع الإجباري المكره، الذي يقود غالباً إلى التمرّد والثورات في عدّة مجتمعات (23).

وقد تفترض علاقة جدليّة بين السيادة والسلطة، فما أن تضعف السيادة العليا، أو تنهار، حتى تزداد سلطة الدولة، وتنتشر وتقوى. وما إن تضعف سلطة الدولة، وتنهار حتى تقوى السيادة العليا، وتأتي تعويضاً عن هشاشة هذا الضعف أو حفاظاً على الأساس: "السيادة عاطفة من الاتفاق العميق الذي يربط بين أعضاء جماعة بشريّة ما، أو قوميّة، أو أمّة دينية، أو هي الدفاع عن هوية معيّنة تحفظ تراثاً بأكمله، وتفتح أبواب المستقبل. إنها قوة لإثارة الحياة، وبهدف التجاوز غير المتوقع والتجديد الذي تقوم به الروح العاملة لتحرير الوضع البشري ودوام تفتحه.

"أما السلطة فتمتلك، وتحفظ، وتدير الأوضاع، وتحافظ على النظام. السيادة خالدة، والسلطة تؤخذ، وتضيع، وتؤدي أزمة أحدهما إلى الأخر"(24).

يفرّق هذا التوجه مجدداً بين اللغة العربية في سيادتها، والكلام العربي كسلطة متنوعة، متعددة، وهو ما يدفعنا إلى السؤال: ما هو مستقبل السيادة اللغوية، إذ ينهار الكلام أو حين تنهار اللغة في المحكيّات؟

وهنا نجد أنفسنا أمام نمطَين من السلطات اللغوية:

أ – العامّة التي يمكن أن نشهدها في مجمل اللغات.

ب – الخاصة التي تربط هذه السلطة بصيغة معيّنة، هي الفصحى مثلاً، في اللغة العربيّة أو لغة القرآن.

وإذ تنبغي الملاحظة أنّ عدداً من المجتمعات المعاصرة تعاني فراغاً نظرياً كبيراً حيال مسائل السيادة والسلطان، "فإنّ الغرب، تحديداً، قد أعرض عن السيادة العليا كذروة للتشريع. وحطّ بذلك من القيمة القديمة لأهميّة القوانين الإلهيّة والعقل الأعلى، مقابل الشرق العربي أو الإسلام، حيث يبدو التفكير في مشاكل هذه العلاقة صعباً جداً؛ خصوصاً بالنسبة إلى أولئك الذين يرفضون من دون أي نقد، الأفكار العامّة المشتركة للفكر الاسلامي التقليدي، ومن دون أيّ اعتراف كبير بتنشيط المناقشة، ولو النظرية، بالفكر الاسلامي المعاصر"(25).

يُستنتج، إذاً، أنّ علاقة السلطة بالسيادة مسألة ثقافية تختلف باختلاف المجتمعات، ويبدو اختلافها، في الوقت الحاضر، نظرياً أكثر منه عملياً.

فما هو المقصود بالسلطات اللغويّة العامّة؟

سادساً: السلطات اللغوية العامّة

يفضي بنا الإلحاح في الكلام على اللغة لأنّه وجهها المتحرّك، أو هو المعبِّر عن الذات، إلى اعتماد ربط الوجود بالكلام حيث لا يتحقق الانسان إلاّ في اتصاله الكلامي. وهذا يعني مظاهر متعدّدة للسلطات الكلاميّة التي تبرز معها اللغة مشحونةً بطاقات تمثل الوجود في قوّته.

وتعني السلطات اللغوية العامة سلسلةً من العناوين المرتبطة بقوة الحركة في اللغة و "سلطاتها" العرقيّة، والجنس، والرأسمال اللغوي، والسلطة في الصوت، والموقع، والصورة، بالاضافة إلى السلطات المتمثلة بالقراءة والكتابة.

فكيف تتبدّى تلك المظاهر لمحاً سلطويّة؟ وكيف يكون الكلام سلطة؟

1 - للغة سلطة الماء

ترتبط اللغة أساساً بالقوة في حركة الكلام، وهي قوة أو طاقة ليّنة، تبدأ بالأصوات والإشارات، ولهذا السبب لا يعرف لها بُعد ثابت. وتشبَّه، في هذا المجال، بالماء من حيث كونُها "مجرى لا يعرف الجمود، وكلّما بعُد المجرى عن نقطة الانطلاق، تشعّب إلى مجارٍ صغيرة... ترتفع على ممرّ الأجيال إلى مقام اللغات الأدبيّة القوميّة، فمن يصدِّق، مثلاً، أن الأرمنيّة والإيرانيّة، والروسيّة، والألمانيّة، والإيرلنديّة، واليونانيّة، والانكليزية، على ما بينها من تبايُن واختلاف ظاهر في المفردات، والصرف، والنحو، والأصوات، وأساليب التعبير، هي من أصلٍ واحد وتمثّل مجاري متعدّدةً جاءت من مجرى واحد بدأ في الهند؟.. ومَن لا يعرف أن العربيّة، والعبريّة، والبابليّة، والفينيقيّة، والسريانيّة، والحبشيّة، تمثّل مجاري متعدّدة، متشعّبة، جاءت من اللغة الأم أي الساميّة؟.."[26].

لا تستوقفنا، في مجال هذا الكلام لأنيس فريحة، مسألة نشوء اللغات، بقدر مسألة طبيعتها المائيّة، أي ربطها باللغة المجرى. وهو في ذلك، ربّما، بنى قوله على نظرية جوزف فندريس [27] Joseph Vendryes اللغة عندما شبَّه اللغات بتكوّن طبقة من الجليد على سطح نهر: "فالجليد يستعير مادته من النهر، بل بعبارة أوضح، ليس الجليد إلاّ ماءَ النهر نفسِه، ومع ذلك فليس هو النهر. وإذا رأى الجليدَ أحدُ الأطفال ظنَّ أن النهر غير موجود، وأنّ تيّاره قد توقف عن المسير. وهذا خداع! فالماء تحت طبقة الجليد لا يزال يجري منحدراً في طريقه نحو السهل. وإذا تكسّر الجليد، رأينا الماء ينبثق فجأة.. هذه صورة من تيّار اللغة. فاللغة المكتوبة هي طبقة الجليد التي فوق النهر، والماء الذي يتابع جريانه

تحت الجليد الذي يحبسه هو اللغة الشعبيّة والطبيعة، والبرودة التي تنتج الجليد، وتبغي احتجاز النهر، هي مجهود النحويين والمربّين، وأشعة الشمس التي تعيد إلى اللغة حريّتها هي قوة الحياة التي لا تُقهر، تتغلّب على القواعد وتحطم قيود التقاليد"[28].

ويرسخ هذا التشبيه معاملة الكلمات والألفاظ والأصوات أجساماً حيّة تنمو وتهرم وتموت وتتجمّد ثم تعود. وكأنّ ضبطها في حيّز من القواعد والأحكام يقيّدها كلّها ويقف في سبيل مجراها. فإنّ للغة الناس قوة وسلطة "تجعلانها تسير سيرها المحتّم، فتتجاوز القوانين والأحكام النحويّة، وتبتعد كثيراً عن اللغة"[29]. وهذا مؤشّر على اللهجات التي يمكن اعتبارها "لغات خاصة مختلفة عن اللغة العادية المشتركة أو لغات عاميّة يوجد منها بقدر ما يوجد جماعات"[30].

إذا كنا لا نستغرق في معرفة المنبع الأساسي للّغة، فإنّنا نعتقد أنّ استقراء فندريس أو أنيس فريحة للماء بشكل واعٍ أو لا واعٍ وربطه باللغة، إنّما هو استدعاء لسلطات الماء بوصفها عنصراً أو مادةً من مواد الخلق الكبرى، ومنها انبثقت الدنيا، وهي في ليونتها موصوفة بقوة لا حدود لها في صيرورتها.

إنّنا، إذ نركّز على هذا البُعد المائيّ في تفسير سلطات اللغة، نميل إلى القول إنّ فرقاً كبيراً يقوم بين اللغة، التي هي مجموعة الاجراءات الفيزيولوجيّة والنفسية التي يتمكن بها الانسان من الكلام بمعنى النطق، والألسن التي هي استعمال لهذه الاجراءات عملياً، ما يجعل منها لغةً مكتسبة غير بيولوجية.

2 - "سلطات اللغة العرقيّة"

قد يفضي الكلام على المجاري اللغوية واختزانها لقوة الماء، ربما،

إلى تفسيرات لغويّة قديمة ربطت بين اللغة والاعراق، وكأن اللغة لسان مميّز، ويوصف بمثالية مطلقة تفرض نفسها على جميع الأفراد في مجموعة واحدة. قد لا يوجد شخص واحد يتكلّم اللغة كلّها بمعناها المثالي لأنّ اللغة المثالية الكاملة فكرةٌ نظريّة غير موجودة حتى ولو بحثنا عنها لدى العرب المثاليّين أو حتى في القرآن الكريم.

فماذا نعني بسلطات اللغة العرقيّة، إذاً؟

يجد الباحث إشارات قديمة، تربط بين اللغة والجنس تدليلاً على سلطات اللغة العرقيّة، إذ تختلف اللغة باختلاف الناطقين بها، وفقاً لأعراقهم وصفاتهم البيولوجيّة. فلغات مجعَّدي الشعر تختلف عن لغات مالسيه، ويختلف مستطيلو الرؤوس في لغاتهم عن مستديريها. ولقد استفاد من هذه الإشارات السياسيون الدوليون، ففرقوا بين اللغات الهندية – الأوروبية واللغات الساميّة والحاميّة. وقسمت الشعوب إلى أصحاب لغات راقية، أو متخلّفة، قاصرة عن المعاصرة أو غير قابلة للتطور. وقد نجد دعائم لهذه النظرية في أدبيّات وأفكار بعض اللغويين في ألمانيا(31).

وقد نجد مدى تأثيرات هذه النظرية عبر الأحكام التي توصَم اللغات بها، ومنها اللغة العربيّة، بأوصاف وتهم تجعلها عاجزةً وضعيفة، مثلاً، عن مجاراة العصر، أو تعاني الشح في مصادرها أو طرائق تحصيلها. وتخضع لرواسب، وتصنيفات وأفكار عرقية من هذا النوع لا تستقيم علمياً. تُعتبر هذه النظرة مرفوضة لأنّ فرداً ينمو لدى شعب غير شعبه الأصلي يكتسب لغته، وإذا احتاج تعلّم لغة شعبه، فتجربة من المراس الشاق والطويل تنتظره. وقد نجد لغات في التاريخ، فرضت نفسها على الشعوب الأخرى، مثل الإنكليزية، والفرنسيّة، والعربيّة،

وأجاد ناطقوها مثل أهلها دون أيّ اعتبار لمسائل مثل الجنس، أو اللون، أو العقلية لدى هذه الشعوب المختلفة[32]. وإذا ما قصّرت لغة في صهر المفاهيم والمصطلحات، فليس لقصور فيها، بل في سلطاتها، ومواقعها، وقدرات أهلها، وقصورهم يأتي مصحوباً بتحدّيات لغويّة أخرى تعكس سلطات وقوى شعوب أخرى في التاريخ.

3 - سلطة الكلام

يُعتبر الكلام شكلاً عظيماً من أشكال تجليات السلطة في حدّ ذاتها. وتؤكد "الكلمة" من كَلِمَ ما ينطق به الانسان وتتضمّن معنى الوعاء الذي يحوي الفكر. وإذ نجد الجذر الثلاثي "كَلَم" بمعنى جرح أي الشق أو نتيجة ما تشطره الشفرة في شيء جامد أو حي، فتؤثر فيه تأثيراً بارزاً كجرح أو شق. والكلوم مرادف للجراح، والكلمة لا تكون كلمةً إنْ لم تكن قاطعةً قطع الشيء الحاد، فاصلةً، فاعلةً، نافذة.. [33]، وكلُّها من صفات السلطة.

يعيدنا هذا التلميح بقوة الكلمة مجدداً إلى سلطة فن الكلام أمام الناس، أي فنّ الخطاب الشفاهي، بهدف الإقناع، والمجادلة، والتصويب، أو لتقديم الأفكار، وعرض المعلومات، بهدف تأكيد البلاغة الاستعراضيّة. وإذا كان الكلام الارتجالي قد تراجع في قوّته الشفاهيّة لمصلحة المكتوب، فإنّه بالمعنى المعاصر يبدو أسير الوسائل الإعلاميّة المعاصرة التي أودت بالخطبة ذات الشكل القديم المحقّقة لسلطات الشفاهيّة أو الكتابة.

"إنّ كثيراً من النصوص كان يُقصد منها أن تلقى أمام جمهور على لسان المؤلّف نفسه في الأساس، حتى عندما يكون قد أنشأها كتابةً.. كذلك كانت القراءة [تتمّ] بصوت عالٍ أمام العائلة ومجموعات صغيرة أخرى ما تزال شائعة إلى أن جعلت الثقافة الالكترونية مثل هذه

المجموعات تلتف حول أجهزة الراديو والتلفاز، بدلاً من الالتفاف حول أحد أعضاء الجماعة"[34].

وبعدما كانت اللغة تركز على حمل الأفكار والمفاهيم وطرائق التعبير، فإنّها تكاد تنحصر في الاتصال وظيفةً محوريّة لها[35] مستخدمين الكلام المباشر الوسيلة الأهم، نستخدمها لنشارك الغير ومن دون أن نسقط من الاهتمام الفروقات في الاستخدام بين شخص وآخر أو بين ذكر وأنثى.

لقد أوجد الكلام كجسد مقروء محور اهتمام علم النفس التحليلي. فالانسان لا بدّ أن يكبت أو يتسامى كي يصل إلى الثقافة واللغة والتحقق، كما أن الكلام يتّسع ليشمل الجسد المتحرك الحر، فلا يعود الاتصال محدوداً وحسب بالكلام بل بالجسد في كلّيته. وبهذا "توازي الطبقة العاملة اللاوعي حيث نجد الأخلاق واللغة مسائل غير قمعية مقابل الطبقة "الراقية "ويوازيها الأنا والأنا الأعلى، ولهما لغتهما أو سلطتهما المستمدة من انضباطيّتهما وتاريخهما..."[36].

وتصبح العلاقة بين الكلمة وما ترمز إليه تشابه العلاقة بين الأب والطفل في انتقال لأسطوريّة اللغة التقليديّة حيث الشروع بالكلام هو توارث التحقيق الاجتماعي للمتكلم. "وتقوى سلطة الكلام بالحرية الخاصة بالأطفال أو بالمحرومين من الكلام اجتماعياً الذين يكتسبون سلطة خاصة لدى التعبير... ليوصم كلامهم أحياناً بأنه كلام مجانين. ويتخذ كلام المجانين صفة رمزية تشغل محور اللاوعي إلى درجة أن سلطة الكلمات بلغت حدودها القصوى حين اعتبرها لاكان حاضنةً للأشياء"[37].

نستنتج أن ممارسة علم النفس التحليلي، مهما تشعّب، "تؤكد سلطة الكلمات في التحليل حقيقة لأن الطرائق التي يتمّ فيها الكلام من حيث

حلحلة العقد، وانتفاء الشلل، ووضع حدود للأمراض تجعل كلّها من سلطة الكلام حقيقةً باهرة"[38]... وتصبح اللغة شرطاً من شروط اللاوعي "تحدد سلطات الكلمات في الوقت نفسه الذي تُحدد فيه جدواها أي الذاكرة وذاتية المتكلم والعلاقات الناتجة عنها.." [39].

لقد شغلت المسائل اللغوية تاريخ التحليل، لكنّها انفتحت على قراءات السلوك والتقلصات العضلية المصاحبة للكلام. لذا نحن نخرج مثلاً من اللغة التي تتحول إلى دواءٍ في تجسّدها الكلامي لندخل عصراً حافلاً بالتحليلات والمعالجات العصرية القائمة على إزالة التوتّرات عن طريق الاتصالية المبسطة، فتزول المشاعر والأوهام والتصورات القديمة لمصلحة الحرية في الكلام وقبوله والحركات الحرّة، وكل ذلك بهدف إعادة اكتشاف الطاقة الاتصاليّة أو اللغويّة خارج دوائر العلاج النفسي.

وهكذا توغل اللغة في قيمتها، مهما كان شكلها، لأنّها مرآة قوة الشخصية في تحليلها. وإذا كان التحليل النفسي، في هذا المجال، قد أهمل مستويات اللسان في التعبير أو الكلام، واكتفى بما يقدّمه المحلَّل[40]، فإنه تغافل هنا عن مسألة مهمة نقترح تسميتَها بالرأسمال اللغوي أو المستوى اللغوي الذي يفرّق بين أحدٍ وآخر، ويكون وجهاً من وجوه متغيِّرات التعرف إلى الشخصيّة في قوتها وحدودها وسلطاتها الثقافية.

4 – سلطة "رأسمال" اللغة

تبدو اللغة تكراراً، إنساناً في حالات اتصاله الشفوي أو الكتابي، ويأتي الخلاف في تقييمها عند ربطها باللغة القومية أو اللغة الأم أو بغيرها من اللغات، فتختلط الألسنة والكلمات وتتنافر في وظائفها واستعمالاتها، تضعف أو تقوى وفقاً للإزدواجيات التي لها دورها في تحقيق مظاهر السلطة أو عدمه.

وإذ لا تكاد تسلم لغة من موروثات الازدواجية، فإن معنى الكلام قد اتّسع في إطاره الألسني حتى بات يشمل كل تعبير لغوي صادر عن منشئ أو متكلّم واحد أو أكثر في موضوع واحد أو أكثر. هكذا نفهم معنى التسميات: كلام السياسيّين، كلام المعلّم والصحيفة أو التلفزيون والناس والشعراء والأطفال والمجانين سواء كان التعبير المقصود شفهياً أم كتابياً، وسواء كان عادياً أم فنياً.

وغدت اللغة سلطة تستعمل قوة اجتماعية أساسها مستوى التعلم. وتظهر واضحةً مستمدة من بنية الحقل اللغوي الخاضع لعلاقات القوة اللغوية في توزيع غير عادل للرأسمال اللغوي. وهذا ما يتجلّى في بنية أساليب التعبير التي تعيد إنتاج الكلمات بما يفصل موضوعياً بين شروط وجود المتكلمين. و "يجب التمييز، في هذا المجال، بين الحصيلة اللازمة للإنتاج اللغوي العادي أي الكلام القريب من الشرعي والقانوني، وبين الحصيلة التعبيرية المحصّنة بكل الينابيع الموجودة في الكتب الأدبية والنحوية والمعاجم اللغوية.. وهي ضرورية للمساعدة في إنتاج خطاب يستحق النشر كي يصبح رسمياً.

يؤلّف هذا الانتاج مثل الصور والكلمات والأنواع والأساليب اللغوية سلطةً، ويُشار إلى كاتبها أو قائلها صاحب سلطة على اللغة وعلى مستعملي اللغة من العاديين، كما على حصيلتهم اللغوية الضعيفة"(41).

وهنا لا بدّ من التمييز، أيضاً، بين واحد وآخر، وبين ذكر وأنثى في النظرة إلى هذه السلطة.

5 - سلطات الصوت والمكان والجنس

من المفيد الربط بين طريقة التلفظ أو الصوت في التفريق بين الأنوثة والذكورة. وقد يكمن بعض الرجولة أو سلطتها في قوة النبرة، ويظهر

الكلام دليل قوة وإفصاح فنفرّق "بين الفم المغلق الحاد المشدود والموضوع دائماً تحت المراقبة كالفم الأنثوي مقابل الحنك[42] الحرّ المنبسط منبع العنف الكلامي وقوة التشدّق، ومعه يتحوّل الشدق، إلى محور الشخصية أو الهوية الاجتماعية للشخص، ولهذا كلّه علاقة بالجنس والقوى الجسدية وصورة المرء عن نفسه"[43].

يمكننا اعتبار الصوت ملكة ذكوريّة، لأن الأنثى ما خضعت عموماً بالمعنى التاريخي للتدريب البلاغي القائم على الشفاهية الذي كان الأولاد يتلقونه في المدرسة، ومع أن أسلوب الأنثى كان أقلّ شفاهيّةً من الناحية الشكلية من أسلوب الرجال، فإن نتائج لا بدّ أن تترتب على هذه الظاهرة التي تثير أفكاراً ودراسات جديدة كبيرة الأهمية. وإذا ما افترضنا بأن الأسلوب الذكوري، عربياً، يميل إلى المحادثة الموشّاة بالجهر أو الخطبة التي أرست بفصاحتها مؤسّسات وأحزاباً ودولاً، فإن الأسلوب الأنثوي يبدو أسير المحادثة أو الهمس أو الصمت... البليغ.

قد يورث هذا الافتراض فجوات عملية كبيرة في ما نذهب إليه من سلطات اللغة على مستوى الجنس، تفترض في المقابل العناية بدقة بتحولات اللغة من الشفاهية إلى الكتابة النسخيّة إلى الطباعة، فعودة إلى الشفاهية في عصرنا الحاضر، ولأننا قد نجد نتائج مناقضة لما نحن فيه. قد تنتفي سلطة الصوت ولو "أظهرت الحواسيب المزوَّدة أصوات ذكوريّة تقديراً وهيبةً يفوق تلك المزودة أصوات أنثوية، بحيث حكم على الأولى بعلاقات الكفاءة والقوة في مجال التقنيات، وحكم على الثانية الأرجحية في العلاقات الإنسانية والحب"[44]. ويمكننا الافتراض أن سرعة في التعبير، أو هدوءاً في الأصوات تفرضها الأجيال الاعلامية في لبنان والعالم، ترسّخ أسلوب "الحنك" المرتخي في طرائق

التلفظ، ما يؤلف طبقة اعلامية جديدة، تنزاح معها سلطة الصوت إلى مسائل وسلطات اعلامية أخرى.

ويعني انتفاء سلطة الصوت بمعناه الفيزيولوجي[45]، بطلان الكلام، أن يصبح انتاج صوت أو علامة جاهزة للانتقال أو للاستقبال، بل يصبح "فضلة القلب"[46] تتأرجح سلطته في مستويات متعدّدة تنبئ بالوجود، وتعتبر دليلاً ثقافياً يختلف بين الأفراد والجماعات. ومهما اختفى الصوت فإنّه لا يصل إلى الدرجة التي لا يعود فيها تعبيراً جسدياً يظهر قدرات تتجلّى في النبرة الجريئة والحازمة والعميقة أو الضعيفة إلى جانب موقع المتكلم الذي يوحي بالتوصيل والتأثير أي السلطة التي تؤمن نجاحه"[47].

يعتبر الصوت تحقيقاً شكلياً لتقنيّات الجسد في تحويل اللغة إلى كلام. وإذا كان الكلام يفترض قدرةً لغوية ليست مؤكدة دائماً، فإنّ الصوت قد يغلّف في حضوره وسلطته أية رطانة أو ركاكة في التعبير. ولربما يفوق هذا الغلاف المضمون في ممارسة حضوره إلى حد بعيد.

وتعتبر القدرة الصوتية البُعد الجسدي الخاص الذي يعبّر فيه المرء عن شخصيته الاجتماعية، وهي قدرة قد يمكن ربطها بطبيعة اللغات التي تفترق بين خشنة أو "مدلوكة" من حيث إنتاجها في حيّز جغرافي محدّد. وليس جديداً القول بالفروقات بين أصوات الناس من حيث طرائقهم في التعبير ولهجاتهم التي تختلف بين الأصوات العالية أو المنخفضة. ويمكن القول إنّ ارتفاع نبرة الصوت أو انخفاضها هي سلطة في كلتي الحالتين للمتكلم، تختلف باختلاف الجمهور. إنّها ثقافة متحوّلة دائمة التحوّل.

للمكان أثره في اللغة وفي الكلام على السواء، إذ يقوى الصوت

وينخفض وفقاً للمساحة؛ والمقام يحدد علو الألفاظ أو انحدارها. وتختلف لغة الصحراء عن لغات سكان المناطق الزراعية أو الصناعية أو السياحيّة أو الإلكترونية. فالعربي مثلاً في الصحاري مثل غيره من الشعوب يبدو غليظ الأصوات خشن الألفاظ ويتطلب كلامه قدرة عضلية – ما زالت تفترضها أسس الخطابة – حتى يتضح صوته في المدى إلى ما يريد ومَن يريد.

أليس مجمل مؤلَّفات السياسيّين ورجال السلطة في لبنان والعالم العربيّ مجموعات من الخطب والأقوال الحرّة والتصريحات المختلفة، أي ثقافة شفاهيّة محكومة بقوّة الصوت؟

لقد انزعج النبي العربي من نبرات أصوات العرب العالية حين أتوا إليه إلى المدينة، فطالبهم القرآن الكريم بخفض الصوت احتراماً للهيبة: "يا أيُّها الذينَ آمنُوا لا تَرْفَعوا أصواتَكم فوقَ صوت النبي، ولا تجهَروا له بالقول، ليجهر بعضكم لبعض"(48).

للعاصمة أو المدن سلطات لغويّة تكمن، إذاً، في انخفاض الأصوات، وحين تتجاور اللهجات الخاصة في المدن الكبرى والقرى المجاورة لها، تزيد درجات التأثر والتأثير وتختلط اللهجات، ويحاول سكان القرى التخلّي عن خصائص لهجاتهم وتقليد لهجات المدينة، لأنّ حضارة أهل المدن وثقافتهم ونفوذهم وسلطانهم تدفع الريفيّين إلى رغبة ملحّة في تقليدهم، وغالباً ما تصهرهم وتذيب لهجاتهم وأصواتهم. وغالباً ما تتخذ لهجة المدينة بروزاً يجعلها تسيطر على باقي اللهجات الوافدة.

وقد لا تنتهي الأمثلة التاريخيّة والمعاصرة في صراع اللهجات المكانيّة: نجد أن محكيّة بيروت قد خرجت من حليتها الأساسيّة بحيث لم تعد، مثلاً لهجة "البيارتة"(49)، بل أمست محكيّة المدينة وأدواتها

التواصليّة... مطبوعة بانفتاح تعبيري وليونة صوتية بفعل الاحتكاكات اللغوية اليومية التي كانت بيروت مسرحاً لها حيث أدى الاختلاط اللهجي إلى تقاربات لغوية... قامت على حساب الخصوصيّات المحلية الضيقة... وأفسحت المجال أمام منطوق ذي سمات بيروتية مخففة متقاطعة مع سمات جبليّة وجنوبيّة ملطفة... ولفيروز والرحابنة دور ملحوظ في تحوّل الأذن البيروتية إلى اللون الجبلي المهذب.. إذ استخدموا منطوقاً لا يغرق في المحلية، يفهمه سواد الناس، ويقبله البيروتيّون... فاللغة التي أنتجوها هي لغة متصالحة مع المدينة... مركز التفاعل اللهجي وتشكّل الفضاء الثقافي الاجتماعي للمدينة(50).

وإذا كنا لا نعرف ما الذي تفضي إليه هذه اللهجة البيروتية من سلطات حتى الآن تتوزع بين قوة اللهجة الخاصة بجبل لبنان أو كسروان الطاغية في وسائل الاعلام أو لهجة الشيعة في الجنوب رمز القوة في الصراع العربي – الإسرائيلي، والذي لم ينعكس حتى الآن على قوة لهجتهم، فإنّ أمثلةً أخرى مغرقة في التاريخ تشير إلى القرشيّة التي برزت لغةً عامة بين العرب انطمس معها معظم لهجات القبائل العربية قبل الإسلام لتحقق النفوذ السياسي والاقتصادي والديني لها.

6 – القوة السياسية اللغوية

يقودنا هذا إلى ذكر اللاتينية التي غدت لغة إيطاليا المشتركة والغرب بأسره، وكانت محصورة في روما أولاً. وكذلك لهجة فلورنسا في إيطاليا التي صارت لغة إيطاليا. وقد أصبحت الباريسية، كذلك، لغة فرنسا والفرنسيين، خرجت من العاصمة ومن طبقة راقية معيّنة، واستقرّت في القرن التاسع عشر وسلّم بها القصر ثم الأقاليم وكبار الكتّاب وكأنّ ليس فيها أثر للهجات... وإن عدم خضوع الدولة لنظام سياسي واحد يضع

الصعوبات في طريق التوحد اللغوي مثل ألمانيا التي ظلّت قروناً ولايات مستقلةً سياسياً، ومن دون عاصمة، ما عرقل ظهور لغة المانيّة عامة... وتدين الألمانية المشتركة في نجاحها إلى مارتن لوثر وترجمة الكتاب المقدس وتبدو آثار اللهجات المحلية فيها ظاهرة[51].

لقد ناقش سوسور علاقة اللغة بالمساحة والمدى، ورأى أن اللغة لا تحدّدها المساحة، بينما تحدّد اللغة مساحتها. وتصبح اللغات واللهجات خارج الحدود الطبيعية للدول والشعوب. تجعل هذه الفلسفة من الدينامية الداخلية للغة المبدأ الوحيد لتحديد انتشارها، وذلك بفضل الوحدة السياسيّة بحيث أن المتكلّمين يجدون أنفسهم قابلين للغة الرسمية[52].

وتصبح اللغة الرسمية، المعترف بها والمعروفة من قبل السلطات السياسية، أمراً يساهم في الواقع، بتقوية هذه السلطة التي تؤسس لسيطرة اللغة. السبب أنها توفّر بين أعضاء المجموعة اللغوية علاقات تدخلهم في المنظومة نفسها من إشارات وعدة اللغة بما يحقق لهم شروط الانتاج الاقتصادي والسياسي والسيطرة الرمزية. لا تكتفي اللغة بقوتها المباشرة بل بقوة قومها السياسية التي تضم المساحة المتنامية، تنطلق من الموقع الخاص لتطال مواقع الأمّة والدولة.

ترتبط اللغة الرسمية بالدولة في تكوينها أكثر مما هو في استعمالاتها المجتمعيّة، لأنّ في تكوّن الدولة تولد الظروف المكونة للغة الموحّدة التي تشرف وتسيطر عليها اللغة الرسميّة. إنّها لغة اجبارية، مبدئياً، في المناسبات الرسمية والمؤسسات والمساحات الرسمية. تصبح هذه اللغة لغة الدولة أو المعيار النظري الذي تُقاس بموجبه كل أشكال اللغة واستعمالاتها. ولا يستطيع أحد الادّعاء بأنه يجهل

"القانون" اللغوي الذي له مواده في الدساتير، ومحاموه، والمدافعون عنه، وله أيضاً لغويّوه، ومؤسّساتهم اللغويّة المراقبة، ومعلّموه المزوَّدون سلطة عالية لخضوع المتعلّمين للامتحانات أو المرافعة القضائية، وغيرهم.

ويُعتبر الانخراط في مجموعة لغوية واحدة، أنتجتها سيطرة سياسية أو غيرها، الطريق إلى فرض الاعتراف العالمي باللغة السائدة، والشرط الأساسي لإقامة علاقات السيطرة اللغوية.

تحمل اللغة إذاً سمات المجتمع الذي تكون عليه الدولة في السياسة والاقتصاد والتعليم والدين أيضاً. فالسلطة اللغوية في الأنظمة الديمقراطية هي غيرها في الاقطاعية أو الاشتراكية، واختلاف السلطة، يتبع اختلاف النظرة إلى الفرد في مجتمع ثوريّ أو غير ثوريّ، وينعكس الأمر على المعاهدات والمعاملات بين الناس والدول.

وقد يجرد الحكام والسياسيّون أحاديثهم العامة في مختلف المناطق من المظاهر الصوتيّة والمعجميّة وغيرها مما يخص اللهجات المحليّة أو العرقية أو المناطقية، حتى ولو كانوا من أبنائها ليكون ما يوجه إلى الشعب مفهوماً لدى الطبقات الاجتماعيّة كلّها. هكذا تكون اللغة العامة خلواً إلى حدّ كبير من خصائص اللغة الرسمية.

7 - أهميّة الموقع

يمكن اعتبار المرسل والمتلقي والمرسلة عناصر ثلاثة أو مؤشرات نسيج من السلطات الاتصالية اللامحدودة. ولا يتمّ هذا الأمر إلا بالنظر إليها وقائع لا تنتهي متغيّراتها وتأثيراتها التفاعلية حتى في تحرير المعلومات المجردة أو المنزّهة عن أي جارف ذاتي (وهي مسألة نادرة).

ولقد صنفت وسائل الاتصال وفقاً لدرجة انتباه الأفراد إلى مجموعة

من المستويات[53]، لنبدأ بأشدّها تأثيراً:

أ – الحوار أو الحوار المباشر وجهاً لوجه بين شخصين.

ب – المناقشة أو الحديث المباشر وجهاً لوجه بين مجموعة يلتقي أفرادها بشكل رسمي.

ج – المناقشة والحديث المباشر وجهاً لوجه بين مجموعة يلتقي أفرادها بشكل ودّي.

د – الاتصال الهاتفي.

هـ – السينما الناطقة.

و – التلفاز.

ز – المذياع.

ح – التلغراف.

ط – الرسائل والخطابات الشخصية.

ي – الرسائل والخطابات الرسمية.

ك – الصحف.

ل – الاعلانات.

م – المجلات والكراريس.

ن – الكتب.

ص– الإنترنت

لقد تغيّرت، بالطبع، تراتبية هذا التصنيف من حيث استمرارية صحته، بفضل ما تفرضه مقتضيات الإعلام المعاصر، والتقنيات السريعة، لكننا نثبتها للتأكيد على سلطات المواقع في الاتصال، وعلاقات السيطرة التي تحكمه وتمنحه بنيته. لا تكمن القوة في صفات المتكلم وقدراته أو في الكلام وحسب، بل أيضاً من الموقع الاجتماعي

والمؤسساتي الذي يعزز سلطة القائل. "تُستمد سلطة الكلام من المواقع التي تمنحه قدرةً تنفيذيّة (القضاة) وتقوى هذه السلطة بقوة المؤسّسة، فتصل في اللغة العربية مثلاً إلى الله وتتدرج إلى الملك والحاكم نزولاً فالناطق الرسمي أو الحكيم أو رجل الدين والشيخ والحزب والطبيب..." (54). والموقع هو الحق بالكلام الذي يصبح الكلام الحق... لذا فإن غياب الموقع يجعل اللغة تلوذ في كلامها بالشكل والأدب والفنون الخطابية... "والموقع هو منبر أو مساحة ليست لكل الناس وقد لا يرتادها العاديون... والمنبر مساحة سلطة" (55)، تفصل بين حقلين اتصاليين تحددهما مساحة مشتركة وفروقات، تجعل من اللغة لغةً أخرى في عمليات الاتصال. ويعني الموقع من جانب المرسلة المعرفة إذ يتكلم رجال الدين باسم الله يمثلونه على الأرض، بينما يتكلّم رجل السياسة في مخاطبة الجماهير باسم الدولة أو الطبقة الاجتماعية الحاكمة أو الحزب، والمعلم يحاضر باسم الجامعة والمدرسة أو المؤسّسة التربوية.

وتختلف نظرة المتلقين إلى المواقع المتعددة باختلاف الثقافات والقدرات الشخصية التي تفرز علاقات مساواة أو دونية وخضوع أو علاقات تشاوف واحتقار.

كان يكفي امتلاك المعرفة للحظوة بالموقع والوجاهة التي هي محصلة السلطة(56). ولأن الكلام هو صورة المتكلم لا يدركها ولا يتلمس سلطاتها السحرية في خلق الصور إلا من امتلك الكلام، كانت المقولة التي تساوي الكلام بالسلطة منذ تحلق الأطفال حول مائدة الطعام لا يتكلمون بسبب سلطة الأهل، وصولاً إلى طاقات المحادثة التي هي صراع قوى تحتمل النصر والهزيمة بالمعنى الاجتماعي، لأنّ من لا يعرف استعمال الكلام يبقى مشلولاً اجتماعياً(57).

8 - سلطة السر

تكمن قيمة المعرفة، إذاً، قبل كل شيء في السيادة التي يمنحها إياها مَن يملكها. ويلجأ مالك المعرفة إلى تحقيق سلطته بالإبقاء على نفسه مليكها الأوحد مقابل مَن لا يملكها والذي يسعى جاهداً في الحصول عليها (58).

تكمن قوة السر في كونه عدم اتصال وهو أمر ضروري في نظريات الاتصال ونجاحه حيث ضرورة حجب المعلومات الإرادي أو نشر المعلومات الكاذبة (الدعاية) الملفتة والمحركة للرأي العام. ويحفظ المعرفة والمعلومات من يملكها وفقاً لاستراتيجيات سلطوية متعددة، أبسطها ألاّ يفصح عمّا يعرفه، أو يعلن أن سرّاً لديه لن يعلنه قاصداً بذلك استثارة حشرية ورغبات الآخر، أو أن يكون هذا الآخر متلقياً معدماً جاهلاً أو مجانباً كلياً وجود سر إلى درجة الجهل أو التجاهل.

في ضوء هذه الإشارة إلى علاقات المرسل بالمرسل الآخر الذي كان متلقياً نرى أن العملية الاتصالية تأتي محاصرة دوماً بالأسئلة الثلاثة التقليدية التي تركز على أبعاد المكان والزمان والانسان أي الأسئلة المحصورة بـ: مَن؟ أين؟ متى؟

وتكاد سلطات السر تتمحور في السؤالين اللذين ينبثقان من الثلاثة الأول كي تكتمل العملية الاتصالية وهما ماذا وكيف؟ أي قص الأحداث والآثار التي أحدثتها.

وتبرز وفقاً لهذه الأسئلة علاقات التقارب بين السلطة والاتصال والاعلام سواء أكانت السلطات سياسيّة اقتصاديّة أم دينية، فتقطع البشرية مسافة كبرى من حصرية المكتوب، وربط الكلام بالوجود، وفرض القناعات والخطاب والانتشار حيث انحصرت السلطات قديماً

في الكنيسة (ورجال الدين عموماً والمحاربين) كواسطة لجمهور عريض من المؤمنين يوصل إلى الرأي العام ما يحبذه بشكل عام[59].

"وباتت السلطة، إذاً، محصورة في الكلام على هبة اللغة ... إنّها جسد طيفي لكنّها جسد... يطبع شخصية المتكلم والكاتب.. وتؤخذ الكلمات في مجمل الصورة الحسية التي تلتقط الموضوع فتشحن أصحابها بقدرات وسلطات مميزة.. كانت أساساً للأنبياء والمفكرين"[60].

قد يصل السر في قوته وسلطته إلى مستوى الإبهام الذي هو سلطة أخرى تهدد الخطاب بالفشل إن لم يصدر عن صاحب السلطة أو من له سلطة الخطاب. فالكلام المصاحب بمظاهر السلطة مثل اللباس والديكور الخاص والوقت هي لغات شكلية في حدّ ذاتها تسعف السلطة الخاصة باللغة الرسمية. وقد يظهر الآخر معرضاً عن الفهم أو الاستيعاب. وإذ ينزل الكهنة ورجال الدين من الهياكل والجوامع، مثلاً، بلباس سلطوي متميز أو يحصّن الموقع بمظاهر الأبّهة والعلوّ، فكلّها من تقنيات اكتساب السلطة تجاه الآخرين، وتصب بكثافةٍ في سلطة الكلام الذي يسمعه الآخرون من دون أن يفهموه ومن دون فقدان السلطة بسبب الابهام. قد تبلغ هذه المظاهر أقوى تجلّيها في النصوص الدينية، صاحبة السلطة المطلقة التي تفرض الاعتراف بها سواء أكانت مصحوبة بالفهم، أم غير مصحوبة به، شرط قولها في مكان وظرف شرعيّين، يسهل الاعتراف بها من المؤمنين في العراء، الشاخصين إلى رجل الدين أو السياسة أو غيرهما.

والواقع أنه "منذ الأساس، كان هناك تناغم بين مصطلحَي السر Mysterium، والوزارة (كسلطة)Ministerium حيث الكلام الحق هو قوة الكلام، ولا سلطة رمزية دون رمزية السلطة. ولا توجد اللغة – السلطة إلا في

بلاغتها ونموّها وتركيبها وأسرار قائلها والثقة به وفي لباسها أيضاً"(61).

تقوى الكلمات باللباس، إذاً، يُمنح صاحبها هيبةً ووقاراً، فيلبس القاضي ثوباً خاصاً به، مثلاً، ومثله المحامي، ورجل الأمن، وإذ ذاك تقوى السلطة وتتكامل، من خلال ما هو ظاهر في التعبير عن الهوية، والحضور أمام الاخرين: وحينما ينزع رجل الأمن لباسه الرسمي يفقد هويته الاجتماعية وسلطته المتكلمة باللباس أي انه يفقد جزءاً كبيراً من هيبته(62).

9 – سلطات "المتلقّي"

نكاد نخرج من هذه المفاهيم التقليدية للسلطات الاتصاليّة، وتفاعلية عناصرها، وذلك بفضل تقنيّات الاعلام المعاصرة، حيث انقلبت الآية وبات العالم أسير علاقات جديدة بين الإرسال والتلقي وتجليات السلطة المعرفية واللغوية.

ونلحظ من ناحية نمواً ملحوظاً للتفاعل بين المرسل والمتلقي إلى حدود، قد تسمح لنا، بالتعديل من مصطلح المتلقّي وتسميته بالمرسل الثاني. كما ان مجموعات المتلقّين الذين كانوا مرتبطين بمرسل وحيد يبث عبر وسائل متعددة في اتجاه واحد، غدوا وكأنهم متلقّ واحد تتمحور حوله المعلومات، وتتكدس، تمدّه بها المصادر، بالطبع، وهو صاحب السلطة "الوهميّة" في التلقي. إنّه المرسِل والمتلقي في آن أو هو طالب معلومات أكثر منه منتظراً لها(63).

لقد بدت هذه التفاعلية ضرورة للعصر الذي يسقط مجمل الصفات السلطوية والنظريات التقليدية التي تقسم العالم معرفياً، في تقدم ملحوظ يقرب المسافات كثيراً بين المرسل والمرسل إليه. ولم يعد السؤال: بماذا تؤثر وسائل الاعلام على الناس بقدر ما هو عمّا يفعله

الناس في تعاملهم مع هذه الوسائل.

وإذا كانت الإجابة الاعلامية عن سؤال مطروح من هذا النوع قد استشرفت تشابهاً وأحادية، بفضل تقنيات الاتصال، بين ثقافات الشعوب وهذا يعني سقوط الامتيازات الثقافية وتعميم الفكر والمعارف والانقياد لثقافة الشعب الذي يزاحم الثقافات الأكاديمية والنخبوية والمميزين وكلهم يمثلون السلطات المختلفة[64]، فإنّ الإجابة الأساسية عن هذه المسألة قد أخذت أسسها، قبل الاعلام، في الآداب والفنون، من حيث أنّها شدّدت على الإيصال بصرف النظر عن الوسيلة أو الفكرة.

لقد شغلت مسألة الاتصال في الأدب والفن والفكر الجميع، وكان الأساس فيها أن الاتصال لا قيمة له من دون إيصال، حتى أن الإيصال ما عاد هدفاً للغة أو وظيفة وحيدة لها لأنّ "النص لغة وهو انتقال محدَّد ومقصود، في الوقت نفسه، يجعل من الأسلوب لغة ثانية داخل اللغة العامة... ولو كان الايصال هو المعيار، فإن لغة الحياة اليوميّة تصبح خارقة للمألوف، وتنافس اللغات الابداعية.."[65]، وفي هذا الأمر فصل "بارت" بين عفوية اللغة وإبداعيتها. وهو يرى أنّ "لذة النص هي تلك اللحظة التي يتبع فيها جسدي ذات أفكارهن وذلك لأنّ ليس لجسدي الأفكار نفسها التي لي.."[66]، أي أن تبادليةً تقوم بيني كقارئ وبيني كمبدع.

وساعد هذا الانزياح Déplacement أو الانتقال في تأسيس وظائف الأدب والنصوص على الفهم والإفهام، أو علاقات الكاتب بالقارئ. وعمّم هذا الانزياح بأشكاله المختلفة ليطول مسائل الاتصال بأشكالها المختلفة أيضاً، بحيث "انتهى دور الكاتب مرسلاً، كما انتهى دور الأخبار، وتحوّل المتلقي إلى قارئ منتج للنص في الوقت نفسه، به "تنتهك اللغة وتتفجر لتبوح عن مكنوناتها بما يضفيه عليها هو من

إمكانات تأويلية"[67].

وندخل هنا في ما هو أهمّ بكثير من عناصر الاتصال أي التداخل في ما ينتج عن الإتصال حيث ضرورة أن تكون المواد المرسلة قابلة لحل الترميز، أي أن تكون هناك لغة مشتركة بين الاثنين لا لغة وحسب.

10 – سلطة الصورة

ولا يخرج البحث في علاقة المتكلّم بالمستمع، والكاتب بالقارئ، عن مسألة تبادل الصور الذهنيّة كعمليّة أساسيّة في الإيصال. وإذا كان للفكر واللسان والكلام والحصيلة اللغوية والصوت من مواقع تمنح اللغة بعض مظاهر سلطاتها العامة، فإنّها سلطات تصبّ في مجموعها، من التأثير في الآخر عبر الاتصال به. وهذا التأثير هو في حد ذاته اختصارات لوقع الصور المتبادلة بين إثنين، واضحة أو مبهمة.

يمكن اعتبار الصورة سلطة أساسية في التعبير خرج منها الشكل اللغوي المتنوّع والمتعدّد في سلم التجريد، وهي تكاد تجذب الأشكال كلَّها مجدداً ناحيتها، في عودة إلى الاتصالات الأولى.

لقد منح باشلار[68] اهتماماً فائقاً لمسألة الصورة وأبعادها وارتباطاتها بالكلام فرأى، مثلاً، أنّ الكلمات تكتسب في استعمالاتها نطقاً وكتابةً، مع الزمن وتحت تأثير المعاش الفردي والجماعي، صوراً ومعاني مختلفةً. وبها نسترجع مجموعات من الصور الذهنيّة والمشاعر الماضية والآنيّة، والآمال، والمخاوف، وهي تصل إلى أعماقنا حيث كمون الأساطير والرموز الإنسانيّة. وقد صوَّر هذه السلطة اللغوية في قدرتها على إيقاظنا، معتبراً أن الكلمة هي التماعةُ الصورة حاملة الماضي والحافلة بأصدائه، وإذ نتكلم أو نكتب، فلا نعود نعرف في أية أعماق تتخذ هذه الأصداء وهجها أو انطفاءَها. فالصورة الكامنة، إذاً،

في الكلمة، هي التي تمنح اللغة سلطتها التأثيريّة الفعليّة[69].

لقد فصّل باشلار في كشفه عن الدور القوي الذي تؤديه اللغة رفضاً في أثناء تكوين العلوم إلى حدّ اعتباره "رفضاً مساوياً لها في قوّتها، يخرجها من وظائفها وأغراضها المختصرة بإنتاج الكلمات والأصوات أي الاتصال، إلى ما هو أعمق بكثير. إنها منظومة شديدة التعقيد تفترض معرفة الخارج والعلاقات بين الأشياء والناس، لكنّها تعكس ظلال الداخل، الأمر الذي يجعلها طاقةً داخليّة قويّة"[70] أكثر بكثير مما هي "لعبة إشارات"[71].

يدخلنا هذا التحليل إلى العبارة التي تساوي بين الصورة الواحدة والألف كلمة، في المثل الصيني، حيث يتخطّى الأمر مسألة التواصل، فيرتبط الفكر بالصوت على نحو خاص، وبطرائق التواصل غير الشفاهية الأخرى كالتعبيرات الجسدية، ونجد أن مئات اللغات المستخدمة اليوم، ما زالت صوراً، لم تُكتب أبداً. وذلك يعني أن التعبير الشفاهي وجد، في معظم الأحيان، دون أية كتابة على الاطلاق. أمّا الكتابة فلم توجد قط من دون شفاهية. وبهذا نفهم أن توسع الكتابة حصر الكلمة بالمكان، وحوّل بعضاً من اللهجات إلى لهجات مكتوبة، واللهجة المكتوبة لغةً تتجاوز اللغة المحكيّة، تكوّنت من خلال وجودها الكامل في الكتابة[72].

وهنا تبرز سلطات الكتابة حيث صعوبة التفريق، أيضاً، بين الصورة والكتابة في اشتقاقهما التاريخي. فما هي سلطات الكتابة؟

11 – سلطات الكتابة

تُلحظ علاقات تاريخيّة تكاد لا تنفصل بين الكتابة والخالق في معتقدات بعض الشعوب ومنهم المسلمون الذين أدركوا السلطات

المطلقة في الكتابة. وتربط الدراسات أصل الكتابة بالسحر أو بالوحي الإلهي، فيعزوها المصريّون إلى الإله توت، ويعتقد العبرانيّون أن موسى نقلها عن الله، وربطها الإغريقيّون باكتشاف النار، وكان العلم معناها المخيف كونه مظهراً من مظاهر القوة[73].

وتستمرّ الكتابة، وخصوصاً كتابة الإسم، تعني تسلطاً ما على صاحبه يسوق إلى القسريّة والتقييد، وإمكان رفع المكتوب له أو خفضه، بما يفوق بكثير سحر اللغة أو الكلمات المتلفظ بها. وما "سلطان" قارئ الرسائل في المجتمعات القديمة، وأصناف "الرُّقى والتعاويذ"، وكتابة الحجاب الذي "يرصد" الآخر أو يسيطر عليه ثم "فك المكتوب" وتحرير مَن كُتب لهم لعتقهم من حالاتهم الصعبة، سوى ملامح فعليّة لسلطات الكتابة.

وغالباً ما يدخل "المكتوب" حجةً في النقاش، تدعم آراء المتكلّمين وحضورهم الفكري والاجتماعي بما لا يحتمل الجدل. ويبدو الكتّاب، وخصوصاً في المجتمعات الشرقيّة، مفتونين بكتاباتهم ينتشون بمشاعر السلطة أو القوة اللغويّة التي تمنحهم إياها الفصحى أو الكتابة أي الفصاحة اللغوية بشكل عام بالنسبة إلى فئات باتت، ربما، محدودةً من اللبنانيين.

لا نقول إن صفات اللغة السحرية مستمرّة في فعل الكتّاب، بل إن مقولات سلطوية، وحالات من الاحترام والخوف ما زالت تفرضها اللغة. وتفترض الكتابة افتراقاً ما عن الكلام المنطوق لأنّنا أعجز من أن نكتب كما نتكلّم احتراماً لظلّ السلطة الكامنة في الكتابة في أذهاننا. وتلك مقولة قد تحتاج إلى نقاش يعطّلها، وهو ما نشهده في سياق البحث. وتفترض الكتابة، أيضاً، تميّزاً عن "الغير" في الوقت نفسه الذي نشارك فيه هذا "الغير" ما يحقّق اللغة المشتركة.

وبسبب من ثبات المكتوب وديمومته مقابل لزاجة المحكي وتغيُّره، فإن السلطات الكتابيّة تبدو ماثلةً مع الكتابة التي تحميها مجموعات من الأصول والتقاليد والقواعد والمؤسّسات.

وقد يكون أفضل الإشارات "القديمة" إلى سلطات النص تلك الأنماط الثلاثيّة من العلاقات التي تقوم بين النص وقارئه، والتي رأى أحد المستشرقين أنّها خاضعة للدونيّة والخشوع أو للفوقيّة والتشاوف على النص أو لعلاقة مساوية متبادلة بينهما يُفترض بناؤها على الفهم والتفاعل(74).

ولو ألصقنا بهذه الإشارات صفة القدم، لأدركنا أن هذه الأنماط العلائقيّة بين القارئ والكاتب، مسألة ثقافيّة، مختلفة باختلاف الشعوب، وهي تكاد تنحصر، بفضل تقنيات الإعلام في علاقات مباشرة متصالحة. وتكاد تغيب شكلاً العلاقة الفوقية والدونية دون انتفاء نهائي للسلطات الدينية للكتابة، كما هو حاصل، مثلاً، في اللغة العربيّة.

12 – **السلطات في القراءة والكتابة**

تتداخل العلاقة إذاً بين القارئ والكتابة، فلا يعود متلقياً بل متحولاً ومحوِّلاً في النص. ولا يعود النص سجلاً مكتوباً مغلقاً بل "جسداً" متحركاً أو لساناً منفتحاً على نصوص دائمة الحركة. لذا فالكتابة نظام يستدعي القراءة، ويتجلى بها. ولا يفصح الإبهام فيه ويتحقق وجوده إلا بالقارئ الذي يحدّد بدوره مصير النص وفقاً لتلقيه له. القارئ، إذاً، دليل يُستدلّ به على النص الذي يكتسب هويتَه بالقارئ، فيظهر في النص واعياً لذاته إذ "اجتمع للإنسان أن كان دليلاً مستدلاً. ثم جعل للمستدلّ سبب يدل به على وجوه استدلاله ووجوه ما نتج عنه الاستدلال وسموا ذلك بياناً.."(75).

تصبح، بهذا المعنى، علاقة القارئ بالنص "علاقة ثقافة وتحوّل،

ومنافسة واشتراك، واتفاق وتضاد تبعث الجسد وتولّد اللذة"[76] وتحقق السلطة والموقع.

وتصبح اللغة، على هذا المستوى، نشاطاً خلاّقاً قائماً على أنظمة ثابتة لكنّها مولدة لجمل وصيغ غير محدودة، وبهذا تبدو الكتابة بنياناً لغوياً يتطلب مرجعيات وسلطات تشهد على سياقاتها وملابساتها... إنّها استراتيجيات اللغة وأنظمتها وسلطاتها بما فيها سلطة الكاتب وسلطة السلطة وسلطة الإيديولوجيا وسلطة العلم. لكنّها سلطات نابعة من الحرية أساساً.

وتلازم حرية الكاتب في إنتاج نصّه، حرية القارئ في قراءاته له، وإعادة إنتاجه وإدراكه بما يعدّد التجربة ويغنيها. ذلك لأنّ النص يختزن في بنائه طاقةً تجعله شاسعاً متسعاً للجميع، وهي السمة التي تخرجه من كونه نصاً فردياً واحداً في أساسه إلى نصّ جماعيّ متعدّد.

وتمنح الكتابة في تحرّرها الظاهر من السلطات ما يميّزها بخصوصيّة تجعلها إبداعاً متكرراً خارجاً عن الأحادية، والأجناس الأدبية، أو المعايير اللغوية الأبدية، وهذا ما صوّره رولان بارت Roland Barthes مشيراً في بحثه عن اللغة الإبداعيّة، إلى "الروائي من دون رواية، والشاعر من دون قصيدة، والدراسة من غير بحث، والانتاج من غير منتوج، والتركيب من غير بناء"[77]. وهو يقصد بالطبع أن النص هو نص "بتأثيره وليس بمعناه، بما يخرجنا من الرسالة المعنى إلى التأثير والتلقي الفاعل"[78].

هكذا، تدور عملية القراءة في فلك الكتابة، بل هي كتابة بطريقة أخرى، كما الكتابة لا تنفكّ بدورها تدور في فلك القراءة وبطريقة مختلفة أيضاً، وهنا تكمن فعاليّة القراءة – الكتابة، والكتابة – القراءة.

تصبح "قرأ مثل كتب وكل مكتوب هو كتابة ثانية بحدوث القراءة فيها، وكل مقروء هو قراءة ثانية بحدوث الكتابة فيه"(79). ولا نتصوّر أن معنى الكتابة الثانية يتخطّى، هنا،مفهوم النقد أو الكتابة حول الكتابة. لا يتخطّاه، إلا لدى البحث في مظاهر السلطات اللغوية أو السيادة الدينية للّغة العربية في هذه الدراسة أو غيرها، فتبدو الكتابة الثانية تضمّ مجمل الكتابات والنصوص المقروءة والمكتوبة، أو المقالة، والتي هي ظلّ الكتابة الأولى، أي نص القرآن الكريم.

قد تخرج الكتابة الأولى عن إطارها التاريخي المحدَّد لتضم، إذاً، الكتابات السابقة أو اللاحقة بها، ما يعني تجلياً في سلطاتها، فتصبح الكتابة واحدةً والقراءة متعدّدة، ويبطل التصنيف الحديث، مثلاً، الذي يرى "فوق كل كتابة كتابة، وقبل كل كتابة كتابة، وبعد كل كتابة كتابة"(80)، إلاّ إذا كانت الكتابة المتكرّرة تعني القراءة في تكرارها،وحسب، لأن النص السماوي أو اللغة المقدسة تتمثل في سلاسل غير منتهية أو محدّدة لتجلّيات كتابيّة مقروءة تتعدد في أجناسها وأساليبها وممارساتها، لكنها لا تضاهيها كلها، وبهذا تقوّي الكتابة الأولى في سيادتها وتعززها أكثر.

إننا، بهذا المعنى، أمام إشكاليّة كبرى في النظرة إلى اللغة العربيّة في سيادتها القرآنية التي تفوق ما قبلها ومابعدها على السواء، الأمر الذي أنجز سلطاتها الخاصة والتي تفترق فيه عن العديد من اللغات الأخرى.

لا تعود الكتابة والقراءة سوى انعكاس للشكل اللغوي الفصيح، وتتراجع قيمة الكلام عند الممارسة إذا ما ابتعد في رصيده عن اللغة أي النظام. وتبدو الكتابة تعبيراً بالأشكال لا بالمعاني، لا تستهلك اللغة بشكل متنامٍ، ولا تخرجها عن المألوف، ومثلها الكلام لا "يغزوها"

بشكل مستمرّ أو يطوّرها ويغيّرها، لأنها مزوّدة بما أسميناه بالسلطات الدينيّة الخاصة.

فما هو المقصود بالسلطات الدينيّة الخاصّة باللغة العربيّة؟

سابعاً – سلطات اللغة العربيّة الخاصّة

يمكن القول إن اللغة العربية مزودة، كما مجمل اللغات، هذه الطائفة من اللمح والإشارات السلطوية التي أثرناها، حتى الآن، على سبيل المثال لا الحصر، لتشكّل مظاهر السلطة اللغويّة العامة.

نقول مجمل اللغات، لا كلّها، ليس خوفاً منهجياً من التعميم، بل لما للكتابة من دَور لما نحن فيه، وخصوصاً أن شعوباً في العالم ما عرفت لغاتُها طريقاً إلى الثبات بالكتابة. "وليس هناك بين الـ3 آلاف لغة المتكلَّم بها اليوم سوى ما يقرب من 78 لغةً فقط لها أدبٌ مكتوب... وليس ثمة طريقة إلى الآن لإحصاء عدد اللغات التي اختفت، أو تحوّلت إلى لغات أخرى قبل أن تُعرف الكتابة. كذلك، فإنّ مئات اللغات المستخدمة اليوم، لم تُكتب أبداً، إذ لم ينجح أحد في التوصّل إلى طريقة فعّالة لكتابتها..."(81).

1 – سلطة أم سلطات؟

قد تفترق اللغة العربية عن اللغات في مجال هذه الصفات التي وصفناها بالعامة فور التطرّق إلى سلطة اللغة العربية المركزية، وخصوصاً الدينيّة الإسلاميّة، حيث يتداخل العام بالخاص، وتصبح الحضارة العربية كلُّها مبنيّةً على حضور الخطاب والشهادة على النص الكريم، منبعِ مظاهرِ السلطات اللغويّة العربيّة، ونعني القرآن.

ولا يعني هذا الاعتراف بالأصل الشفاهي للغة كصفة لا قيمة له، إلاّ من حيث كونه مبشِّراً بها. تخرج منه أو بصيغته، تنزل من الغيب،

فتصبح هي السلطة الأصل، أي السيادة الكليّة، ومنها تتفرّع السلطات فروعاً وأشكالاً.

ونثير ملاحظتين حول اللغة العربية:

أ – باعتبار اللغة لغةً لها تعريفها الخاص، إلى جانب دخولها في التعريف العام للّغات، وهو تحديد يكشف مصدرها ويمنحها من الخصائص، وما تطوّرت إليه من علوم ونظم للكلام أو للتعبير الفصيح والبليغ ما يظهر مكانتها في ثقافات العرب والمسلمين.

ب – باعتبارها وعاءً لثقافة عالميّة، وإفصاحاً عن حضارة وأداةَ تبليغٍ لرسالة خاتمة عامة، ووسيلةً لأداء الشعائر والطقوس والقوانين التشريعيّة، أي لغة مقدّسة، لها تأثيرها ومكانتها في الثقافات العالميّة، وغدت لغةً من لغات المنظمات الدوليّة الرسميّة العام 1982.

2 – سلطة العربيّة الإلهيّة

وإذا ما اجتمعت هاتان الملاحظتان في رسم إطار سلطة اللغة العربية، يبدو أنها لغة ما حفظ أساساً من كلام العرب قبل الإسلام والأساليب والموازين والضوابط، وعلى رأس كل هذا القرآن الكريم المنزل الذي منح "اللغة العربية سلطةً مكتوبةً وصفةً مقدسة قائمة على إلهامٍ آتٍ من السماء...، بينما يُقال إنّها ثابتة موحى بها، أنزلها الله على عبيده لكي يتفاهموا ويتعارفوا. واتخذت صفة القداسة سلطة أقوى بفضل تحوّل اللغة إلى لغة الطقوس الدينيّة"(82).

لقد أنزل الله القرآن بلسان العرب وبنظام كلامهم معرباً:

"إنّا جعلناهُ قرآناً عربياً"(83)، أو قوله: "قرآناً عربياً غيرَ ذي عوج" (84)، وقوله: "وهذا كتابٌ مصدقٌ لساناً عربياً"(85). ويؤكد القرآن حقيقة عروبته في آيات كثيرة، وينفي أن يكون فيه لسانٌ غيرُ عربي: "ولقد

نعلم أنهم يقولون إنّما يعلمه بشرٌ لسانُ الذين يلحدون إليه أعجميٌ وهذا لسانٌ عربيٌّ مبين"(86)، وقوله: "ولو جعلناه قرآناً أعجمياً لقالوا لولا فصلت آياته أعجمي وعربي"(87).

ولأنّ القرآن قد نزل في قوم نشأوا على الفصاحة، فقد منحها ذلك سلطةً أبديّةً في الزمن، لساناً وتدويناً: "وما أرسلنا من رسول إلاّ بلسان قومه"(88)، وفيه ترسيخٌ لما كان فيه اللسان بأبعاده المتكلّمة أي صفاته الشفويّة.

تكمن القوة، إذاً، في اللسان، يتحدّى فيه القرآن العرب، وبالتحديد، ببيانه المعجزة داعياً إلى الإتيان بمثله: "وإن كنتم في ريب ممّا نزّلنا على عبدنا، فأتوا بسورةٍ من مثله، وادعوا شهداءكم من دون الله، إنْ كنتم صادقين"(89). ولقد عجزوا عن ذلك وفقاً للآية: "قُلْ لَئنِ اجتمعتِ الأنسُ والجنُّ على أنْ يأتوا بمثل هذا القرآن، لا يأتونَ بمثله ولو كان بعضُهم لبعضٍ ظهيراً"(90). فالعجز أمرٌ حتميّ أمام الاعجاز، والصمت يضاهي البلاغة الأبدية،ولقد ختم الله الرسالات السمايّة، كلَّها، بالقرآن، على ما جاء فيه: "قُلْ يا أيُّها الناس، إنّي رسولُ اللهِ إليكُمْ جميعاً الذي له ملكُ السموات والأرض، لا إله إلا هو، يحيي ويُميت، فآمِنوا بالله ورسولِهِ النبيّ الأمّي الذي يؤمنُ بالله، وكلمتِه، واتّبعوه لعلَّكم تهتَدون"(91).

وتُعتبر هذه اللغة العربية التي وسعت كتاب الله لفظاً وغايةً، وحملت نصَّه المعجز، محفوظةً بحفظ القرآن وباقيةً ببقائه: "إنّا نحنُ نزّلْنا الذكرَ وإنّا لهُ لَحافظون"(92).

كثيرةٌ هي الأبحاث والنصوص النقدية والمؤلفات التي تناولت معنى انتقال اللغة العربيّة من الخطاب الشفوي بوصفه حدثاً زمنياً

تحكمه قوانين زواله إلى النص المكتوب، وبوصفه الحدث الذي يخترق الزمن، إذ يعلو عليه، وتحكمه قوانين بقائه، وسلطاته في كلّ العصور. والملاحظ في هذا التحوّل أو الانتقال أنّ تداخلاً كبيراً حصل بين اللغة والخالق. وسار الخطاب من لحظته الزمنيّة التي تحدّدها أسباب النزول في طريقين: الأول سابق على النزول حيث كان الخطاب، ولم يكن معه زمن فبدا متحرّراً من كل بداية وفوق التاريخ... وأما الثاني، فقد كان لاحقاً النزول، فأصبح الزمن معه زمن الخطاب الذي شكّل قطيعةً مع زمن الواقع. فبدلاً من أن يقع فيه تجاوزه. فكان بقاءً ودواماً لا تدركه نهاية ولا تعود الكتابة متمّمةً للمنطوق من الكلمات، بل أداء مختلف عنها تماماً تحققه لكنها لا تضاهيه ولا تتجاوزه بالطبع.

وإذا "كان الكتاب هو الناتئ، وربّما كان هو الحفر، إذا كان تاريخاً لأمر جسيم، أو عهداً لأمر عظيم، أو موعظةً يُرتجى نفعها، أو إحياءً لشرف يريدون تخليد ذكره"[93]، فإنّ العربي يصبح كائناً كتابياً، لا يقول كلامه، ولكن تقوله النصوص التي اخترعته بالنص الكريم، إذ أخرجته زمن جاهلية الشعر إلى حضارة القداسة، وحكمت اللغة هكذا أسماء الله الحسنى ... ولم يبقَ للعبد إلا التصويت. فهو لسان يتحرك بحروف... طغت عليها الأدعيّة، والتراتيل وسلاسل البسملات، والحوقلات، ومتغيّراتها اللامتناهية... بحيث فقدت لغة المخاطبة والمحادثة علاقاتها الطبيعية بركائزها من الأشياء، والوقائع، والاحداث، والتحقت بالصياغة الطقسيّة..."[94].

مقابل هذا التوجه في النظرة إلى سلطان الكتابة، يرى آخرون أن "الكتابة صارت وعياً حاضراً وذاتاً فاعلة ولغات متعددة... وصار يرسمها صراعها مع السلطات كسلطة الكاتب والناقد وسلطة السلطة،

وكفّ كل مركز من مراكز هذه السلطات عن أن يستطيع ادّعاءها، بل كفّ مفهوم المركز بوصفه السلطة العليا عن أن يكون"...[95].

لن نقحم البحث في النصوص الكثيرة التي تتوخى الدائريّة في القول والابهام المقصود لتغطية النقد في الموروث، والسلطة الدينية، لكننا نشير إلى نص جاء في قضايا اللغة العربية المعاصرة، نثبته نموذجاً في مجال ما نحن فيه من السلطات الدينية التي تتمتع بها اللغة العربية بالقرآن:

«القرآن الكريم هو الكتاب الوحيد الذي احتفظ بلغته الأصيلة، وحفظها على قيد الحياة وسيحفظها على مرّ الدهور، وستموت اللغات المنتشرة اليوم في العالم كما ماتت لغات حيّة في سالف العصور، إلاّ العربيّة، فستبقى بمنجاة من الموت، وستبقى سلطةً حيّة قائمةً في كل زمان، مخالفةً النواميس الطبيعيّة التي تسير على سائر لغات البشر، ولا غرو فهي متصلة بالسلطات السماوية والمعجزة القرآنيّة، فالكتاب العربيّ المقدّس هو الحصن الذي تحتمي به اللغة العربية، وتقاوم أعاصير الزمن وعواصف السياسة المعادية. إنّها لغة القرآن بكلّ الاعتبارات والمقاييس والمعاني وظواهر الحياة والتاريخ»[96].

وما دام كل انقلاب اجتماعي فينا لا يأتي على الأصل وهو القرآن، فهو لن يأتي على تلك اللغة في سلطاتها الدهرية، وإذا كان الحيّ لا يبنى إلا من داخله فهو لا يهدم إلا من داخله[97].

تدفعنا هذه الأفكار والرؤى حول سلطات اللغة العربية إلى مجموعة من الخلاصات التاريخيّة:

أ- بدت الخطابة مظهر السلطات اللغوية في جذور العرب الجاهليّة تعني السليقة والفصاحة والموهبة الشعرية والإلهام و "ارتفاع قريش في

الفصاحة"[98]. وما سجع الكهّان إلا سلطة "ونفوذ واسع للكاهن على مجموعة من القبائل بكهانته.. وقد تتخطى شهرته اقليمه فتقصده العرب من أقاليم نائية"[99]. ويعني القول بالسليقة كون العرب كانوا أهل خطابة وفصاحة "تأتيهم المعاني إرسالاً، وتنثال عليهم الألفاظ انثيالاً. كانوا أمّيين لا يكتبون. وكان الكلام الجيّد عندهم أظهر وأكثر، وهم عليه أقدر وأقهر... وخطباؤهم أوجز، والكلام عليهم سهل"[100].

ب - لقد تجلّت الفضائل الخاصة باللسان العربي في الوحي والنزول. فقد أغنى النبيّ الخطابة، ورفع من سلطتها، وبه اقتدى الخلفاء الراشدون في وصاياهم وخطبهم ومن بعدهم رجال الدين وأئمة الاسلام حتى اليوم. "وإذا كان الخطباء قد عنوا بإحكام خطابتهم عن طريق البيان التام، والحجة البليغة، والألفاظ المونقة... فإن القصّاص هبطوا بأساليبهم قليلاً عن مستوى الخطابة السياسيّة... لم يخرجوا إلى كلام السوقة، بل وازنوا موازنة دقيقة بين كلامهم ومستوى الفصاحة"[101].

ج - برزت الكتابة حيث للنص المنزل سلطان في الدنيا والآخرة، لكنه بروز لا يسقط الشفاه أمامها. فقد ساوى الاسلام بين الكاتب والناسخ. فالكتابة ثانوية ولو كانت سلطة وشرفاً لكان الله أوصى بها للنبيّ الأمّي[102]. ولقد جاءت الكتابة مهنةً بعد القراءة حيث قال: "إقرأ باسم ربّك الذي خلق، خلق الإنسان من علق. إقرأ وربّك الأكرم الذي علّم بالقلم، علّم الانسان ما لم يعلم"[103].

كيف يقرأ وهو أمي؟ هنا المعجزة حيث الأمية هي الأصل، الفصاحة الأولى والأخيرة. إنّها مصطنعة لدى مجمل الشعوب، لكنها

عفوية وقوية في صلب تاريخ اللسان العربي. لا تعتبر هذه الأمية نقصاً أو عجزاً بل سلطة تضاعف سلطات النص المقدس إلى ما لا نهاية، كما تضاعف، بالنتيجة، سلطات الموحى إليه والقائلين أو الناطقين به من بعده إلى ما لا نهاية أيضاً.

وإذا كانت الكتابة ضرورة، فقد اتخذت شكلها الأرقى في النص الكريم لفظاً ومعنى، وإليه تعود الألسنة في فصاحتها والنصوص في بيانها.

د - ومع تراجع الشعر في اللسان حيث "ضعف أمره في القرن الثالث... وبلغ النثر أشدّه"[104]، تراجعت السلطات اللغوية، بالطبع في موجات من "التصنيع اللفظي... حيث فقدت المعاني قيمتها ولم يعد لها أهمية إنما الأهمية للألفاظ"..[105].

وهكذا غرقت العربية، التي كانت مرجعاً عالمياً في الطب والفلك والعلوم، في انحطاط مع أواخر القرن الرابع عشر، أعقبه تاريخ طويل من التتريك امتدت من السادس عشر حتى العشرين لم يدخل فيها العربية مصطلحات تذكر.

هـ – جاءت محطة دخول نابليون إلى مصر مع بدايات القرن التاسع عشر تأريخاً للتدخلات الغربية التي طبعت المجتمعات العربية بلغاتها الفرنسية أو الانكليزية في ما بعد. وقد اعتمدت اللغة الانكليزية في كلية الطب في مصر لغة تدريس، وكانت الفرنسية لغة الإدارة الرسمية في أثناء الانتداب الفرنسي في لبنان[106].

وإذا كنّا لن نتطرق إلى مفهوم النهضة الذي هو مثار خلافات

عقائدية بين أن تكون النهضة من داخل أو من خارج، فإنّنا لا نوجز هذا التاريخ الطويل إلا بدافع القول بسلطة الفصاحة العربية ولو أن اتساعاً بات واضحاً في الفصل بين الفصحى والعامية.

الخلاصة، أن دخول الاسلام بات يعني، من وجهة نظر دينيّة، تعلّم العربية الفصحى والانتماء إلى العرب. ويعتبر هذا الربط بين مفهوم الأمة في سلطاتها المتنوعة والشكل الفصيح من أغنى المسائل وأعقدها، حيث برز مفهوم الأمة العربية مستنداً إلى رابطة اللسان الفصيح والثقافة والطباع والشيم. "وبدت الأمة بمعنى الملّة والعصبة اللغوية الفضلى"[107]. وتلك مسائل شائكة ومعقّدة حافلة بالتجاذبات والصراعات، وقد أخذت حيّزها الواسع في صراعات الفصحى والعاميّة، وخصوصاً في لبنان.

وإذا كانت اللغة العربية قد أفادت مع اللسان العربي من مجمل الأفكار والنظريات التي عرفتها المجتمعات العربية القومية والليبيرالية والقطرية والاسلامية حيث كانت حاضرةً فيها، فإنّ ربطها بالأمة أوقع هذه الأفكار في جدليات طويلة من التناقض في الهوية والانتماء[108].

نجد، بهذا المعنى، مقابل الدمج بين الأمة واللغة، أفكاراً ترى اللغة تتقدم على الدين بين مقومات الأمة العربية، وتفصل بين لغة التعامل الثقافي والعملي والتنزيل بما هو نص ثابت، فيما لغة الناس تتطور وفقاً لمتطلبات الحياة الناشطة. فلا يجوز توقيف اللغة في منجزات الماضي مهما كانت جيّدة لأنّها صالحة لزمانها، ولا تلبي

حاجات الزمان كلّه. هكذا تتداخل المفاهيم المرتبطة بالعروبة والاسلام والقومية والعلمانية، وتورث سلسلة من الصراعات الفكرية التي آلت إلى انعكاسات سلبية في المجتمعات العربية وما انفكّت تجاذباتها حتى اليوم. إنّنا، بهذا المعنى، نجد عرباً، وهم كثر، ما تخلصوا من المقولة التي طبعت الأعاجم في التاريخ الاسلامي، والتي ترى بأن مَن دخل الاسلام صار عربياً.

ويلاحظ الباحث في أدبيات هذا الصراع الغني والطويل والمستمر ملامح الفكر التوفيقي التصالحي بشكل عام للتخفيف من حدّة موروثاته. فقد آثر عدد كبير من العرب المسيحيين عدم إثارة مسائل وإشكاليات التمييز بين القومية العربية والاسلام، فكتبوا في تداخلهما توخياً لعدم تنفير المسلمين وإثارتهم، أو دفعهم إلى مواقف إسلامية خالصة. وآثر، أيضاً، عدد كبير من العرب المسلمين ترك الحدود مبهمة وغائمة بين الفكرتين في اعتبار العروبة جسماً روحه الاسلام وهي لا تقوم إذا ما جُرِّدت منه، وهو تصور كفيل، ربّما، بحلّ أو تلطيف مشاكل الأقليات المسيحية في المجتمعات الإسلامية ومنها المجتمع اللبناني[109]. وبدت القضية البارزة في الصراع بين اللغة والدين محصورة في التجاذبات النظرية بين العربية الفصحى، والعامية كانت تتلطّى بها لإخفاء أبعاد الصراع الفعلي السياسي والاجتماعي، أو إظهاره في الممارسات اللغوية "سلطة" تتعزّز وتتأرجح في الكلام والكتابة بين مستويات متعددة.

هوامش و مراجع

(1) ابن جني: الخصائص، ج1، ص 13.

(2) ابن منظور: لسان العرب، المجلد الثالث، مادة "سلط"، ص 182–183.

(3) سورة ابراهيم / 22.

(4) لقد أورد "القاموس المحيط"، و"محيط المحيط" لبطرس البستاني، المعاني نفسها التي يبدو أنّها كلّها اعتمدت ما جاء وأوردناه في "لسان العرب" لإبن منظور. راجع الموقع: W.W.W.SAKHR.Com.

(5) محمد الزايد: "الفلسفة وماهية السلطة"، مجلة الفكر العربي، العدد 33–34، السنة الخامسة، أيار/مايو – آب/أغسطس 1983 بيروت، ص 7–8.

(6) ميشال فوكو (1926–1984)، فيلسوف ومؤرّخ فرنسي، عظم تأثيره في الفكر الفرنسي والعالمي منذ الستينيات. حاضر في جامعة باريس الثامنة (Vincennes) وجامعة تونس، وشغل كرسي "تاريخ منظومات الفكر" في الكوليج دو فرانس العام 1970. وقد جاءت مؤلّفاته على ارتباط في ظهورها مع الفكر البنيوي. ويعتبر فوكو من الفلاسفة المعاصرين الذين تمحورت أفكارهم حول مقولتَي السلطة والقوة وارتباطهما بالمعرفة حيث ألحّ على كيفية وحدود التفكير الممكن المختلف والمغاير للآخرين بدلاً من التنظير في ما نعرفه أساساً. ومن أهمّ هذه المؤلّفات: (1961) **Silence imposé aux foux** ، أي الصمت المفروض على المجانين، (1970) **Naissance de la prison** ، ولادة السجن، حيث يتلاقى مفهوم السجن مع الجيش والمستشفيات والمدارس والمعاهد في القمع، (1966)**Les mots et les choses** أو الكلمات والأشياء، و (1969)Archéologie du savoir أو علم آثار المعرفة. راجع:

W.W.W.Yahoo.Com. more Yahoo FRANCE.
(7)M. Foucault: L'Archéologie du Savoir, Gallimard, Paris, 1969, p. 225.
(8)H. Dreyfus, P. Rabinov: Foucault, un parcours phylosophique, éd. Gallimard, Paris, 1974, pp. 313-314

(9) جورج بالانديه: الأنتروبولوجيا السياسيّة، ترجمة جورج أبي صالح، ط 1، منشورات مركز الانماء القومي، بيروت، 1986، ص 37.

(10) المرجع نفسه، ص 38.

(11) فريدريك نيتشه F. Nietzsche (1844-1900)، فيلسوف الماني، ولد في روكن .Rokken أقام فلسفته على مبدأ "إرادة القوة" التي ترفع الإنسان إلى مستوى الخالق. راجع كتابه: هكذا تكلّم زرادشت، ترجمة ويلكس فارس، المكتبة الأهلية، بيروت، 1938.

(12) جيل دولوز (1925–1995) فيلسوف فرنسي. اهتمّ باللغة. حاضر في جامعة باريس الثامنة، وكان زميلاً لـ فوكو. من مؤلفاته: (1968) Différence et répétition أي "التغاير والتكرار"، (1938) L'image mouvement أو "الصورة الحركة" و «L'image temps» "الصورة الزمن" في العام 1983، Mille plâteaux "ألف منبر"(1980)، (1988) Le pli "الطيّة":

(13)Gilles Deleuze: Foucault, Minuit, Paris, 1982, pp. 131-141.
(14)Michel Foucault: L'Archéologie du savoir, op. cit., p. 225.
(15)L. de Heush: Pour une dialectique de la sacralité du pouvoir, le pouvoir et le sacré, Annales du Centre d'études des religions, Paris, 1962, Préface, p. 5.
(16)Ibid., p. 84.

(17) غسان خلف: الفهرس العربي لكلمات العهد الجديد، دار النشر المعمدانية، بيروت، 1979.

(18) محمّد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار إحياء التراث، بيروت، لا ت. وأيضاً: الحسين بن محمد الدامغاني: قاموس القرآن أو إصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم، ص 139.

(19) النساء، آية 58.

(20) الزايد: "الفلسفة وماهيّة السلطة"، ص 14.

(21) عبدالله العروي: مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، التنوير، بيروت، 1981، ص 20–31.

(22) 141. Gilles Deleuze: Foucault, op. cit., p.

(23) محمد أركون: تاريخيّة الفكر العربي الاسلامي، ط 1، مركز الانماء القومي، بيروت، 1986، ص 191.

(24) محمد أركون: تاريخيّة الفكر العربي الاسلامي، ص 191.

(25) محمد أركون: تاريخيّة الفكر العربي الاسلامي، ص 166

(26) أنيس فريحة: في اللغة العربيّة وبعض مشكلاتها، ص 57–58.

(27) جوزيف فندريس (1875–1960)، عالم لغويّ فرنسي، شغل منصب عميد كليّة الآداب في باريس، وعضو المعهد الفرنسي للغات، ورئيس الجمعيّة اللغويّة في باريس. اعتبر اللغة مهنته، وقضى حياته باحثاً فيها. ترك كتاباً قيّماً بعنوان: Le Langage "اللغة" (1914 ولم يُنشر إلا في العام 1920). راجع موقع: W.W.W.Yahoo.Com.more yahoo, vendryes، ومقدمة الكتاب (مترجماً): اللغة، ترجمة الدواخلي والقصاص.

(28) ج. فندريس: اللغة، ص 343–344.

(29) ج. فندريس: اللغة، ص 59.

(30) المرجع نفسه، ص 315.

(31) لقد فصل جوزف فندريس في هذه المسألة في كلامه عن تكوّن اللغات: اللغة، ص 297–298.

(32) المرجع نفسه، ص 298–299.

(33) عبدالله العلايلي: من مقابلة في جريدة النهار، أجراها عصام محفوظ ونشرت في 1992/8/4.

(34) والترج أونج: الشفاهية والكتابيّة، ترجمة حسن البنا عز الدين، عالم المعرفة 182، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1994، ص 275.

(35) André Martinet: Eléments de linguistique générale, A. Colin, Paris, 1970, p. 9.

(36) M. Guttier: Ce que Reich a vraiment dit, op. cit., p. 60.

(37) Cathérine E. Clément: Le pouvoir des mots: Symbolique et idéologique, Mame, Paris, 1973, p.18.

(38) المرجع نفسه، ص 43.

(39) المرجع نفسه، ص 19.

(40) لقد أثرنا هذه المسألة في أثناء المحاضرة التي ألقاها مصطفى صفوان حول "اللغة والكلام في التحليل النفسي" في كلية الآداب في الجامعة اللبنانية، وسبقت الإشارة أليها. وقد أقرّ صفوان أن المحلّلين النفسيين يفترضون أن لغة التحليل تكون بالعامية دائماً، وهم لم يعيروا انتباهاً كبيراً إلى هذه المسألة المهمة التي تفترض مستويات بليغة الأبعاد والتعبير في كلام المتكلمين أو المعبِّرين عن مآزمهم.

(41) Pierre Bourdieu: Ce que parler veut dire, op. cit., pp. 46-47.

(42) الفم بمعنى La bouche والحنك بالفرنسية أو الحلق La gueule.

(43) Pierre Bourdieu: Ce que parler veut dire, op. cit., p. 90.

(44) Emile Servan-Schreiber: «Mon ordinateur m'a souri», Psychologie, N 180, Nov. 1999, Paris,p. 38.

(45) لقد حدّده فندريس بـ منفاخ، وقناة، وأوتار أو فتحة حنجرة يُضاف إليها تجاويف الحلق والحفر الانفية وتجويفة الفم، من دون نسيان اللسان والشفتين: ج. فندريس: اللغة، ص 44.

(46) الكتاب المقدس: إنجيل متى 12/34، ص 23.

(47) J. Fast: Le Langage du corps, les éditions de l'Homme, Paris, 1993, p. 53.

(48) سورة الحجرات، آية 2.

(49) تعيدنا لهجة البيارتة إلى الرمزية النطقية المتمثلة بأبي عبد البيروتي والقصص والنوادر الفولكلوريّة لمحمد مرعي

وتراث عمر الزعني الشعبي العامي. راجع: فاروق الجمّال: عمر الزعني حياة شعب، ط 2، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1983، ص 157–413.

(50) نادر سرّاج: "سمات الانفتاح والتطور في المحكيّة العربيّة المدينية، نموذج بيروت"، مؤتمر العربية في لبنان، منشورات جامعة البلمند، بيروت، 1998، ص 315–325.

لا تندرج هذه الأمثلة إلاّ حوافز للتأمّل والتفكير في تفاعل اللهجات والمناطق اللبنانية التي يغالي فيها الاعلاميون أحياناً، إلى درجة يبرز فيها لبنان مشابهاً للعبة «البازل» Puzzle، حيث الأفعال وردود الأفعال في تبادل استعمال اللهجات بين الفئات المتنوّعة تجعل من اللغة قطعاً سهلة التركيب والتفكيك.

(51) ج. فندريس: اللغة، ص 330–334.

(52) Ferdinand de Saussure: Cours de linguistique générale, op. cit., pp. 275-280.

(53) التصنيف هو لِهادلي كانترل، نقلناه عن: عبد الرحمن عيسوي: الآثار النفسيّة والاجتماعية للتلفزيون، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص 11.

(54) Pierre Bourdieu: Ce que parler veut dire, op. cit., pp. 69-70.
(55) Philippe Guillaume: Les mots et les hommes, op. cit., p. 120.
(56) Michel Souchon: Diffusion de l'information et rapports d'autorités, op. cit., pp. 386-387.
(57) Colette Bizouard: Vivre la communication, op. cit., p. 155.
(58) Jacques Durant: Les formes de la communication, Bordas, Paris, 1981, p. 134.
(59) Marc Paillet: Le journalisme, Quatrième pouvoir, Dénoël, Paris, 1974, pp. 119-138.
(60) Catherine B. Clément: Le pouvoir des mots, op. cit., p. 169.
(61) Pierre Bourdieu: Ce que parler veut dire, pp. 70-74.

(62) فاروق المجذوب: لغات التعبير، دار منيمنة للطباعة والنشر، بيروت، 1994، ص 55–59.

(63) Régis Debray: Cours de médiologie générale, op. cit., pp. 521-523.
(64) Francis Balle: Médias et société, op. cit., p. 563.
(65) Jean Cohen: Structure du langage poétique, éd. Flammarion, Paris, 1966, p. 20.
(66) Roland Barthes: Le plaisir du texte, Seuil, Paris, 1973, p. 30.

(67) منذر العياشي: الكتابة الثانية وفاتحة المتعة، ص 125.

(68) غاستون باشلار 1884-1926 ، فيلسوف فرنسي، إهتمّ بمسائل متعلقة بعلم النفس التحليلي والحركة السرياليّة، وتكوين العلوم. له مجموعة من المؤلّفات، منها "تكوين الفكر العلمي" «La formation de l'esprit scientifique». راجع موقع:
www.yahoo.com

وأيضاً:

Régis Debray: Vie et mort de l'image, éd. Gallimard,Paris, 1992.
(69)Gaston Bachelard: Poétique de l'Espace, P.U.F., Paris, 1957, p. 97.
(70)Fran(ois Flahault: La parole intermédiaire, op. cit., p. 9.
(71)P. Jackobson: Essais de linguistique générale, Minuit, Paris, 1964, p. 213.

(73) وردت هذه الدراسات والأفكار في الكتاب الموسوعي الصادر بالفرنسيّة عن وزارة الثقافة الفرنسية، وفيه سجل غنيّ بالمراجع والمصادر المتنوعة اللغات التي تطرّقت إلى تاريخ الكتابة:

Ministère de la Culture: Naissance de l'écriture, Cunéiformes et hiéroglyptes, 4ème édition, éd. de la
Ministère de la Culture: Naissance de l'écriture, Cunéiformes et hiéroglyphes, 4ème édition, éd. de la Réunion des Musées nationaux, Paris, 1982.

وأيضاً: «Ecritures»: Actes du Colloque international de l'Université Paris VII, Le Sycomore, Paris, 1982.
Régis Debray: Cours de médiologie générale,op. cit., p. 523.

(74) من محاضرة للأب بولس نويا بعنوان "الكتابة بين ديانة الأب وديانة الإبن"، جامعة القديس يوسف، بيروت، 5 أيار 1972.

(75) عمرو بن بحر أبو عثمان الجاحظ: الحيوان، ج1, تحقيق عبد السلام هارون، ط 2, دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1985, ص 73.

(76) ابن رشيق القيرواني: العمدة، ج1, دار الكتب العلمية،بيروت، 1983, ص 145.

(77) Roland Barthes: S / Z, éd. Seuil, Paris, 1970, p. 11.

(78) Iser Wolfgang: L'Acte de la lecture, Théorie de l'effet esthétique, trad. Evelyne Sznycer, éd. Margada,Bruxelles, 1985, p. 8.

(79) منذر العياشي: الكتابة الثانية وفاتحة المتعة، ص 5.

(80) المرجع نفسه، ص 15.

(81) والتر أونج: الشفاهيّة والكتابيّة، ص 54.

(82) القول لابراهيم مدكور، ورد في:
Roland Meynet: L'écriture Arabe en question, les projets de l'Académie de Langue Arabe, DarAl-Machreq,Centre Culturel Universitaire, Beyrouth, 1971, p.

(83) الزخرف / 2.

(84) الزمر / 28.

(85) الأحقاف / 12.

(86) النحل / 103.

(87) فصلت / 44.

(88) سورة ابراهيم / 4.

(89) سورة البقرة / 23.

(90) سورة الإسراء / 88.

(91) الأعراف / 158.

(92) الحجر / 9.

(93) أبو عثمان الجاحظ: الحيوان، الجزء الأول، ص 70–71.

(94) مطاع صفدي: استراتيجيّة التسمية، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1986, ص 174.

(95) منذر العياشي: الكتابة الثانية وفاتحة المتعة، ص 24.

(96) ابراهيم رفيدة: "الفصحى لغة القرآن أو اللغة العربية لغة القرآن والعلم والمسلمين"، مؤتمر من قضايا اللغة العربيّة المعاصرة، منشورات المطبعة العربية للتربية والثقافة والتعليم، تونس، 1990, ص 93.

(97) مصطفى صادق الرافعي: "مستقبل اللغة العربية في العالم العربي"، الهلال 5, 1 شباط 1920, السنة 28, ص 400.

(98) ابن جنّي: الخصائص، ج2, ص 11. وهو اتجاه يضم مجمل الباحثين القائلين بقريش أفصح العرب. وقد غاير هذا الاتجاه طه حسين إذ لم يربط سيادة اللهجة القريشيّة بالإسلام، بل بقوة قريش وسلطانها قبل الاسلام، فانعكست في شعرها ونثرها وأخضعت العرب لها. راجع: طه حسين: في الأدب الجاهلي، دار المعارف بمصر، 1952, ص 133–136.

(99) شوقي ضيف: الفن ومذاهبه في النثر العربي، دار المعارف بمصر، 1965, ص 38.

(100) الجاحظ: البيان والتبيين، ص 7.

(101) شوقي ضيف: الفن ومذاهبه في النثر العربي، ص 80 و91.

(102) سورة الاعراف / 158: "الذين يتّبعون الرسول النبي الأمي" أي الذي لا يقرأ ولا يكتب.

(103) سورة العلق / 1–5.

(104) طه حسين: من حيث الشعر والنثر، ط 10, دار المعارف بمصر، 1969, ص 53.

(105) شوقي ضيف: الفن ومذاهبه في النثر العربي، ص 229.

(106) مجلة اللسان العربي: "اللغة العربية"، من مقدمة العدد 14 (خاص)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1976, ص 5.

(107) عبد العزيز الدوري: تعقيب على محاضرة محمد أحمد خلف الله حول "التكوين التاريخي لمفاهيم الأمة، القومية الوطنية، الدولة"...، وكذلك محاضرة له حول "الإسلام وانتشار اللغة العربيّة والتعريب"، من بحوث ومناقشات الندوة الكبيرة التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية حول: القوميّة العربية والاسلام، ونشر وقائعها، بيروت، 1981, ص 31.

(108) رضوان السيّد: "اللغة العربيّة في مهبّ نزعات الهويّة" (2)، جريدة السفير، بيروت، 8 كانون الثاني، يناير 1999, ص 15.

(109) راجع وقائع ندوة القوميّة العربيّة والاسلام، المرجع نفسه.

تحوّلات القضية النووية بين أميركا وايران: تصادم الاستراتيجيات العليا

محمود حيدر*

يسعى هذا البحث إلى الإضاءة على ما يتعدّى ظاهر الحراك الدولي حول الملف النووي الإيراني. ولقد وجدنا أن نشتغل منهجياً على تأسيسات الفكر الإستراتيجي الذي يحكم هذا الحراك، وهي تأسيساتٌ فكرية استراتيجية تنطوي على مقدّمات أيديولوجية وفلسفية ودينية سوف يترتب عليها إضفاء صفة فوق سياسية على القضية النووية المحتدمة الآن.

ذلك ما يمكن أن نطلق عليه بالإستراتيجيا العليا لكل من طرفي المواجهة: إيران من جهة، وأميركا والغرب من جهة ثانية.

وإذا كان منهج النظر إلى القضية النووية يبدأ من هذا المحل المعرفي بالذات، فإنّ منطق الأمور سيؤدي إلى بلوغ النقطة التي تصبح فيها هذه القضية، قضية نهضوية وتاريخية بامتياز. ذلك أنّها تتصل هنا بسؤال التقدّم والتأخر، بقدر ما تستعيد معاني الأسئلة الكبرى ومقاصدها حول

* باحث في الفكر السياسي، رئيس تحرير «مدارات غربية»

الصدام الحضاري الطويل بين الشرق والغرب.

لا ينبسط هذا الكلام على أرض المبالغة كما قد يُظن. ولو شئنا إدراك خلْفيات الرفض الغربي للطموح الإيراني النووي، لَبَدا لنا أن ما يطفو على سطح السلوك الأميركي من هذا الوجه، هو استظهار خزائن اللاهوت السياسي المؤسس للظاهرة الأميركية.

وهذا اللاهوت المؤسِّس هو ما سندعوه بـ «لاهوت الهيمنة»، وهو اللاّهوت نفسه الذي سيطلق أيديولوجيا صارمة تقوم على السيادة المطلقة للرأسمالية الليبرالية، وهي الليبرالية الجديدة التي غالباً ما تستظهر أحوالها على شكل ديموقراطية ذات مقاييس ووظائف تعكس طبيعة المجتمع الأميركي الهجين، بحسب الدراسة المبكرة لعالم الاجتماع الفرنسي ألكسيس دي توكفيل، أو تلك المتمثلة بسلوكية نمط الحياة الأميركية حسب بارتنت، أو باعتبارها أيديولوجيا مشوبة بنزعة دينية يمينية مركبة، كما أشار باحثون أميركيون آخرون. يضاف إلى هذا ما يشكل أساس تلك السلوكية، وهي النزعة الاستعمارية التي رافقت النشأة الأميركية، وعكستها حروب مديدة، استهلها المهاجرون الأوائل بحق الهنود الحمر قبل بضعة قرون، مرورًا بالقنابل النووية على هيروشيما وناكازاكي، وصولاً إلى التراجيديا المتواصلة في أفغانستان والعراق.

لقد كان من الضروري، لكي تتحرك سَيْريَّة اللاهوت الأميركي المهيمن، في حقول التطبيق، أن تُسدَّد وتؤيَّد بمشروعية أخلاقية ودينية، وبفلسفة سياسية مستمدة من تراث الحداثة الغربية الفسيح .

ولكي نفهم جيدًا وضعية أميركا المعاصرة ينبغي أولاً إدراك أهمية الدين في تكوين المثل الأعلى الثقافي الأميركي. لقد انطلق المهاجرون

الإنكليز –على ما تبيّن السيرة الأميركية– من فكرة أن مجتمعهم الجديد سيكون مجتمعًا معروفًا على المستوى الكوني. وهذا يعني أن المستعمرين الذي حَلُّوا في إنكلترا الجديدة (أي البلاد الأميركية المكتشفة في ما وراء البحار) أرادوا أن يؤسّسوا لبلد نموذجي يكون مثالاً يُحتذى من كل شعوب أوروبا. وفي القرن الثامن عشر سيأخذ هذا البلد رحلته الكبرى في التعبير عن نفسه بوصفه المثل الأعلى للعالمية البروتستانية.

إن هذا الفهم التكويني الذي أرساه المؤسسون الأوائل لأميركا سوف يتواصل من دون قطيعة، حتى أن الفلسفة السياسية التي ظهرت في أحقاب متواترة على امتداد أجيال كاملة، راحت تتولى تغطية هذا الفهم بإنشاءات لاهوتية دينية شديدة الإغواء.

مع بلوغ اليمين المسيحي منطقة القرار في البيت الأبيض، اكتمل عقد اللقاء الحميم بين الدين والسياسة في الولايات المتحدة. لقد وقعت السلطة بأكملها تحت سطوة نخبة تؤمن إيماناً عميقاً بوجوب عدم جواز الفصل بن الدولة والدين.

وهذا ما بيَّنه مقرَّبون من النخبة الحاكمة حين تحدثوا عن ظاهرة التزاوج بين الأيديولوجيا واللاّهوت، معتبرين أن أمراً كهذا يحصل للمرة الأولى في تاريخ الولايات، حيث يستأثر مثل هذا التزاوج بالحكم، ويحتكر السيطرة على البلاد [1].

لم يصل هذا «التطور الحلولي» بين اللاهوت والممارسة السياسية إلى حدوده القصوى بنتيجة المصادفة، بل كان حاصل تراكمات من التفاعل في مكوّنات العقيدة السياسية الأميركية تعود، كما أشرنا، إلى بدايات التأسيس.

وهكذا فعلى أساس الثقافة السياسية الممتدة عبر التاريخ، يمكن رؤية المواجهة مع إيران، لكن لا على شكل مواجهة تقليدية مع مشروع يعمل على إرباك خط استكمال رسم الخارطة الجديدة للشرق الأوسط الكبير، بل بصفة كونها احتداماً يتخذ لنفسه بعداً ذا سمة فوق سياسية.

وسعياً لتأسيس منظور معرفي تبعاً لهذه السمة، وجدنا أن نستخدم مفهوم «الميتا- ستراتيجيا»[2] لأنه المفهوم الأكثر قرباً إلى «محل النزاع» حيث تتقاطع البنيتان الأميركية والإيرانية الراهنتان على ما أجزنا تسميته بـ «ميتافيزيقا الممارسة السياسية».

ولئن كان لا مناص من حفظ خطوط التمايز بين البنيتين لما يعود لأصل الميتافيزيقا وتكوينها، والعقيدة الدينية المكوّنة لكل منهما، فسنجد ذلك في منهجيات النظر والإستخدام، ولا سيما إذا تناولنا التمايز على قاعدة التفريق بين الرؤية القرآنية التي يأخذ بها المشروع الإسلامي الإيراني في ممارسته السياسية والاستراتيجية، والرؤية الإنجيلية التوراتية للمحافظية الأميركية الجديدة. وعلى هذا، يمكن النظر إلى الميتا - ستراتيجيا كمعادل لما يجوز أن نعرّفه في ثقافتنا العربية الاسلامية بـ «الغيب السياسي». ولسوف نرى كم لهذين المفهومين في حال أُخِذَ كلٌ منهما على حدة، من فعالية في إجراء تحويلات جذرية في الجغرافيا والتاريخ البشريين.

عندما وُضع هذا المفهوم «الميتا- ستراتيجيا» كمصطلح في علم الحروب والصراعات الكبرى، لاحظ واضعوه مركزية الإيمان الديني وحضور الاعتقادات الغيبية في الزمن السياسي. وهذا يعني أن نشوء المفهوم ما كان ليتحصّل خارج نطاق الحراك العام، وبالتالي فإن «**الميتا- ستراتيجيا**» هي وليد موضوعي واقعي، ينمو ويتطوّر ويتكامل، ضمن

سيرية الإلتقاء الحميم بين الإيمان الديني، ومنظومة الأفكار التي تعكس المصالح السيادية العليا للأمة.

في التجربة التاريخية للغرب لم تغب حضورية اللاهوت اليهودي والمسيحي عن مشاغل النخب التي تولّت قيادة هذه التجربة. لقد لاحظ الفيلسوف الألماني لودفيغ فيورباخ هذه السمة في مقالته المعروفة «ضرورة إصلاح الفلسفة» معتبرًا أن عصور الإنسانية لا تتميز إلا بتغيّرات دينية، ولا تكون الحركة التاريخية أساسية إلا إذا كانت جذورها متأصّلة في قلوب البشر. وسنلاحظ استطراداً أن فيورباخ، مثلما فعل من جاء قَبْلَه، كهيغل وكانط وسواهما، لم يروا إلى القلب إلا بوصفه المكان الأخير للمعرفة، وإلى النظر إليه ليس كصورة من صور الدين وإنما باعتباره جوهر الدين وعينه.

وعلى سبيل المثال، فلقد اضطلع لاهوت القضاء والقدر حسب الإنجيلي الأميركي جون كالفن بدور مهم في ولادة الرأسمالية، حيث يقرر هذا اللاهوت أن الخلاص يكون مقدّراً للبعض، والعقوبة للبعض الآخر. لكن إذا كان هذا البعض يمتلك رأس المال ووظّفه بطريقة عقلانية ثم حصّل بواسطته النجاح، فذلك يكون بحسب اللاهوت المشار إليه علاقة دالّة على الخلاص.

في المجال الذي مورست فيه لاهوتيات الغلبة الأميركية عبر الزمن كانت الميتا–ستراتيجيا حاضرة حضور العين. ولو نحن أخذنا المشهد الأخير لسياسات الهيمنة سنرى مثلاً أن إدارة الرئيس جورج بوش نجحت، (مدفوعة برغبة الانتقام التي تلت صدمة 11 أيلول/سبتمبر 2001) في جَمْعِ ثلاثة عوامل قوية في الشعور القومي والديني لدى الأميركيين:

– العامل الأول: الرغبة في القيام بهجوم مضاد سريع عندما تعالج

هجوماً أو تغسل عاراً. وهذه الروحية ليست حكراً على أميركا.

–العامل الثاني: هو الاقتناع بأن أميركا بلد مختار من الله وأن قوته لها ما يبررها، وهي موضوعات نجدها تتكرَّر في خطابات بوش والزعماء الجمهوريين الآخرين منذ 11 أيلول/سبتمبر، وصولاً إلى انتخابات 2004 وما بعد. إن هذه الفكرة عن البلد المختار ليست وقفاً على أميركا كما سبق وجاء في العامل الأول، ذلك أن جميع البلدان الأوروبية تشاركها هذه الفكرة إلى حدٍّ ما.

ولكن في أوروبا، فإن الأحداث المروِّعة في سنوات 1914–1945 التي استمرت إلى حد ما مع الحروب الاستعمارية التي تلتها، زعزعت هذا الإيمان على الأقل في شكله التقليدي والقاطع.

وبسبب من عزلة أميركا وتاريخها الأكثر هدوءاً وسروراً خلال القرن الماضي، احتفظ هذا الإيمان بكل زخمه وهو يغذي ما أسميته جوقة الأساطير التي ترافق العقيدة الأميركية القديمة: أساطير البراءة والطيبة وفعل الخير والانتصار الحتمي.

– العامل الثالث: هذه الأساطير ترتبط بدورها بما يمكن تسميته بالصبغة الدنيوية للإيمان وبمكانة أميركا التي قررها الله، وهي فكرة تقوم على أن الولايات المتحدة الأميركية هي حاملة اللواء والنموذج الأمثل عن الديموقراطية والحرية، ولديها القدرة ولها الحق وعليها واجب نشر قيمها في سائر العالم. إنه الإيمان الذي لم يتوانَ بوش ومناصروه عن التعبير عنه خلال الحملة الانتخابية العام 2004[2].

وعلى هذا الوزن ستجري تغطية هذه المجموعة من العوامل بمؤيّدات من المشروعية تبرر السلوك الأميركي العام تجاه العالم. وهكذا فقد دخل التبرير كعامل مكوّن في الممارسة السياسية العسكرية للاهوت

الهيمنة. ومنذ الحرب الأميركية الإسبانية العام 1898 جرى بناء رؤية استراتيجية تقوم على عنصرين متوازيين:

– أولاً: تبرير استخدام القوة في رسم هدف خارجي أو تحقيقه في إطار الحفاظ على المصالح القومية، إقتصادية كانت أم سياسية، حتى في إطار العلاقات الدولية.

– ثانيًا: تبرير الهيمنة والاستعمار المباشر بغية إحلال مفاهيم ورؤى تقدمية «الحداثة والديمقراطية» أو تنموية «رأسمالية اقتصاد السوق»، وهي مفاهيم وأفكار تنطوي على أبعاد ثقافية واجتماعية وسياسية وحتى دينية.

في الخمسينيات حين كانت الحرب الباردة في ذروة احتدامها، سيأخذ «لاهوت الغلبة» صورته الأكثر وضوحاً. كان ذلك حدثاً ضرورياً لكي يتحوّل هذا اللاهوت إلى سلوك عملي له استراتيجياته الكاملة. في هذه الحقبة سوف يتحد المفهوم بالموضوع اتحاداً لا قِبَلَ لأميركا به: إتحاد المفهوم أي «الأيديولوجيا الذي كانت تحتاجه تلك الإمبراطورية الصاعدة لصقل رؤيتها وتسويغ أفعالها»، بالموضوع الذي هو مزيج المصالح والقوة والأفكار، لا سيّما بعد أن حددت خصمها للمرحلة المقبلة «الإتحاد السوفياتي وحلفاؤه»، وهو خصم مُعَزَّز بأيديولوجيا جذابة وصارمة، ما يقتضي مواجهته بأيديولوجيا أكثر جاذبية وأكثر صرامة.

كان المفكر الاستراتيجي الأميركي «زبيغنيو بريجنسكي» من أبرز أيديولوجيي التنظير لسقوط الشيوعية السوفياتية. ومنذ وقت مبكر وفي الستينيات تحديداً ، وضع أطروحته الشهيرة حول عدم تلاؤم الشيوعية مع العصر.

كان بريجنسكي يقول إن تراجيديا الشيوعية كمنظور عالمي هي أنها

جاءت قبل وقتها بزمن كبير، وبعد وقتها بزمن كبير، ويضيف: كان الوقت مبكراً جداً لكي تكون هذه الظاهرة مصدر أممية حقيقية، لأن الإنسانية لم تكد تستيقظ بعد لوعيها الذاتي بالقومية، ولأن الوسائل التقنية المحدودة للاتصالات لم تكن مستعدة لدعم منظور عالمي. ثم يوضح أطروحته فيقول «لقد جاءت متأخرة جداً بالنسبة إلى الغرب الصناعي، لأن القومية والمفاهيم الليبرالية حول إصلاح الدولة قد أجهضت جاذبيتها الإنسانية من خلال الدولة/الأمّة. وكانت مبكرة جدًا بالنسبة إلى الشرق ما قبل الصناعي، حيث لعبت دور المنبّه الأيديولوجي للجماهير النائمة، محركة فيهم قومية راديكالية متزايدة». ثم يخلص إلى القول:

«ولأن الشيوعية كانت متأخرة جداً في الغرب ومبكرة جداً في الشرق فقد وجدت فرصتها لا في الشرق ولا في الغرب، ولكن في موقع وسط هو روسيا. لذا يجب النظر إلى نجاحاتها وفشلها، وكذلك إلى طابعها الخاص، من محتوى الرباط المميّز ذو الخمسين عامًا، بين ما كان مفترضاً لأن يصبح عقيدة عالمية، وبين ما هو واقع قومي أوراسي متميز بدرجة عالية».[3]

لقد اشتغل بريجنسكي على الجانب الأيديو- ستراتيجي في سياق تنظيراته لسقوط الشيوعية. ولسوف يُستأنفُ هذا النوع من الاشتغال على مدار الحقبة التي تلت سقوط المعسكر الإشتراكي. وفي هذا السياق من الما بعد العالمي، لم تكن نهاية الحرب الباردة سوى خاتمة غير سعيدة لدورة حياة الدول/الأمم التي نشأت كنتيجة لحربين عالميتين استبدّتا بالنصف الأول من القرنِ العشرين.

ويشاء القدر أن يستأنف العالمُ دورته الجديدة على أنقاض الإتحاد

السوفياتي بوصفه النموذج الأعلى والمتسامي للدولة/الأمة، والتي حوّلها شغف الامتداد والسيطرة إلى إمبراطورية مترامية الأطراف. ولا بد من أن يكون لهذه المشيئة معناها الكبير، حيث سيتأسس على انهيار الشيوعية السوفياتية يقين أميركي هو أشبه بميتافيزيقا سياسية، مؤداها نهاية الزمن الذي كان الأشرار يزاحمون أميركا فيه على قيادة العالم.

في بداية التسعينيات بلغت حيوية التحويل والتجديد في الفلسفة السياسية الأميركية مرتبة وازنة. وكان أن استأنف لاهوت الغلبة والهيمنة دورته على نشأة أخرى، لعل من أهم خصائصها تكثيف هائل لثقافة سيطرة عمرها أكثر من خمسماية عام.

ميتا - ستراتيجيا اللاهوت الأميركي الجديد:

امتلأت السنوات الأولى التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، بتحولات أساسية في نظرة اللاهوت السياسي الأميركي إلى العالم. كان كل شيء في العقل الاستراتيجي الأميركي يُرتسم على ثنائية الخير المحض في مقابل الشر المحض. وتحددت معيارية التميّز والانتماء إلى أحد طرفي هذه الثنائية، بمقدار قرب وبعد الدول والشعوب والمجتمعات – من أو عن– المشروع الذي تقوده أميركا في العالم، وهو مشروع يُنظر إليه من جانب اللاهوت الأميركي على أنه مشروع رسالي يقصد إلى إعادة تأسيس الحضارة العالمية وإقامتها على هيئة الإرادة المؤسّسة وأحوالها.

خلال التسعينيات سادت نظريتان مركزيتان شكّلتا المتّكأ الأيديولوجي المتجدد للاّهوت الغلبة، نظرية «صدام الحضارات» ونظرية «نهاية التاريخ» للمفكرين الأميركيين صمويل هانتنغتون وفرانسيس فوكوياما. وربما فعلت هاتان النظريتان والمناقشات الفائضة حولهما فعلاً وازناً في التوظيف السياسي لمنطق الأمركة. لكنهما ستُستأنفان

من جديد بعد زلزال الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، وسيظهر تنظير متجدد يجعلهما ضمن مزيج واحد بعد وصول المحافظين الجدد إلى السلطة في البيت الأبيض.

سيعيد فوكوياما، بعد مراجعة درامية لنظريته، تنظيم الأيديو-ستراتيجيا الأميركية من خلال دمج النظريتين في وعاء فكري واحد، وسيعمد إلى إعادة إنتاج مقولته حول الصراع الأيديولوجي التاريخي ولكن ضمن إطار الصدام الحضاري. وفي مقالة له تحت عنوان: «هل بدأ التاريخ من جديد؟» اعتبر فوكوياما أن الحرب القائمة بين الولايات المتحدة الأميركية بوصفها ممثلة للحداثة، والديموقراطية الغربية، في مواجهة ما سمّاه «الراديكالية الإسلامية»، تعيد تأكيد فرضيته حول نهاية التاريخ. فنهاية التاريخ لا تعني نهاية الحدث بل نهاية الجدل حول النموذج الأفضل أو المنتصر في نهاية التاريخ. وفي ما يدل على تعمُّد فوكوياما توظيف جهده النظري لخدمة السلوك السياسي للمحافظين الجدد، راح يعيد التأكيد على ما يمكن وصفه بـ «حقّانية الملحمة الأميركية». وهو ما انتهى حسب زعمه إلى نتيجة قوامها انتصار الديموقراطية الغربية واقتصاد السوق الرأسمالي بعد اختبار عدة نظم ونظريات، حيث أن الحداثة الغربية المتمثلة بالولايات المتحدة الأميركية والديمقراطيات النامية الأخرى تبقى ركناً أساسياً في السياسة العالمية، في حين ستستمر مبادئ الحرية والمساواة الغربية وقيمها بالانتشار في العالم. غير أن الوجه الأبرز في هذا التنظير هو الكلام على الخصم الأيديولوجي لحقبة ما بعد الحرب الباردة، وهو ما سُمّي «الفاشية الإسلامية» "Islamo - Fascism" إذ أن هذا الخصم هو - بحسب مدعيه- وليد الراديكالية الإسلامية المتأتية من مشكلات

مبدئية للإسلام مع الحداثة. إن هذا الكلام ليس جديداً بقدر ما يشكل تكراراً للمقولة الشائعة حول التحدي الذي يثيره الإسلام لقيم الحضارات الغربية. مع المحافظين الجدد بدت أميركا كمرآة مكتظة بالمفارقات. لا منطق للعالم من دونها، أو من دون أن يكون له بها صلة الربط، والشرط والإصغاء. في الفلسفة السياسية المملوءة عن آخرها بلاهوت الغلبة، سيغدو لأميركا الحق في أن تجمع المتفرِّق، وأن تفرّق المجتمِع، ثم لتستأنف الجَمْعَ والفِرقة حيثما شاءت لها عقيدة القضاء والقدر. لم تفصل الفلسفة السياسية الأميركية بين الديني والقومي، ولا بين أميركا وبقية العالم. كل شيء ضمن خريطتها الفكرية والأيديولوجية يتعيّن داخل الأوعية المتصلة المرصودة للاستثناء الأميركي. ولكن حين تبلغ الأيديولوجيا الأميركية أقصاها، سنرى كيف تحوّلت عمليات التوظيف إلى نشوء ما يسمى بـ «الدين الجديد» حيث يتوحد الدين مع القومية، وتتوثق هوية الاستيطان في ما يسمى أرض «إسرائيل الجديدة».

صار يُرى إلى نظرية « أميركا هي العالم، العالم هو أميركا» كأساس ميتافيزيقي للاهوت الغلبة. وليست هذه النظرية مجرد أطروحة للاستخدام الأيديولوجي. إنها على الحقيقة، الأيديولوجيا الأميركية في تمثلاتها القصوى. لذا فإن عالمية أميركا ستتحول إلى قضية عقائدية من قبل أن تكون شيئاً متعلقاً بالحاجة إلى الانتشار والتوسع والنفوذ الجيو- ستراتيجي.

ولقد ظهر بوضوح أن شعور أميركا بنفسها اليوم، هو شعورها نفسه يوم وضع مؤسسوها الأوائل مهمتها العظمى بما هي أمة مبعوثة للبشرية. كأن أميركا أمة لمّا تزل في طور التأسيس. من إبراهام

لينكولن إلى جورج بوش، بدت الكلمات التي ترسلها إلى العالم، هي هي، وخطاب استعظام الذات هو نفسه، وكل الذين اعتمروا البيت الأبيض من المحافظين والديموقراطيين ما كان لهم أن يفارقوا تلك اللغة التي لا ترى إلى العالمين إلا كـ «أغيار» لا سبيل لهم إلى نعمة الخلاص. لقد استطال هذا الشعور إلى درجة أن كثيرين راحوا يستعيدون كلمات الكاتب الأميركي هيرمان ملفيل التي رفعته بارانويا الاستعلاء والقوة وتقديس الدماء إلى حد الجنون: «لا تستطيع إراقة قطرة واحدة من الدم الأميركي من دون أن يُراق دمُ العالم كله. دمُنا نحن أشبه بطوفان الأمازون. إنه دمٌ مؤلف من مئات التيارات النبيلة المترافدة في مجرى واحد .. نحن لسنا أمة، بمقدار ما نحن عالم. فما لم نكن قادرين على أن نزعم أن العالم كله هو لأبينا وسيدنا، مثل ملك إبراهيم، يبقى نَسَبُنا ضائعًا في الأبوة الكونية الشاملة».

على هذه الروح تتكئ العقيدة السياسية الأميركية . وذلك ما لا يخشى إظهاره إلى العلن كل الذين يضيفون على الثقافة السياسية جريمة زائدة من الغيب أولئك الذين يبتغون مخاطبتهم انطلاقًا من روح رسولية يشترك فيها السياسي والديني من دون تفاوت. فلو قرأنا وثيقة ماي فلاور لعام 1920, لرأينا كيف شبّه أول حاكم لبوسطن مدينته بالقدس الجديدة، ما يكشف مرة أخرى عن اللاهوت التوراتي المؤسس للثقافة الأميركية عبر التاريخ.

بعد قرون سينكشف الخطاب الأميركي عن رسولية مزعومة لا تفاجئ أحداً، إذ على الأميركيين (كما صرّح أحد الشيوخ، وهو جس هلمز، في الكونغرس العام 1996) «حمل مشعل الأخلاق السياسي والعسكري في قانون القوة، كما عليهم أن يصبحوا قدوة للشعوب».

لقد بدأت أميركا بالأيديولوجيا لتؤسس الدولة بالفكرة، ولتحيي فكرة الأمة بالعقيدة. حتى جورج بوش الذي دخل مغامرته الكبرى ليخوض حربين عالميتين بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر سوف يحفر في سر الإشكال ويقول: «لا يوجد عرق أميركي بل توجد عقيدة أميركية فقط».

كثيرون من مؤرخي سياسة أميركا الخارجية حلّلوا المسارات الأخلاقية لهذا البلد، فأدرجوا هذا الدور ضمن استمرارية الهيمنة. وحين دخلت الولايات المتحدة مع العولمة زمناً آخر، كان عليها أن تتهيأ لعالم راح يتحول إلى منطقة فراغ. كان عليها أن تملأ مثل هذا الفراغ بأي ثمن، حتى لا تغدو هي نفسها تائهة في فضاء العدم. لكنها، وهي تفعل ذلك، ما لبثت أن امتلأت بعالم يكتظ بفوضاه، ويمنحها أعداء أخذت تؤسس على عداوتهم المفترضة زمنها الجديد.(4)

لنرَ الآن كيف تعاملت الميتافيزيقا السياسية الأميركية مع الجغرافيا الإسلامية في الشرق الأوسط، ولا سيما حيال قضية عالية الحساسية كالقضية النووية.

القضية النووية بما هي صدمة حضارية:

عقد صانعو الاستراتيجيات الأميركية في الشرق الأوسط بعد الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، الرهان على إمكان «التحريك الخلاّق» لما سمي بـ «نظرية الدومينو الإيجابية». وكان واضحاً أن إيران اندرجت منذ ما قبل وصول المحافظين الأميركيين الجدد إلى السلطة، ضمن ما أطلقوا عليه « محور الشر». حتى إذا بلغت الميتا- ستراتيجيا الأميركية ذروتها مطلع القرن الواحد والعشرين، وجد المحافظون الجدد أن زمناً آخر حلّ على الشرق الأوسط باحتلال أفغانستان والعراق، وبنوا عقيدتهم العسكرية والأمنية والسياسية على قاعدة ما قرروه من أن من علامات

هذا الزمن أن يفضي إلى إطلاق الموجة الديموقراطية القصوى لتكون الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الجدار التالي الكبير الذي ينبغي أن يسقط في إطار نظرية الدومينو سالفة الذكر.

كانت الولايات المتحدة الأميركية تدرك أنها تقوم بعمل تأسيسي وهي تسعى لإنجاز مهمة احتواء الشرق الأوسط الجديد. وعلى هذا الأساس كتبت على نفسها ألاّ تدع آلية من آليات الاحتواء إلا وتأخذ بها، من الضغط السياسي، إلى الحصار والعقوبات الاقتصادية فضلاً عن تحشيد الجيوش والأساطيل الحربية، وصولاً إلى الإحتلال المباشر.

يمكن القول إن اللحظة النووية كانت البداية الفعلية لبلوغ الحرب الباردة الإيرانية - الأميركية نقطة الذروة. والمسألة المهمة هنا هي أن هذه الحرب أخذت تنمو وتتطور في لحظة تحول استراتيجي في الداخل الإيراني بلغت فيه العقيدة السياسية مرتبة متقدمة من التماسك والتجانس والانسجام. وسيكون لهذا التحول أثره الكبير في التعاطي مع ملف في غاية الأهمية والخطورة كالملف النووي.

لقد أسفرت عملية انتقال السلطة التي أعقبت حكم الرئيس السابق محمد خاتمي ضرباً من إعادة توحيد ومركزة القرار الاستراتيجي. وكان ذلك واضحاً بعد أن استنقعت البلاد في نوع من ازدواجية السلطة بين الإصلاحيين والمحافظين سحابة ولايتين كاملتين من عهد خاتمي. حتى أن بعض الذين عاينوا صعود الرئيس محمود أحمدي نجاد لم يترددوا في ملاحظة أن تحولاً غير عادي قد حدث بعد نحو ثلث قرن على الثورة. وقالوا: إنها عودة النظام بدولته، وقدرته، وعقيدته السياسية إلى سيرته الأولى. وقالوا إنها ثورة احترازية على بوادر وهن كان ينذر بثورة مضادة على أصول وأهداف روح النشأة الأولى. ومن

قراءة لما قيل في هذا الصدد نستطيع أن نقول إن تحصيل هذه الثورة الاحترازية بدا أشبه بإجراء استراتيجي مثلث المقاصد:

– المقصد الأول: ثورة على الوهن وسوء الإدارة والفوضى وتوزيع الثروة.

– المقصد الثاني: ثورة على الجمود الذي كان سيضيِّع حق إيران في أن تتحول إلى دولة إقليمية عظمى.

– المقصد الثالث: ثورة على التحديات الخارجية التي بدا أن من علاماتها الكبرى، إحتواء أي إمكانية ومنعها لتحقيق مكانة إيران الجيو– ستراتيجية في المنطقة والعالم.

لقد استطاعت هذه المقاصد التي ستدخل في ما يمكن أن نطلق عليه «الميتا- ستراتيجيا الإيرانية الجديدة» أن تجعل من الملف النووي لحظة احتدام حضارية بامتياز، لا أن يكون مجرد ملف عارض في سياق الصراع الدولي العام، أو كجزء تفصيلي في حركة تشكّل النظام الإقليمي الأمني والاقتصادي السياسي في الشرق الأوسط.

ومن خلال الالتقاء والمصالحة بين مثلث الفكر، والعقيدة، والاستراتيجيات السياسية، أفلح الطور الميتا– ستراتيجي الإيزاني الإسلامي الجديد في الجمع بين عوامل القدرة ووحدة القرار، وتحقيق الإجماع القومي. وفي الممارسة السياسية التي أطلقها وسدّدها مثل هذا «الجمع» كان ثمة عاملان يؤسسان لهذه الممارسة:

. العامل الأول: ويقوم على عقلانية توظيف الوقت...

. العامل الثاني: ويقوم في المقابل وبالتوازي – على عقلانية الاعتصام بالمنطقة الوسطى...

وهذان عاملان يرتبطان ويتكاملان معاً في سيرية الممارسة الإجمالية للسياسات الجيو– ستراتيجية بعد احتلال أفغانستان والعراق، وما

ترتّب على ذلك من نشوء خطوط تماس مباشرة أمنية وعسكرية وسياسية مع الولايات المتحدة الأميركية.

لعل قراءة داخلية معمقة لمؤدّيات العاملين المذكورين سوف تحملنا الى ما يأتي:

– مؤدىّ العامل الأول: إن الميتا– ستراتيجيا الإيرانية الجديدة استطاعت القبض على عامل الزمن قبضاً مرناً، فلم تفصل بين دبلوماسية التفاصيل واستراتيجيات الأمن القومي، بل هي راحت تقيم لكل تفصيل وزناً ما، سواء كان ذلك على خط الهجوم والتقدم، أو كان على خط التراجع والدفاع السلبي. إن وظيفة الفكر، كما يقال، تتضاعف عندما تبلغ الأوضاع حافة الهاوية بين السلام والحرب. وفي النهاية فإن التمييز بين الوسائل المقبولة والممنوعة في الحرب يفترض حكمة متعالية. ذلك أن علم الأخلاق– كما يقول باسكال – يتغير تغيراً كبيراً وفق الإيمان بخلود الروح أو فنائها.

–مؤدىّ العامل الثاني: وهو تمكنها (أي الميتا– ستراتيجيا) من إنشاء منطقة معرفية يمتزج فيها النظر بالتجربة. وخلافًا لما يشاع عن حقبة أحمدي نجاد من أنّها حقبة التطرف الإيراني، فهي في الواقع، قد تكون أكثر أحقاب ما بعد الثورة جمعًا بين روح النص الديني وروح التجربة السياسية اليومية بأدق تفاصيلها. كان الاستراتيجيون يقولون إن أضمن شكل من أشكال العمل والحكمة التي يمكن إدراكها وتصورها، وأكثرها فاعلية للانتصار على المدى الطويل، هو عمل الرجل الذي يقول الحقيقة من دون لفٍ أو دوران أو قيود أو تحفظات، وإن على القائد أن يكون استراتيجياً وفيلسوفاً في الوقت نفسه، ولكن عليه ألا يضحي بالحقيقة على مذبح تسيير الأمور ومن دون فائدة مجدية للمصلحة

العامة. ذلك أن كل من اعتاد إخفاء الحقيقة بغية تسهيل العمل الفوري إنتهى إلى فقدان قوة تفكيره وسلامته.

هنا يتمظهر التأسيس السياسي للميتا- ستراتيجيا الإسلامية الإيرانية. ويتحصَّل هذا -كما سنرى- من خلال اجتماع أركان القرار في وعاء واحد: الولي الفقيه، ومجلس الخبراء، ومجلس صيانة الدستور، ومجلس الشورى، والحكومة. ولسوف نجد في تنظيرات الفكر الاستراتيجي الإيراني ارتباطاً لا ينفصم بين الشريعة والسياسة. لكن شرط واجبية هذا الارتباط ألا يؤدي في مجال الممارسة إلى الوقوع في داء الماكيافيليّة. فالغاية وفق سَيْريّة هذا الحقل المعرفي السياسي المتحد بالغيب، لا تسوِّغ الوسيلة إذا كانت الوسيلة غير مطابقة لسموِّ الغاية ومشروعيتها. في الميتا-ستراتيجيا الإسلامية الجديدة ثمة مسعى إلى ضربٍ من توازن ومطابقة بين الغاية ووسائل تحقيق هذه الغاية، سواء تعلق الأمر بالسياسات الخارجية وخطوط التواصل والتفاصُل في الجيولوليتيكا الإقليمية والدولية، أو ما يتعلق بوسائل الاحتفاظ بالنظام الإسلامي.

وإذاً، ما هي الخريطة الإجمالية للرؤية التي يمكن تأسيسها بناءً على ما تقدّم؟

ربما وسِعنا القول إن المواجهة الأميركية الإيرانية تنتمي إلى مساحة مواجهة حضارية . ويجوز الكلام أيضًا على أنها مواجهة فكرية وأيديولوجية وثقافية بالمعنى التام للكلمات، بل هي مواجهة يدخل فيها نمو المعرفة بكل أحيازها دخولاً بيِّناً. في ميدان المواجهة هذا تتدخل الأفكار في أبعادها ومقاصدها الثقافية والدينية في قلب المعادلات، ولتقيم واقع الحال الذي كان يقوِّم تلك المعادلات على

نصاب آخر. إن عملية الاتصال الوثيق بين العقيدة الدينية والاستراتيجيا هي عملية تنمو وتتجلى وتتكامل في سياق تفعيل حركية المتعالي السياسي والثقافي لدى كل من الجهتين المتواجهتين. ولئن كانت الميتا-ستراتيجيا الأميركية مقيّدة في الغالب بالفلسفة البراغماتية التي توظف المقدس والمتعالي لمصلحة الربح وحركة رأس المال، تظهر الميتا- ستراتيجيا الإسلامية من خلال نموذجها الإيراني في ما يشبه المعادلة المقلوبة. فالمقدس هنا هو محور الميتا-ستراتيجيا ومركزها. ولقد بدا بوضوح أن حضورية ولاية الفقيه في نظم الحراك الإجمالي للدولة والمجتمع لا تني تعيد إنتاج الخمينية بامتداد لافت. سوى أن ما يمنح مزيّة استثنائية للميتا- ستراتيجيا عمومًا، بما هي حاصل عمليات التفعيل هذه، أنها سلاح لا متناه. لكن استخدام هذا السلاح بهذه الصفة لا يدل على أن الحرب التي تخاض بواسطته هي حرب موت أو حياة لا رجعة عنها.

الأهم في هذا السلاح اللاّمتناهي أنه يستخدم من أجل بلوغ اللامتناهي في المواجهة، أي إلى خلق الوقائع والموازين وخطوط التكافؤ المؤدية إلى تسوية ليس بالضرورة أن تدرك تعيّناتها التفصيلية بصورة مُسبقة.

وعلى ما يبيّن المفكرون في الاستراتيجيات العليا، فإن الفكر بشكله المتكامل، لا يأخذ بالاعتبار الأسباب فقط، بل الغايات أيضًا. وهو لا يهتم فقط بالوسائل التي تخاض الحروب أو الثورات بواسطتها، ولكنه يهتم أيضاً بالسبب الذي نخوض الحرب من أجله، لذا فمن الخطأ التفكير بهذه الأمور عن طريق وضع أقواس حول المعضلات النهائية التي تشكل مسائل الغايات. ومن الواضح- كما يلاحظ هؤلاء- أن الحروب

والثورات تنشأ في آخر المطاف من تفكير المحاربين، أو الثوار بالمعنى النهائي للإنسان، والحياة والموت، وما بعد الموت، والله، ومن البديهي ألا تكون ردود فعل الشعب المتطبع بالفكر اليهودي أو المسيحي أو الإسلامي كردود فعل شعب ملحد يهتم بتنظيم الحياة الدنيوية وحسب. وفي النهاية، فإن التمييز بين الوسائل المقبولة والوسائل الممنوعة في الحرب، واستخدام المفاجأة، والخداع وخرق التعهدات، كل هذا يفترض- كما يقول الإستراتيجي الفرنسي جون غيتون- فلسفة لما وراء الطبيعة.(5)

بدت الرؤية الإيرانية في تعاطيها مع الحملة الغربية/الأميركية حيال مشروعها النووي السلمي، متسقة مع الرؤية الإجمالية لموقعية الميتا- ستراتيجيا المفترضة في تنظيرات المشروع الحضاري الإيراني الإسلامي العام.

وفي وقائع المواقف ومفاعيلها، وخلفياتها ما يكشف مغزى المقاصد التي تدفع بقوة نحو تشدد الغرب والولايات المتحدة الأميركية حيال الملف النووي. في هذا الخصوص يقول الخبراء الإيرانيون إن سلوك السياسة الخارجية لأميركا يُظهر أن واشنطن عملت في شكل منفرد في النزاعات السابقة كافة من أجل تأمين التفوق الأميركي. وهناك أمثلة كثيرة ابتداءً من أفغانستان والبوسنة وكوسوفو إلى العراق. ولسوء الحظ، فإن النظرية الأحادية الجانب للولايات المتحدة أضحت ذات صلة بشرعية وأفعال الدول، وقد عبّر وزير خارجية أميركا عن هذه الصلة عندما أشار إلى حق إيران في امتلاك التكنولوجيا النووية، غير أن إيران- حسب مدّعاه- لا تمتلك الشرعية لتنفيذ هذا الحق. إلا أن الموقف الأميركي هذا هو أبرز مثال على سياسة الهيمنة الحديثة. وثمة يقين

لدى القيادة الإيرانية أنه في ظل نظام الهيمنة اتبعت الولايات المتحدة سياسة ثابتة بمنع إيران من التحول إلى قوة رئيسة من جهة وإلى قوة إقليمية من جهة أخرى. (6)

من هذا المنظار، فإن أي محاولة من جانب إيران لزيادة قوتها القومية سينجم عنها عواقب سلبية على موقع أميركا السياسي والاستراتيجي في الشرق الأوسط. إن مثل هذه المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران تعكس حقيقة أن لدى إيران القدرة لكي تصبح موازناً إقليمياً يمتلك خصائص تزعج التفوق الأميركي. من هنا، تتمسك واشنطن بسياسة منع الدول غير السائرة في ركابها من امتلاك وسائل القوة، تلك الدول التي تختار تحديد مجالاتها السياسية والأمنية الخاصة بها. ويبدو في هذا السياق أن الهدف النهائي في الشرق الأوسط هو التأكد من عدم إمكانية تشكل قوى مماثلة لقوة إسرائيل. ذلك أن تعاظم قوة إيران خارج المظلة الأميركية سيرفع من الأكلاف التي تدفعها واشنطن، كما أن هذا التعاظم سيقوّض هدف أميركا في تطبيق نظرية تغيير النظام في إيران. وفي سياق مساجلته لمنطق التعاطي الأميركي، يقول كبير المفاوضين في الملف النووي وعضو مجلس الأمن القومي د. علي لاريجاني:

إن الجمهورية الإسلامية في إيران لا تُدار طبقاً للرغبات والأولويات الأميركية، أو وفقاً لمنطق الأمركة، حسب تعبير هايدغر، وإنما سعياً نحو منطق جديد للحياة الاجتماعية. كان متوقعاً أن تتجه الوحدانية الأميركية نحو الممارسة فحسب وليس نحو استكشاف الحقيقة، ولكن التفرُّد أصبح اليوم الأساس الأيديولوجي للمحافظين الجدد الأميركيين. بهذا المعنى يمكن فهم حقيقة تفكير الفيلسوف الألماني هايدغر الذي يؤكد وجود ثلاث حيويات سياسية يمكن تصورها كأشكال نهائية

للحداثة: الأمركة، والماركسية، والنازية. وحسب رأي هايدغر فإن الأشكال الثلاثة هذه هي تنويعات مختلفة للعدمية، ومن منظار ميتافيزيقي، فإن هذه الأشكال المختلفة هي الشيء ذاته. إنها سلطة الدولة الدكتاتورية على المجال الخاص حيث المظاهر التكنولوجية تسيطر على المظاهر الروحية. علاوة على ذلك، يبين هايدغر أن الأمركة ليست الليبرالية والديمقراطية، وإنما هي شكل من الوضعية المنطقية التي تسيطر على الحياة الإنسانية عبر الإقتصاد والصناعة. ولهذا السبب أصبح الإنسان «متشرداً».ء ويضيف لاريجاني عارضاً إلى رؤية هايدغر في هذا الميدان فينقل عنه قوله إن التكنولوجيا جلبت للجنس البشري التشرد وفقدان الإتجاه، وهذه سمة للتكنولوجيا الغربية. وعلى الرغم من أن هايدغر يمتدح التكنولوجيا ويعتبرها قدر الإنسان التاريخي، إلا انه يعتقد بأن تناسب المجتمعات الشرقية مع التكنولوجيا الغربية يكمن في جوهرها الإنساني. أي أن على الشرقيين تبني التكنولوجيا بنظرتهم الإنسانية، وأن يقولوا نعم للتكنولوجيا بعد أن يقولوا لا للتشرد. ينبغي عليهم أن يركزوا على الكرامة الإنسانية أولاً، وأن لا يؤخذوا كثيرًا بجاذبية التكنولوجيا. هذا هو طريق الجمهورية الإسلامية في إيران– كما يبيّن لاريجاني– وهو الطريق الذي يفضي إلى المقاربة التي تسعى لمقاربة الغرب انطلاقاً من انتماء وعاطفة إسلاميتين.(7)

. إيران وإسلام ما بعد الحداثة:

في خريف العام 1978م، سافر ميشيل فوكو إلى إيران لصالح صحيفة «كورير ديلا سيرا» ليكتب عن المظاهرات الشعبية المتزايدة ضد نظام محمد رضا بهلوي. ولم يكن فوكو المعروف بتحليلاته النظرية للإتجاهات الأوروبية نحو الجنون والمستشفيات والسجون يعرف إلا

القليل- باعترافه هو- عن التاريخ الفارسي أو الإسلامي، كما أنه لم يعمل كصحفي من قبل، إلا أنه قال عبارته التالية: « لا بدَّ أن تتواجد حينما تولد الأفكار».(8)

وفي إيران حيث بدأ ملايين المتظاهرين كأنما جمعت بين قلوبهم كراهيتهم للشاه الذي تدعمه أميركا وإعجابهم بآية الله الخميني، ذكر فوكو أنه رأى شكلاً جديدًا من أشكال «الروحانية السياسية» فكتب بإعجاب عن كيفية تحريك «آية الله العظمى شعباً بكامله ليخرج إلى الشارع» معبرين عن إرادة شعبية واحدة تماماً، كما ادعى أنه شاهد «أول تمرد كبير ضد النظم العالمية»، واصفاً إياه إنه «أكثر أشكال التمرد حداثة وجنوناً».

استطاع فوكو أن يدرك أيضاً كيف استخدم المسلمون في ظل غياب أي سياسة ديموقراطية مفاهيم الفداء والشهادة الإسلامية لمقاومة الحكام المستبدين والفاسدين الذين حصلوا على الشرعية في الغرب باعتبارهم من دعاة التحديث والعلمانية.

واستطاع أيضاً أن يصل إلى نتيجة مؤداها أنه من غير المحتمل أن تقتصر هذه المقاومة الإسلامية على إيران. كان الغرب ينظر إلى التحديث للمجتمعات الإسلامية منذ بدأ في فرض السيطرة عليها في القرن التاسع عشر. إلا أن هذه العملية التي تقودها الآن النخب المستغربة ما بعد الكولونيالية لاقتلاع الشعوب وإجبارها على العيش في مدن والعمل في وظائف على الطراز الغربي، يحتمل أن تؤدي إلى المزيد من المتحولين إلى الإسلام السياسي. ولهذا السبب رأى فوكو أن «الإسلام- الذي ليس هو مجرد دين بل أسلوب حياة متكامل وولاء لتاريخ وحضارة- يحتمل أن يتحول إلى برميل هائل من البارود على

مستوى مئات الملايين من البشر».

هذه القراءة لواحد من أبرز فلاسفة الغرب في القرن العشرين، ليست مجرد توصيف لمشهد عارض في جغرافيا إسلامية شرق أوسطية، إنما هي تفصح عن واحد من أبرز مستويات اشتغال عقل الغرب على رؤية حراك الإسلام وإسهامه في تشكيل نظام القيم العالمي.

في الجمهورية الإسلامية الإيرانية اليوم يشهد ميدان تحريك سؤال ما بعد الحداثة نقاشاً واسعاً حول ما يسميه المفكرون بـ « الديموقراطية الدينية». ومنهم من ذهب إلى التساؤل عن الكيفية التي استطاع المشروع الإيراني الإسلامي من خلالها، التأثير في منطق النظام الدولي الآحادي، ووضع التحدّيات أمام الفلسفة السياسية الغربية ونموذجها المهيمن في هذا المجال.

يقول كثيرون من المثقفين الإيرانيين إن فكرة « الديموقراطية الدينية»، أو ما يصطلح عليها بـ « الديموقراطية الإسلامية» ومسألة التوفيق بين «الجمهورية » و«الإسلامية» شكلتا معاً مشروعاً جديداً يساهم في خلط الأوراق ضمن دائرة التصنيف التقليدي المتّبع في عالم الفلسفة السياسية.

الجانب المهمّ في الفلسفة السياسية المعاصرة للمشروع الإسلامي الحديث الذي طرحه الإمام الخميني، هو تفكيك مفهوم المشروعية من خلال تقسيم حق الحاكمية إلى قسمين: مساوٍ وغير مساوٍ، بين الله والشعب. وبعبارة أخرى، الحيلولة دون وضع مفهومي «الجمهورية» و «الإسلامية» في موازاة بعضهما، حتى لا يتم اللجوء بعد ذلك إلى عقد نوع من المصالحة الاضطرارية والبراغماتية أو الواقعية بينهما، بل ينبغي اعتبار أن حق الشعب هو فرع منبثق عن حق الله، وأنّ الجمهورية

التحديث الغربية. (10)

ثمة في الغرب اليوم من يخالف ما يذهب إليه التوظيف الأيديولوجي الذي يحكم على الإسلام السياسي بأصنافه المختلفة «الأصولي، والسلفي، والاعتدالي»، بأنه إسلام معادٍ للحداثة والعصر والمستقبل.

وحين يجري النقاش داخل مراكز أبحاث المستقبليات في أميركا وأوروبا، غالباً ما يُقال أنه لا يجوز فهم الأشكال الراهنة للأصولية الإسلامية على أنها نوع من العودة إلى صيغ وقيم اجتماعية غابرة، حتى من منظور الممارسين، أي من الأصوليين أنفسهم. ولا يتأخر نقادٌ كُثُر من العاملين في حقل إنتاج الأفكار في الغرب عن نقد وسائل الإعلام التي تخطئ حين تجعل من عبارة «الأصولية» مادة تختزل مختلف التشكيلات الإجتماعية المنضوية تحت ذلك الاسم، وتشير حصراً إلى الأصولية الإسلامية، التي يجري اختزال تعقيدها، هي الأخرى، إلى تعصّب ديني إرهابي متشدد لا يعرف معنى التسامح. لكن المسألة لا تتوقف عند وسائل الإعلام التي هي أداة تعبير لسلطة القرار الأيديولوجي والإستراتيجي في الغرب . فهذه السلطة تواصل إنتاج وصناعة مناخات ثقافية ترى إلى كل ظاهرة إسلامية ممانعة، أياً كانت خلفياتها وممارستها ومواقعها، بوصفها تجسيداً لمعاداة الحداثة، وبوصفها قوى ساعية بدأب نحو قلب مسار عملية التحديث الاجتماعي رأساً على عقب . وكذلك بما هي قوة إرجاعية تعمل على تحقيق الانفصال عن تيارات الحداثة العالمية المتدفقة على إعادة تركيب عالم ينتمي إلى زمن ما قبل الحداثة . ومن هذا المنظور بالذات تنظر الأيديو- ستراتيجيا الحاكمة في الغرب إلى الثورة والدولة في إيران على أنها ثورة مضادة تبعث الروح في نظام قديم. (11)

في مقابل هذا التوصيف السلبي للثورة الإسلامية في إيران وللإسلام عمومًا، أو لما يمكن تسميته بـ «إسلام الميدان»[12]. ثمة من النخب في الغرب من يرى إلى الصورة بطريقة مغايرة. وتبلغ هذه النظرة مستوى من النظر يفضي إلى أن من غير الممكن أن يتم فهم مشروع الأصوليات، بوصفه مشروعاً ينتمي إلى ما قبل الحداثة، بل باعتباره مشروعاً عائداً لما بعد الحداثة. ويلاحظ أصحاب هذه الرؤية أنه لا بد من رؤية «ما بعد حداثية الأصولية» بالدرجة الأولى من خلال رفضها للحداثة في كونها سلاحاً ضد الهيمنة اليورو- أميركية. ففي سياق التقاليد الإسلامية تعتبر الأصولية حالة«ما بعد حداثية» بمقدار ما ترفض تراث الحداثة الإسلامية الذي كانت الحداثة بالنسبة إليه ذوباناً مبالغاً به في البوتقة اليورو - أميركية أو خضوعاً كاملاً لها.

بل إن ثمة من يقول كلاماً تبدو معادلته مثيرة للإشكال والتأمل حين يقرر، أنه إذا كانت الحداثة تعني السعي لاكتساب تعليم الغرب وتكنولوجيته في خلال الإندفاعة الأولى من مرحلة ما بعد الكولونيالية(الاستعمار التقليدي)، فإن من شأن ما بعد الحداثة أن يعني عودة إلى القيم الإسلامية التقليدية ورفضاً للحداثة [13].

وهكذا فمن المؤكد أن شرائح قوية من المسلمين كانت «معادية للغرب» بمعنى من المعاني منذ بدايات الإستعمار، غير أن ما هو جديد في صحوة الأصولية الراهنة ليس في الحقيقة إلا رفض القوى المنبثقة في ظل النظام الإمبراطوري الجديد. ونستطيع وفقًا لهذا المنظور، أن نعتبر الثورة الإيرانية – كما يقول ناقدو ليبرالية ما بعد الحداثة – بمقدار ما، كانت أولى ثورات ما بعد الحداثة [14].تعمل النخب الإيرانية على مختلف إجتهاداتها الفكرية والأيديولوجية والسياسية على قاعده

أن العالم اليورو – أميركي يتعامل مع المنجز النووي لبلادهم بوصف كونه مضارعًا حضاريًا بامتياز. لذا يتعامل هذا العالم مع القضية النووية الإيرانية بما يتعدى الإطار التقليدي في أسلوب مواجهة مع دولة ذات طموح سيادي وتنتمي إلى دول العالم الثالث. إنه تعامل ينطلق من ثابتة ميتا– ستراتيجية تسعى، على ما يفصح الإيرانيون، إلى إحباط احتمال حضاري قد يعيد قلب وتبديل صورة التقسيم الحضاري العالمي، الذي أرست الحداثة الغربية الإستعمارية قواعده منذ أواخر القرن التاسع عشر.

وفي المجال النووي على وجه خاص، يدرك الغرب مثلما تدرك إيران أن تطور هذا النوع من التكنولوجيا، وتمركزه في المجال اليورو– أميركي أدى إلى تقييد سيادة أكثرية بلدان العالم، بمقدار ما أفضى إلى حرمانها من اتخاذ قرارات الحرب والسلم. وهي عناصر التحديد الكلاسيكي لمعنى السيادة، أضف إلى ذلك أن وضعية التهديد النهائي المتمثل بالقنبلة التي امتلكتها إمبراطوريات الغرب أدت إلى اختزال جميع الحروب وحوّلتها إلى منازعات محدودة ومضبوطة بإحكام، وفقًا لمصالحها، وكذلك إلى حروب أهلية وعرقية مفتوحة.

ثمة إذاً، ما يتعدى السجال اليومي التقليدي حول ملف راهن كالملف النووي الإيراني. جوهر القضية يمكث في الطبقات الأكثر عمقاً من الصدام بين الثقافات والحضارات. انه يمكث فعليًا في حقل الإحتدام والتفاعل التي يرفدها تكامل وتمازج واتحاد السياسة بالغيب، والغيب بالسياسة. إنّه بمعنى ما احتدامٌ تحلّ فيه "الميتافيزيقا" حلولاً وازناً في حقل الصراعات.

إذا كانت فلسفة ما وراء الطبيعة «الميتافيزيقا» هي الجزء العلوي من

الفكر، فإن ما يقابلها في مجال العمل هو الإستراتيجية. وفي هذا المعنى فإن كل القضايا الإستراتيجية سوف تفضي إلى الميتافيزيقا- على ما يبين فيلسوف الحرب الفرنسي جون غيتون – ذلك لأن الفعل النووي يتوقف على فعالية مفهوم ميتافيزيقي وليس على مؤثرات مفهوم سياسي (...) ومن هنا أمكن الكلام على امتزاج اللحظة النووية باللحظة الحضارية. وعلى أن الاحتدام بين إيران الإسلامية والغرب المستظل باللاهوتين اليهودي- المسيحي هو احتدام بين احتمال حضاري نهضوي مفتوح على النجاح وبين سعي هائل الجبروت لمنعه وإحباطه.

يجمع المفكرون والخبراء الإيرانيون على أن بلادهم الآن أمام منعطف حضاري كبير ويقولون: "إننا في مستهل اللحظة التي تحتدم فيها طموحاتنا الحضارية مع طموحات الغرب". لذا فإن السعي إلى خرق جدار التأخر، يشكل أحد العناوين الكبرى لصدام الحضارات. وهو صدام لم يعد مجرد أطروحة نظرية قدمها المفكر الأميركي صمويل هانتنغتون على سبيل النقاش المجرد، وإنّما هي مقولة واقعية تروح تحفر مسارها الفعلي في تضاعيف العقود المقبلة من القرن العالمي الجديد.

هوامش و مراجع

1- من خطاب الإعلامي الأميركي بل موييرز بعد تسلمه الجائزة السنوية في كلية هارفرد للطب في 2004/12/1 .أنظر موقع: commondreams.com)3.(www

2- مصطلح أطلقه المفكر والإستراتيجي الفرنسي جون غيتون وقصدَ به مرتبة عليا من الإستراتيجية يكون فيها للعامل والتفكير الميتافيزيقي حضور فعال في تقرير اتجاهات الأحداث السياسية الكبرى. وقد تبلور هذا المصطلح في كتاب جون غيتون الشهير"الفكر والحرب" عندما كان يتحدث حصرًا عن الخيار النووي واللحظة التي تلجأ فيها الدول الى التهديد بالسلاح اللامتناهي.(الكاتب)

3–بريجنسكي، بين عصرين – أميركا والعصر التكنوتروني، ترجمة محجوب عمر، دار الطليعة، بيروت ص: 133 .

4–راجع: محمود حيدر– أميركا المسحورة بنفسها– «مدارات غربية» العدد السابع–صيف 2005.

5–راجع: جون غيتون ـ الفكر والحرب ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت 1988 ـ ص:. 11 .

6–علي لاريجاني– محاضرة ألقيت في 27 تشرين الأول /أكتوبر 2005 في مركز الدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط في طهران– أنظر "شؤون الأوسط" العدد 121 شتاء 2006– نقله عن الإنكليزية جبور سمعان.

7–لاريجاني– المصدر نفسه.

8–بانكاج ميشرا– لماذا لا يفهموننا؟! "وجهات نظر"- العدد الرابع والثمانون– كانون الثاني/ يناير 2006– ترجمة علاء الدين محمود.

9– رحيم بور أزغدي– أطروحات الديموقراطية الدينية في فكر الإمام الخميني. محاضرة ألقيت في المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية في بيروت في 2006/6/12.

10 Life primordiallism in modernity at.Large minneaposi - 1996 - pp. 139- 157

11–انظر: مايكل هاردت وانطونيو نيغري: الإمبراطورية ـ منشورات مكتبة العبيكان 2004 -الرياض -ص227.

12–مايكل هاردت وانطونيو نيغري ـ المصدر نفسه، ص: 228 .

13 Akbar Ahmad, postmodernism andIslam (New York): Routedge,1992, P.136

14–راجع: انطونيو نيغري ومايكل هاردت، الإمبراطورية ـ ص: 229 .

وجهات نظر

تتويجاً لنقاشاتٍ غنية ضمن الهيئة الإستشارية للـ "الدفاع الوطني اللبناني"، في البحث المتميّز للأستاذ محمود حيدر، اختارت رئاسة التحرير نشر تعقيبين على البحث، كوجهتيّ نظر لصاحبيهما عضوي اللجنة، حيث يضيئان على بعض المفاهيم الواردة في النص من زوايا أخرى مختلفة، وذلك في بادرةٍ تزيد البحث غنى.

وجهة نظر

الدين والسياسة

د. عدنان الأمين

يحيل مصطلح "الصراع الديني" إلى حقب بعيدة في التاريخ (الحروب الدينية في أوروبا أو الحروب الصليبية). وهو لم يعد صالحاً لتفسير أيّ من الأحداث المعاصرة. وفي الوقت نفسه يلاحظ أي مراقب لما يجري من صراع على الساحة العالمية، مدى انتشار النزعات الدينية في كافة الأمم. ويلاحظ أن إيران، الدولة المسلمة، دخلت في نزاع حقيقي مع أميركا التي تستند إدارتها السياسية، من جملة ما تستند، إلى قوى سياسية محافظة ومتدينة رغم أنها دولة ليبرالية.

ليس الدين هو أصل الصراع الذي يسود العالم اليوم. ومن الخطأ، كما يقول غسان تويني في مقدمته لكتاب طارق متري عن الدين في أميركا (مدينة على جبل، 2004)، القول إن حرب أميركا على العراق هي صليبية جديدة. أساس هذا الصراع وضع عالمي تحتل فيه أميركا موقع الإمبراطورية المهيمنة. وتقف في مواجهتها شعوب وأنظمة سياسية متنوعة المشارب والأهواء، في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية والشرق الأوسط. وتندرج في هذه «الجبهة» أحزاب وتيارات شعبية ودينية، يسارية وقومية، و"عالم ثالثية" عموماً. وتختلط في شعارات هذه «الجبهة» مصطلحات مثل الاستكبار العالمي ومناهضة العولمة والحرب على الرأسمالية الجشعة وعلى الاحتكارات وعمليات النهب للثروات الوطنية. كما ترفع شعارات تتعلق بحقوق الإنسان والدفاع عن البيئة والفقراء وعن حق الشعوب في تقرير مصيرها وفي الكرامة الإنسانية، الخ. في هذه الجبهة نجد إيران المسلمة كما نجد كوريا الجنوبية وكوبا الشيوعيتين، وفنزويلا الديموقراطية الاشتراكية. وهي دول تختلف جذرياً في الأيديولوجيات التي تحرك شعوبها. وعلى أطراف هذه الجبهة، ما بينها وبين القطب المركزي

(أميركا) تتخذ دول مثل الصين وروسيا مواقع "وسطى"، تحاول أن تكون سداً أمام الهيمنة الأميركية وأن تكون في الوقت نفسه سداً أمام تعاظم قوة إقليمية جديدة تخشاها (مثل إيران).

المهم في هذه اللوحة المرسومة على عجل أن المواجهة العالمية كان لها خريطة جيوسياسية معينة في زمن الإتحاد السوفياتي والحرب الباردة (نظام القطبين) فأصبحت لها خريطة جديدة مع انهيار الإتحاد السوفياتي. انتقل الأمر من صراع بين قطبين إلى صراع بين قوة مهيمنة عالمياً وقوى معارضة أو مناهضة أو مقاومة لتلك الهيمنة. وهذه الخريطة الجديدة لا توصف بمصطلحات تنتمي إلى الدين.

لكن إذا ما ركّزنا المجهر في هذه الخريطة على كل من إيران وأميركا تحديداً نجد أن للدين فيهما مكانة مهمة. وهي مكانة «داخلية» أو "حاضنة" إذا صحّ التعبير، مع فروقات جوهرية بين البلدين. فإيران دولة إسلامية قامت ثورتها الخمينية، ضد الشاه، على المصطلح الديني، ونشرت ترسانة من المعارف والقيم وآداب السلوك بني عليها النظام السياسي. وتم ذلك بصورة لم يكن معها ممكناً التصالح مع رجالات مثل شهبور بختيار والحسن بني صدر. وبعد سنة على الإطاحة بالشاه بدأت الثورة الثقافية التي أدت إلى التخلص من كل أشكال المعارضة بتُهم التكفير والتغريب. بل إن الصراع العالمي القائم حالياً أضعف المتدينين المعتدلين في إيران لصالح المحافظين المتشددين.

رغم ذلك، نقول أن الدين ليس هو جوهر صراع إيران مع الغرب. ولا جوهر الهيمنة الأميركية. يصنف الدين، في أية نظرية انتروبولوجية، في باب الثقافة. والثقافة تشمل المعتقدات (الدين) وأنماط العيش والقيم (الاجتماعية) واللغة (في مستوياتها المختلفة: الفصحى والعامية واللهجات). الثقافة تشكل "روح المجتمع" كما كان يقول رالف لنتون، عالم الأنتربولوجيا الأميركي. ويجري نقلها من جيل إلى جيل، وتعطي المجتمع هويته وقدرته على البقاء. ومن حيث المبدأ لا يؤدي اختلاف الثقافات إلى صراع بين المجتمعات، كما أن وجود عناصر ثقافية مشتركة بين مجتمعات معينة لا يؤدي إلى الوحدة السياسية. إن كون العرب يتكلمون لغة واحدة، أو يؤمنون بدين غالب (الإسلام) لا يعني أنهم موحدين سياسياً، وليس ما يدل على أن هناك نزعة حقيقية إلى مثل هذه الوحدة. كما أن وجود عناصر ثقافية

مختلفة بين الدينين الإسلامي والمسيحي لا ينفي ولا يؤكد احتمال نشوب نزاع بين المسيحيين والمسلمين العرب، أو بين المسلمين العرب والمسيحيين الأوروبيين أو الأميركيين. والدول العربية "المعتدلة" بالمصطلح الأميركي، هي دول إسلامية بامتياز. وتنظيم القاعدة هو تنظيم إسلامي. وإذا كانت الديانات الإسلامية واليهودية تتفق على قيم مشتركة تتعلق بالخالق أو بالحياة الآخرة أو بالعائلة أو بالإجهاض أو بختان الذكور فهذا لا يعني أن الدينيين على وئام في ظل احتلال فلسطين وأراض عربية أخرى من قبل إسرائيل. أصل الوحدة والانقسام، التحالف والصراع، بين هذه الأمم ذات الأديان المختلفة يكمن في مكان آخر.

وما يصح على شعوب ذات ثقافات مختلفة، أو ذات عناصر ثقافية مشتركة، يصح على جماعات ذات ثقافات فرعية مختلفة في المجتمع نفسه. ولبنان مثال على ذلك. لقد شهد لبنان حرباً امتدت خمس عشرة سنة كان أبرز معالمها الصراع بين المسيحيين والمسلمين. لكن خلال هذه الحرب لم يرفع شعار ديني واحد، ولا تناهى إلى أحد أن المقاتلين كانوا أساساً من المؤمنين أو المتدينين الممارسين. لذلك استعمل مصطلح آخر في وصف تلك الحرب: الطائفية. والطائفية تعني استنفار المنتسبين إلى دين معين (بغض النظر عن درجة تدينهم) دفاعاً عن حصتهم في السلطة وفي توزيع الثروات والمغانم. ومعظم أمراء الحرب كانوا من غير الموصوفين بالتدين. الطائفية أساسها "العصبية" أو النعرة لذوي القربى والرحم وأهل الملة، ومن «لبس جلدة العصبية» منهم على ما يقول ابن خلدون. ولا يغير في الجوهر السياسي لهذه الحرب أنها شهدت فصولاً من القتل "على الهوية" (الدينية) أو على حتى على الاستعمال اللغوي (لفظ كلمة بندورة مثلاً أو غيرها).

لكن في الحرب اللبنانية، كما في الصراع العالمي، ثمة مكانة للثقافة (والدين ضمناً) تتمثل في التعبئة "الداخلية". لا تستطيع القوى الاجتماعية الصاعدة التي تقود النزاع ضد جماعة أخرى أو دولة أخرى أن تقوم بعملها من غير وقود. وهذا الوقود يؤتى به من الثقافة. الحرب بحاجة إلى بشر، وهي لا تتم رغماً عنهم، ولا خفية عنهم. يجب أن يقبل البشر على الحرب «من تلقاء أنفسهم». لذلك تتخذ القوى المسيّرة للصراع اللغة والمعتقد الديني وأنماط العيش والقيم مطية لدفع العامة إلى التماهي معها من خلال عملية تحوير

متراكمة من الهوية (الثقافية) إلى الأغراض السياسية. ولكي تتم عملية التحوير هذه فإنها تحتاج إلى الأيديولوجيا.

يعرّف ريمون بودون عالم الاجتماع الفرنسي الأيديولوجيا بأنها تحويل لنظرية فكرية أو لمعتقد إلى خطاب مبسّط وأفكار مسبقة. ويجري نشر هذا الخطاب وتداوله على نطاق واسع وفي شتى ثنايا الحياة الاجتماعية للبشر، لكي يصبح (الخطاب) مُسيراً لسلوكهم السياسي. فيصبحون مستعدين للاقتراع الكثيف والاعتصام والتظاهر والعصيان والتضحية بالذات والمشاركة في الحروب. وبهذا المعنى ليست الأيديولوجيا مقتصرة على الأحزاب السياسية، ولا هي مقتصرة على الأحزاب الشيوعية، كما تشيع في الأدبيات السياسية الأميركية. بل أن تشييع هذه الفكرة هو أيديولوجيا بذاته.

ميزة الأيديولوجيا أنها تحول الأجندة السياسية للقوى ذات المصلحة في إعلان الصراع والحرب إلى أجندة شعبية. وهي تتسلل من أجل ذلك في الثقافة بكافة عناصرها، وأول هذه العناصر الدين. إن الاستخدام السياسي للأديان، تحت وطأة الأيديولوجيا له أربع ميزات. أولها، أن الدين يسمح بمخاطبة كل "الرعية"، ولا يقتصر على المحازبين. وتتم هذه المخاطبة عبر كافة مناحي الثقافة من طقوس الولادة والزواج والوفاة إلى العادات والتقاليد والقيم واللغة، وبحيث يظهر «العدو» وكأنه يهدد الثقافة بذاتها. وثانيها، أن الدين محافظ بطبعه. لذلك تجد الأيديولوجيا في رجاله (رجال الدين) غلاة يمكن الاتكال عليهم. وثالثها، أن أمكنة العبادة تصبح وكالات أساسية في الترويج والتعبئة بصورة صريحة أو ضمنية. ورابعها، أنها بواسطته تخاطب البالغين والصغار معاً، ما يسمح بتأمين استدامة الأيديولوجيا لدى أكثر من جيل. وفي مثل هذه السياق لا يصح النظر إلى الدين كنص ولا كمجموعة قيم مشتركة عبر العالم، ولا كلاهوت أو فقه أو ما شاكل، بل باعتباره مطية ناجعة في تجذير الموقف السياسي للقادة في ثنايا المجتمع.

لقد كتب جون دين، الذي كان مستشاراً قانونياً في البيت الأبيض في عهد نيكسون والوجه الأبرز في الكشف عن فضيحة ووترغيت، كتب يقول أنه توقّع عندما نشر لأول مرة كتابه "أسوأ من ووترغيت: الرئاسة السرية لجورج بوش" (2004) ، أن الأميركيين لن يقترعوا مجدداً لبوش، وذلك لكثرة الادلة على نفاق هذا الرجل. وقد فوجىء، كما يقول في مقدمة

الطبعة الثانية للكتاب نفسه أنه حصل العكس. والسبب أن «الحقائق» المتداولة حول بوش لم تصل إلى جمهور عريض يتعرض لضخ أيديولوجي كثيف، في وقت تعلن فيه إدارته الحرب على الإرهاب في أفغانستان والعراق، وتحذّر من خطر عمليات محتملة للقاعدة. ربما لم يتلق رئيس أميركي سابقاً هذا القدر من النقد والهزء كما تعرض بوش. ورغم ذلك كانت صناديق الاقتراع تجدد له، وكانت شرفات المنازل في أميركا تعلق هذا القدر من الأعلام الأميركية دلالة على تأييد الناس له ولسياساته الدولية.

الأيديولوجيا تصم الآذان أيضاً وتحجب النظر. ولم يكن انتشار الظاهرة الدينية بكثافة في المجتمع الأميركي في السنوات الأخيرة، والتي شكلت قاعدة صلبة لإعادة انتخاب بوش، السبب الوحيد لسطوة الأيديولوجيا. بل دُعمت بالتحكم بوسائل الإعلام، وهي الوسيلة الفعالة على المستوى الجماهيري العام في طمس حقائق والمبالغة في أخرى. وهذا أسلوب تعتمده في أميركا قوى سياسية ذات أعماق متعددة اقتصادية وعسكرية ودينية، وتستخدم مفهومي الخير والشر كمفتاح لأيديولوجيتها السياسية. وعندما نشر جون دين كتاباً جديداً في العام 2006 بعنوان «محافظون من دون ضمير» وصف فيه المحافظين الاجتماعيين والمحافظين الجدد بأنهم متسلطين وغير عقلانيين ولا أخلاقيين.

أما في إيران، فقد كتب فوكو يقول عن الثورة الخمينية، عند انطلاقها، أنها «سياسة روحانية» حركت ملايين البشر في مواجهة الشاه وحلفائه الأميركيين. وقال لمنتقديه اليساريين أنه لا يصح أن نطبّق على الثورة الإيرانية المفهوم «الحديث» أو «الغربي» للثورة. ولا أدري ما إذا كان فوكو سيقول لو عاش ما بعد العام 1984 وشهد ملايين الأصوات تصب لبوش، بأنه لا يصح أيضاً أن نطبّق المفهوم «القديم» للهيمنة الرأسمالية على أميركا اليوم.

وجهة نظر

مبادئ السياسة الخارجية الأميركية

بروفسور
ميشال ج.نعمة

هل تعتمد سياسة أميركا الخارجيّة القيم المسيحية أم المبادئ الرأسمالية؟هل ينطبق النموذج الاقتصادي للنظام الرأسمالي الاميركي على القيم المسيحية؟

تنبع أهمية الاجابة على هذا السؤال مما نلاحظه هذه الأيام من هرولة بعض الكتاب نحو تفسيرات أيديولوجية تختلط فيها مبادئ وقيم المسيحية والإسلام بمفاهيم أساسية في صلب سياسات اقتصادية ورأسمالية تتحكم بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة ومعظم دول العرب. يتم هذا الخلط دون أي تبصر بالعواقب التي قد لا تحتملها مجتمعاتنا ذات الأغلبيّة الفقيرة والمتميّزة بالتعايش الإسلامي المسيحي. وبداية وكما هو معروف للمثقفين، فان الرأسمالية المتحكمة في السياسة الخارجية تقوم على مبادئ أساسية بسيطة تتمثل في فتح الأسواق الدولية والمسيطر عليها وتشجيع المنافسة الحرة بين الشركات، وبهذا يضمن الغرب أكبر ربح ممكن.

تعمل سياسة أميركا الخارجية والتي تعتمد على المبادئ الرأسمالية، على حصر التدخل المباشر من قبل الدولة في شؤون الأفراد الاقتصادية وذلك من خلال إضعاف أدوات الحكومات في المناطق النامية.

نجح النظام الاقتصادي الرأسمالي في الغرب ومؤخراً عبر الولايات المتحدة، في تحقيق أهداف ملحوظة بتحويل المجتمعات كافة الى أسواق حرة، ولكنه لم ينجح تماماً في فصل تدخل

الدولة التي لها طابع إسلامي. تنظر الأنظمة الاسلامية وبعض المثقفين إلى النشاط المتواصل الذي تقوم به الولايات المتحدة في ضرب أدوات التحكم في السوق الاقتصادية الحرة على أنه هجمة مسيحية متطرفة على قيم إسلامية اجتماعية وسبل حياتية اعتاد عليها سكان منطقة الشرق الاوسط. وقد ذهب البعض في تحليلاته الى درجة خطيرة بالقول بأن الاستراتيجيات السياسية للغرب، وخصوصاً في الشؤون الخارجية، هي أقنعة لصراع حضارات تتنافس فيها القيم الاسلامية والمسيحية. الحقيقة أن الأسس التي عليها بنيت كل القيم المسيحية والإسلامية هي واحدة، اما الصراعات فيها فصراعات مصالح. فكما أن الغرب انقسم على نفسه مرات وأقدمت مجموعات مسيحية منه على شنّ حروب ضد مجموعات مسيحية أخرى، كذلك فعل المسلمون على اختلاف تجمعاتهم.

الصراع الغربي الشرق اوسطي ليس على القيم التي تتمثل بالخلفية والعلاقات العائلية ومفهوم ما هو مقبول اجتماعياً أو غير مقبول. بل هو على مصالح اقتصادية وسياسية متعلقة بأسس النظام الرأسمالي الذي يتيحه التنافس الاقتصادي الذي يؤدي بدوره إلى التناحر السياسي. وفي هذا السياق فإن التناحر السياسي في الشرق الأوسط هو تناحر للسيطرة على أدوات الضغط في السوق الحرة، خصوصاً وأن البترول كسلعة اساسية في اقتصاد جميع الدول، بات المؤشر الأول الذي على أهميته يتم تقويم معدلات ومؤشرات النمو وتحديد الأسعار على أساسها.

وفي هذا السياق أيضاً فالتنافس على بناء قدرات عسكرية مع ما يتبعها من خطط لتجاوز القدرة العسكرية التقليدية، هو أيضاً وجه من وجوه الصراع على مفاصل الأدوات الاقتصادية.

والخلاصة أن بعض الشتول لا تصلح للزرع في كل مكان وتحت كل مناخ. ومثلها نظام الاقتصاد الرأسمالي. ففي مناخ الشرق الأوسط ينجح بعض أسس الرأسمالية ولا تنجح كلها. ولا علاقة للقيم الدينية، مسيحية كانت أم إسلامية، بذلك على الإطلاق.

المياه: عامل إستراتيجي في الصراع العربي-الإسرائيلي

د. وليد عربيد*

في العام 2001 أعدت منظمتا الأونيسكو والصليب الأخضر الدولي برنامجاً تحت عنوان "من الأزمنة المحتملة إلى التعاون المحتمل"، وكان هذا من أجل دعم السلام من خلال دمج حلول تعاون بين الدول ومختلف الأطراف المعنية في ما يتعلق بالنزاعات في الشرق الأوسط حول المياه. الواقع أنه يمكن اعتبار إدارة الموارد المائية عامل تعاون وسلام أكثر من كونها رهاناً جيو-ستراتيجياً مؤدياً إلى النزاع المسلح. فالاعتقاد السائد حالياً لدى كثيرين من المحللين في الشرق الأوسط هو أن مشكلة المياه ستكون أحد أسباب الخلافات في المنطقة خلال القرن الواحد والعشرين، وأن غالبية دول المنطقة ستعاني مشكلة قلة المياه. ومعروف أن مسألة المياه بدأت تتخذ أهمية استراتيجية كبيرة بسبب ارتباطها المباشر بمصير مختلف شعوب المنطقة، وبروزها كعامل أساسي قد يساهم في إعادة خلط

* أستاذ تاريخ العلاقات الدولية في الجامعة اللبنانية

الأوراق وإعطاء دفع جديد لخطر المواجهة والحرب.

ويتمحور هذا العامل على أن الشرق الأوسط في حاجة دائمة إلى المياه، خصوصاً منه دول الخليج، ويعود ذلك إلى التضخُّم السكاني الكبير والتطور الصناعي السريع الذي يسبب التلوث ويتطلب كثيراً من المياه لتفادي انعكاساته. وفي هذا الصدد كتبت مجلة "انترناشيونال ميدل إيست" الأميركية مؤخرًا: "إن مسألة المياه ستحتل مكانة مهمة إلى جانب البترول على الصعيد الجيو-سياسي في منطقة الشرق الأوسط، حيث أن السيطرة على منابع المياه كفيلة بتغيير موازين القوى الاستراتيجية، ما يشجع الدول على إقامة تحالفات بينها قد تصبح حاسمة في الصراع العربي-الإسرائيلي"[1]. والغريب أن قلة من المراقبين والمسؤولين العرب بدأوا يتحسّبون لهذا الخطر الذي لمسه بعضهم منذ فترة بعيدة، ومن هؤلاء، وربما في مقدمهم، الزعيم اللبناني الراحل ريمون إده[2] الذي كان يطالب الدول الكبرى والهيئات الدولية بالضغط على إسرائيل لمنعها من سرقة مياه جنوب لبنان. فهل حقاً أصبحت مسألة المياه بمستوى أهمية البترول في الشرق الأوسط؟

الجواب على ذلك يتطلَّب مراجعة للخريطة المائية، وللانعكاسات الجيوبوليتيكية المترتبة عليها في المنطقة. إن الأهمية التي تكتسبها قضية المياه في الشرق الأوسط تجعلها تشكل جزءاً من الملف الأشمل المتعلق بإدارة شؤون الموارد والثروات الطبيعية في المنطقة. وتأخذ هذه القضية أهمية متزايدة وأبعاداً أكثر تأثيراً نتيجة الضغط الديموغرافي المتزايد والناتج عن دمج عنصرين مؤثرين هما الهجرة اليهودية إلى إسرائيل والتزايد السكاني في المجتمع العربي. وقد دقَّ خبراء من جامعة بنسلفانيا ناقوس الخطر العام 1980 حين أشاروا إلى

أنه في أواخر القرن العشرين تكون كل من الأردن وإسرائيل والضفة الغربية المحتلة قد استهلكت كل موارد المياه في حال حصول تغير جذري في آلية استهلاكها. وفي 26 حزيران 1990 شرح ثلاثة خبراء من جامعات بنسلفانيا ويرنيسيفو وميتشيغان، وعلى رأسهم البروفسور توماس ناف، مسألة المياه مؤكدين بذلك على خطورتها الكبرى في المنطقة.

ومنذ ذلك الحين، لم تتغيَّر الأوضاع، لا بل على العكس، فهي فرضت نفسها على طاولة المفاوضين الإسرائيليين والعرب. إن لملف الأطماع الصهيونية في المياه العربية تداعيات كبيرة على الأمن العربي المائي بصفة خاصة وعلى الأمن القومي بصفة عامة. فالماء من القضايا الخطيرة التي تواجه العالم العربي وخصوصاً في ظل عدم التوافق بين عرض الماء المتناقص من ناحية، وتزايد الطلب عليه من ناحية أخرى[3]. ويتعرّض الكيان الصهيوني للأزمة المائية ذاتها كونه يحتل أراضي عربية، وتتزايد حاجته إلى المياه مع اتساع رقعته الجغرافية الاحتلالية وارتفاع عدد مشاريعه التنموية في مجالي الصناعة والزراعة، وسعيه الدائم لتخضير صحراء النقب، إلى جانب الزيادة المتوقعة في عدد المستوطنين المهاجرين إلى فلسطين المحتلة والمقدَّر أن يصل إلى أكثر من 6,4 ملايين مستوطن بحلول العام2020. ويعتمد الكيان الصهيوني في تلبية حاجاته المائية على سرقة المياه العربية، سواء من الأراضي المحتلة (فلسطين والجولان) أو من الأراضي العربية المجاورة أي سوريا ولبنان والأردن ومصر. ويظل الحلم بجعل الصحراء مزهرة مبدأ إسرائيلياً بارزاً، حتى عندما تتراجع الحاجة إلى المؤسسات الزراعية. ولقد عملت الهجرة المتزايدة على تعزيز الصفة

اليهودية للدولة، وظلت مسألة المياه على ارتباط وثيق بالمصالح الزراعية، وأسباب الري على الرغم من تراجع أهميتها الاجتماعية والاقتصادية والاستنزاف المفاجئ لموارد المياه الطبيعية. لذلك أصدرت لجنة برلمانية حول الإدارة الكارثية لموارد المياه في إسرائيل قرارًا العام 2002 بإقصاء مياه الري عن مجريات تحقيقاتها وذلك لأن حصتها من المياه كانت "سياسية". فالشك في مسألة مياه الري يعادل الشك بالدولة نفسها. ومن دون ما يكفي من المياه لن تصبح إسرائيل محط اجتذاب للمهاجرين الجدد من البلدان الغربية، ومن دون هجرة اليهود ستخسر الدولة العبرية أحد أبرز مقومات استمرارها. من أجل كل ذلك أصبح ضمان موارد المياه في المستقبل عاملاً استراتيجيًا بالغ الأهمية لإسرائيل.

المياه عامل استراتيجي في الشرق الأوسط:

إن مسألة المياه، بغض النظر عن الجانب النظري، تشكِّل مشكلة واقعية. ذلك أنه منذ بدء المفاوضات الإسرائيلية العربية في مدريد في شهر تشرين الثاني /نوفمبر العام 1990 كان المفاوضون، وخصوصًا ممثلو إسرائيل، يؤكدون على أولوية الأبحاث التقنية ومنها مشكلة المياه، غير أن سوريا أكدت على ضرورة إجراء تسوية حقوقية دولية بادئ ذي بدء بالنسبة إلى المعضلات الثنائية القائمة[4]. ومن الواضح أن مسألة المياه تشكل تحدياً استراتيجياً يتعلق بالأمن الوطني، عدا أنه يشكِّل عدة تحديات اقتصادية وجيو-سياسية. فهل إن مسألة اقتسام المياه في الشرق الأوسط تشكل سبباً لنزاعات جديدة؟

على الرغم من الاعترافات المتبادلة بين الفلسطينيين والإسرائيليين بعد مجابهات نصف قرن، فإن الاتفاق الموّقع بين ياسر

عرفات وإسحق رابين في 13 أيلول / سبتمبر العام 1993 في واشنطن شكّل بحد ذاته حدثًا تاريخيًا. فعلى هذا الأساس هل يمكننا أن نطرح أهمية المياه كرهان حيوي في مسيرة السلام؟ إن دراستنا تنحصر بتوضيح هذه المسألة في إطاري الدراسة والتحذير. لقد اجتزنا الخطوة الأولى ونحن نحاول دراسة الخلافات شتى حول مسألة المياه مهما كانت معقدة.

ومن الملاحظ أن العالم يتجنب بحث مسألة المياه في الصراع العربي-الإسرائيلي بعمق، بينما هي ماثلة في كل مجالات الجدل الاستراتيجي في الشرق الأوسط.

وقد وصل الأمر بالمجلة الفرنسية «لفنمان دو جودي» إلى حد القول: «إن المياه هي القنبلة الموقوتة في الشرق الأوسط»[5]. وقد نضيف أيضاً تصريح الوزير الإسرائيلي للشؤون الخارجية شيمون بيريز حيث أكّد على أن أزمة المياه بين دول المنطقة "لها من الأهمية أكثر مما للنفط من أهمية"[6]، ناهيك عن قول الرئيس المصري السابق أنور السادات بعد إبرام اتفاقيات كامب ديفيد: «من المياه المقدسة إلى المدينة المقدسة: مياه النيل لمدينة القدس»[7].

إن المياه هي رمز الثروة والورقة الرابحة اقتصاديًا وسياسيًا، والرهان المائي قد حلّ الرهان النفطي سواء في الحلقات السياسية الاستراتيجية أو في المخطط المستقبلي الموضوع من قبل دارسي المستقبل. إن العوامل الاقتصادية للنزاع العربي-الإسرائيلي تخضع لمباحثات سياسية طويلة. ولكن بحسب "توماس ستوفر" فإن العوائق الاقتصادية أمام كل تسوية سلمية جماعية مهما كانت ليست بأقل صعوبة من العوائق السياسية، لأن السلم بالنسبة إلى جميع الفرقاء في

النزاع لا يكلف الأراضي وحُسب، بل تفرضه أيضاً التزامات على حساب المكاسب الاقتصادية الحاصلة نتيجة لحالة الحرب وبشكل خاص في حقل المياه. يجب إذن دراسة الوضع الحالي في إسرائيل وما ستؤول اليه النتائج المحتملة إذا استمرت حالة الحرب.

وفي الدراسات الإسرائيلية يبدو أن تحسين مستوى العيش وبناء المستوطنات يحتّم تأمين زيادة في المياه بمقدار 600 مليون متر مكعب كل سنة. فإذا تعثّر الحصول على ذلك فيكون من الضروري تأمين ثلثه على حساب المشاريع الزراعية، ما يؤدي إلى أزمة اقتصادية واجتماعية بغض النظر عن الأضرار التي تحصل بفعل برنامج التوزيع السكاني. يتعيَّن إذن على إسرائيل مواجهة نقص في المياه يزداد مع ازدياد التوسع الزراعي في النقب والتوسع الصناعي وسياسة الاستيطان في الضفة الغربية وفي إسرائيل نفسها، في الوقت الذي لا توجد فيه موارد مائية احتياطية في المناطق الإسرائيلية الأخرى. وأما في ما يتعلق بالأساليب الحديثة للحصول على المياه، مثل إزالة ملوحة مياه البحر أو معالجة المياه المستعملة، فإن ذلك مكلف جداً. لذلك فإن إسرائيل مستعدة لاستثمار عدة مليارات من الدولارات من أجل خلق موارد إضافية للمياه لصالح قطاعات أخرى في المجتمع، ولا سيما العائلات، من أجل إبقاء المثال الصهيوني حياً. إن إسرائيل مستمرة في إحكام السيطرة على موارد المياه الطبيعية التي تمتلكها حاليًا. وحيث أن أكثر من ثلث المياه المستهلكة اليوم في الدولة العبرية تنبع من منابع موجودة في الأراضي العربية المحتلة، ولا سيما الضفة الغربية والجولان، فسوف ينتج عن هذه السياسة نزاعات من المؤكد ان تؤدي إلى مجابهات عسكرية.

أمام هذا الواقع، ما هي الوسائل التي يمكن من خلالها منع حدوث نقص مأسوي بالماء في إسرائيل؟ إن الجواب الصحيح على ذلك يكون في أن نستعرض سياسة إسرائيل الاستراتيجية في هذا المضمار.

المياه استراتيجية صهيونية:

قبل إنشاء دولة إسرائيل في فلسطين العام 1948، فكّر المسؤولون الصهاينة بتأمين المياه للدولة العبرية المقبلة. ففي المنظار الاستراتيجي الطويل الأمد، كتب رئيس المنظمة الصهيونية العالمية، حاييم وايزمن، إلى رئيس الوزراء طالباً إليه توسيع الحدود الشمالية لفلسطين حتى تشمل كل مصادر المياه، وبعبارة أخرى ترسيم الحدود الفلسطينية ليس على أساس الاعتبارات الدينية والتاريخية فحسب، بل على أساس الاعتبارات المائية أيضاً.

كذلك يجب أن نتذكر أنه العام 1919، وفي أثناء مؤتمر باريس، طالب وايزمن أن تشمل حدود فلسطين الشمالية جبل الشيخ وموارد مياه نهري الأردن والليطاني. وبموجب هذا المخطط تكون حدود فلسطين في القسم الشمالي قد دخلت في الأراضي اللبنانية 25 ميلاً، وكذلك في الأراضي السورية، وذلك من أجل السيطرة على مرتفعات الجولان ومنطقة حوض اليرموك. وهذا يفسر توطين اليهود شمال فلسطين حيث يتوافر 85٪ من احتياطي المياه.(8)

والعام 1921، حصلت الحركة الصهيونية من الدولة الحامية، بريطانيا، على إذن بإقامة مشروع كهربائي مائي لاستثمار مياه الأردن واليرموك وبحيرة طبرية. والعام 1936 أسست الوكالة اليهودية بالتعاون مع اتحاد العمال الصهيونيين، شركة ميكوروث من أجل تحقيق مشاريع مائية في فلسطين. ولم تتوقف الاستراتيجية الصهيونية

عند هذا الحد، فمن أجل تحفيز مخطط مائي واسع يصلح لمستقبل الدولة العبرية، استدعت المنظمة الصهيونية المهندس الزراعي "وولتر كلابي" الذي نشر العام 1944 اقتراحاته في مؤلف تحت عنوان «فلسطين أرض المياه».(9)

إن وجهة نظر المهندس الزراعي الأميركي «لودرميلك» تركّزت على تنظيم وادي الأردن. ومثل ذلك يفترض أولاً استثمار مياه أنهار الأردن واليرموك وبانياس والحاصباني والزرقة لريّ حوض الأردن الذي يمكن أن يستوعب 4 ملايين مهاجر يهودي لاحقاً. ومن جهة أخرى، تركز الخطة على تأمين الطاقة بأقل كلفة ممكنة، وذلك عبر فتح قناة تصل بين البحر المتوسط والبحر الميت وتسمح بتحقيق المشاريع المائية (نهر الأردن يقع تحت مستوى البحر). وقد تطورت فكرة هذه القناة وسوف تدّشن تحت عنوان «قناة المتوسط والميت».

ومنذ العام 1948 تبنت إسرائيل سياسة تأمين مجمل مواردها المائية بمساعدة مهندس أميركي يدعى «جون كوتون» الذي أصبح مستشاراً لدى الحكومة الإسرائيلية بين العامين 1951 و1956، حين بدأت إسرائيل بفتح قناة التحويل بالقرب من الحدود السورية، وعندئذٍ بدأت سورية تعارض بسرعة، ونشرت فرقاً عسكرية على حدودها. ولاحتواء هذه الأزمة التي أصبحت استراتيجية وحيوية للبلدين، سارعت الولايات المتحدة من خلال رئيسها "إيزنهاور" بإرسال مستشار الرئيس إلى المنطقة المدعو "إيريك جونستون" الذي اقترح خطة استثمار محلية لنهر الاردن بين البلدين حيث يمتد شاطئ النهر، وفق مخطط عمل "شارل ماين". وقد تقبّل الأفرقاء المعنيون المشروع من وجهة النظر التقنية، غير أنهم رفضوا الخطة السياسية والاستراتيجية. وقد طُوي

مشروع "جونستون" وأُغلق ملف المفاوضات المائية من دون حل الخلاف بين البلدان الثلاثة ذات العلاقة، وكان ذلك إثر العدوان الثلاثي من جانب إسرائيل وفرنسا وإنكلترا على مصر العام 1956. غير أن إسرائيل تابعت مشاريعها على نهر الأردن بمحاذاة حدود المملكة الهاشمية، حيث تم البدء بتنفيذ قناة الغور، وهي أول مرحلة من المشروع.

لقد شكّل النزاع العربي الإسرائيلي دائماً اختباراً جيداً للمواجهة بين الشرق والغرب. فالنزاع المسلّح صار حتمياً بين الدول العربية وإسرائيل. ومن حوادث بسيطة أو أزمة سياسية تنشأ أزمة تتطوَّر حتى التهديد بالحرب التي لا يمكن لأحد أن يسيطر عليها. فإذا تتبعنا الأحداث التي سبقت الحرب الإسرائيلية العربية الثالثة العام 1967، والتي توصف بحرب الستة أيام، ستصدمنا المفارقات بين هذه الأحداث والنتائج المأسوية التي أدت إليها. إن كل شيء كان مهيأ للتسارع بالتوازي مع قضية مياه الأردن بعد أن رفضت الدول العربية مشروع جونستون. وفي الوقت الذي تتصاعد الاحتجاجات فيه لدى هيئة الأمم ضد إسرائيل للأعمال التي قامت بها العام 1960، وضعت الجامعة العربية مشروعاً لاستثمار روافد نهر الأردن لمصلحة ثلاثة بلدان عربية هي الأردن وسورية ولبنان.

في العام 1964، بعد أن أنجزت إسرائيل حبس المياه، تهيأت لتشغيل آلات الضخ. وكان هذا العمل في مفهوم البلاد العربية عملاً عدوانيًا لا يمكنها السكوت عليه. وسرعان ما استدعى جمال عبد الناصر، الزعيم العربي الذي لم يكن له منازع آنذاك، رؤساء الدول العربية إلى القاهرة. وشكّلت هذه الدعوة الأولى انطلاقة لسلسلة أبحاث

القمة التي اجتمعت في القاهرة من 13 إلى 16 كانون الثاني/يناير العام 1964. أما قضية مياه نهر الأردن فشكلت تحدياً لدى عبد الناصر لا يقل أهمية عن بناء سد أسوان في العام 1960.

وفي البيان النهائي لقمة القاهرة، اكتفى رؤساء الحكومات العربية بالتأكيد مجدداً وبقوة على المقررات المتخذة سابقًا، تلك التي كانت تلحظ بالدرجة الأولى ما يأتي:

- تأليف قيادة موحدة تحت سلطة المشير المصري علي علي عامر.
- تنفيذ مخطط تحويل روافد نهر الأردن تحت قيادة موحدة.
- إنشاء «كيان فلسطيني».

وعلى هذا الأساس، كتب «سيمون جارجي» ما يلي: "لم تكن الفكرة عدائية في اجتماع قمة القاهرة. إن تحويل روافد الأردن من شأنه إذن أن يكون عامل إنذار للغربيين ولإسرائيل على حد سواء. وبكل تأكيد كانوا يأملون في أوساط الجامعة بأن كل شيء سيكون من شأنه محاولة منع العرب من وضع مشاريعهم قيد التنفيذ".(10)

غير أن الرؤساء العرب لم يدخلوا في حسابهم ردود الفعل التي ستنتج عن هذه التصاميم، سواء على الصعيد الدولي أو العربي. ووفق صحيفة "جيروزاليم بوست": سيرتفع الصوت إذ يصرح رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق «ليفي أشكول» في 20 كانون الثاني/يناير العام 1964 أن الحكومة ستعارض كل محاولة من قبل العرب لتحويل روافد الأردن. وما إن كشف النقاب عن هذا التهديد حتى أجاب عنه بتاريخ 21 كانون الثاني/يناير من العام نفسه الوزير الأميركي المساعد أليكسيس جونسون بقوله: «إن الحكومة الأميركية لن تتخذ موقفاً حيادياً إذا وقعت اعتداءات في الشرق الأوسط». وتدخَّل الاتحاد السوفياتي بدوره

عند إعلان المخطط الإسرائيلي بشأن تحويل مياه الأردن الذي يصيب البلاد العربية بأضرار فادحة مثل سورية والأردن. وقد اتهمت موسكو إسرائيل والولايات المتحدة بالتحضير لاعتداء عسكري شبيه باعتداء 1956».(11)

إن مؤتمر القمة الثاني المنعقد في الإسكندرية من 5 إلى 11 أيلول من السنة نفسها أظهر الهوة الفاصلة بين الرغبات الحقيقية. فعلى الصعيد التقني توقعت توصيات الخبراء التحويل الفعلي لروافد الأردن، الحاصباني والوزاني في لبنان وسوريا واليرموك في الأردن.

ولقد أعلنت الوفود وقتئذٍ عن الصعوبات القائمة في وجه تنفيذ هذه المشاريع، واحتج يومها الرئيس اللبناني شارل حلو بكل صراحة بأن مثل هذا التحويل قد يؤدي إلى حرب في وقت لن تكون الجيوش العربية مستعدة فيه للدخول في حرب.

وبكل تأكيد، فإن النزاع حول مياه نهري الأردن واليرموك كان السبب الرئيس لحرب الأيام الستة. وبالفعل تمثل المياه مظهرًا رئيسًا للقضية الفلسطينية وللنزاع المستقبلي حول الأراضي العربية المحتلة. وطالما أن استراتيجية الردع الإسرائيلية ترتكز على مفهوم «الضربة الاحترازية»، فكل تحرك عربي ضد إسرائيل مثل التغيير الاقتصادي والعسكري والخطر البحري، وحرمانها موارد المياه ... يعتبر كإعلان حرب في المفهوم الإسرائيلي.

ويجدر بالإشارة أن المياه تدخل ضمن مسلمات الاستراتيجية الإسرائيلية العسكرية. وهذا ما تؤكده الهجمات الجوية ضد منشآت المياه الأردنية والسورية التي وقعت في نيسان/أبريل وأيار/مايو العام 1967. وحرب الستة أيام كانت من دون أدنى ريب، حرب مياه. لقد

قدمت هذه الحرب إلى الدولة العبرية فرصة تاريخية لتضع حداً للمشاريع العربية، وبالمقابل لتحقيق المشروع الصهيوني. وتمكّنت إسرائيل في هذه الحرب من السيطرة على المناطق الاستراتيجية التي ينبغي أن تضمن لها الأمن المائي. إن مشكلة المياه ستشكل حجر عثرة في أيّ تسوية مستقبلية. لذا فإن الصهاينة طالبوا صراحة بعد صدور وعد بلفور بأن يمتد احتلالهم حتى نهر الليطاني في لبنان ليتسنّى لهم السيطرة على مياه هذا النهر. وهم سعوا كذلك إلى الاستيلاء على مختلف الأراضي العربية التي تقوم فيها مصادر المياه المجاورة لحدودهم، وعملوا على ما يأتي:

أ. الاستيلاء على مياه نهر الأردن بعد تحويل مجراه العام 1964، وضخ حوالى 450 مليون متر مكعب من مياهه إلى صحراء النقب والجزء الجنوبي من الساحل الفلسطيني، وكان تحويل روافد هذا النهر الدافع الأساسي لحرب العام 1967 بنظرنا.

ب. احتلال هضبة الجولان السورية بهدف السيطرة على مصادر المياه وعلى الأراضي الخصبة في تلك المنطقة، وتؤمن هذه المياه 22٪ من الاحتياجات المائية للكيان الصهيوني.

ج. احتلال الجنوب اللبناني العام 1982 بهدف الاستيلاء على المياه اللبنانية التي تغذي مياه نهر الأردن وبحيرة طبرية التي تؤمن مياه الشرب والري للعديد من المستوطنات الصهيونية.

د. منع لبنان من استغلال مياه نهر الحاصباني العام 1965 والعمل على سرقة 157 مليون متر مكعب من المياه سنويًا منه. وقام جيش الاحتلال الصهيوني بقصف المعدات التي أعدتها الدولة اللبنانية يومذاك لاستثمار مياه نهر الحاصباني. وفي العام 2002 هدد شارون بشن حرب

ضد لبنان إذا حاول استغلال مياه نهر الوزاني.[12]

المياه: سلاح جيو-ستراتيجي

على صعيد التموين بالمياه أصبح الإسرائيليون أسياد المنطقة بعد حرب 1967. إن معضلة توزيع الموارد المائية بين الدولة العبرية وجيرانها هي دون شك معضلة معقدة يصعب حلها. ففي غياب تشريع دولي محدد، فإن كل اتفاق يتطلب بعض التعاون، ومن الصعب التوصل إلى هذا التعاون في حال جهل حدود الشبكة المائية. يمكن أن نقرأ للكاتبة الفرنسية "فرنسواز شيبو" في صحيفة «لوموند» ما يلي: «إن وضع مختلف البلاد في هذا الجزء من الشرق الأوسط غير المتجانس، فاللبنانيون والسوريون غير متأثرين في الوقت الحاضر بنقص المياه، إلا أنه من الواضح أن الضفة الغربية من الأردن، والجولان وجنوبي لبنان المحتل من قبل إسرائيل، تمثل مناطق ذات أهمية حيوية لهذا البلد (تعني إسرائيل)».[13]

فهل يجب أن نذكر بأن 67٪ من استهلاك إسرائيل من المياه يأتي من خارج حدود العام 1948 (35٪ من الضفة الغربية في الأردن ومن روافد نهر الأردن و32٪ من هضبة الجولان المحتلة)؟

فإذا ما تم احتلال هذه الهضبة الغنية بالمياه، بما فيه جزء من لبنان، تكون إسرائيل أمنت السيادة على ثلاثة عناصر تؤلف المجرى العالي لنهر الأردن، أي على نهري الحاصباني في لبنان، وبانياس في سوريا، وعلى ينابيع دان في إسرائيل وكذلك الأحواض الجوفية الواقعة في الضفة الغربية.

إن أولى مقولات الدولة العبرية غداة احتلال هذه المنطقة، بعد حرب 1967، كانت تتلخَّص بأن المياه هي مورد استراتيجي تحت السيطرة

العسكرية. ومنذ هذا التاريخ رأى الفلسطينيون أنه بات محظورًا عليهم حفر آبار، فانخفضت نسبة الأراضي المروية في الضفة الغربية من 27٪ قبل 1967 إلى 7٪ في اليوم الحاضر.

وبهذا الخصوص كتب المعلق العسكري الإسرائيلي زئيف شيف ما يلي: «على إسرائيل عدم قبول أي انسحاب من الضفة الغربية، وعلى خبراء المياه أن يضطلعوا بدورهم القاطع في تحديد حدود إسرائيل النهائية»(14).

ومقابل ذلك فإن ضمّ الجولان إلى إسرائيل في 14 أيلول العام 1981، يقدم فائدة مائية استراتيجية مزدوجة. فقد أعلن الرئيس السوري الراحل أنه «حتى إذا اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل، فإن سوريا لا يمكنها قبول ذلك». وجواباً على هذا التصريح، قدّر رئيس الوزراء الأسبق إسحق شامير، أن الإسرائيليين لا يمكنهم إعادة الجولان إلى سورية، معلنًا أن إسرائيل قررت ترجمة موقفها بقرار قضائي(15).

إن احتلال مرتفعات الجولان يسمح لإسرائيل بالسيطرة على مصادر مياه روافد أنهار الأردن الحاصباني وبانياس، التي تساهم في ثلثي منسوب النهر، بتقديم ما يقارب 12 مليون متر مكعب في السنة، وزيادة على ذلك، فاعتباراً من جنوب الجولان يمكن التحكم تماماً ببحيرة طبرية التي تقدم ربع المياه التي تستهلكها إسرائيل. وأخيراً فإن هضبة الجولان تؤمن السيطرة على نصف شواطئ اليرموك.

والمنطقة الأخرى الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية هي الضفة الغربية حيث تكثر الأمطار فوق التلال فتكون المورد الرئيس للمياه الجوفية الفلسطينية.

وإلى الجولان والضفة الغربية، هناك أيضا قطاع غزة. إن الحالة في غزة

حيث يتجمع أكثر من مليون فلسطيني فوق شريط ضيق مساحته 360 كلم. مربعاً على امتداد شاطئ البحر المتوسط، تشكل بحد ذاتها قنبلة موقوتة قابلة للانفجار، إذ أن كثافة السكان العرب فيه، تبلغ عشرة آلاف نسمة في كل متر مربع واحد، بالإضافة إلى المزارعين الإسرائيليين المتجمعين في القطاع. وهذا ما جعل مخزون المياه الجوفية يجف إلى درجة أن مياه البحر بدأت تتسرَّب إليه، وتزيد في ملوحة مياه الشفة.

ومن المقدر أن عدد سكان غزة سيزيد على مليونين نسمة العام 2010، ما يستدعي إيجاد موارد إضافية للتموين سواء على أساس استغلال المياه المسحوبة من المناطق المجاورة، أو تكرير المياه المستعملة، أو عن طريق إزالة ملوحة مياه البحر. إن قطاع غزة لا يدخل في حساب قسم من مياه إسرائيل حتى وإن كانت المناطق الإسرائيلية في «الكليف» تتغذى من أقنية واقعة وراء الخط الأخضر (معدلها ثلاثة ملايين من الأمتار المكعبة في السنة) فالمياه من أي مصدر أتت، تأخذ أهمية أساسية في موضوع البحث عن السلام في الشرق الأوسط.

وهل من الضروري التذكير بأن أولى مخططات دولة إسرائيل كما رسمها لودرميلك (1944) كانت تلحظ استخدام مياه الليطاني، وأنه خلال غزو لبنان، كانوا يقولون أن الهدف الخفي لهذه العملة هو السيطرة على ذلك النهر؟

ولقد تردد كثيراً أن إسرائيل تحفر قناة لمجرى يؤدي إلى الليطاني بالقرب من قلعة «بوفور» وذلك لجلب المياه عبر وادي الحاصباني حتى بحيرة طبرية. وبخصوص هذه المعلومات «فليس هناك من برهان أكيد

لوجود مثل هذه القناة» حسب رأي جون كولار[16].

فهل يمكننا القول أخيراً أن الضغوط حيث تظهر بين الإسرائيليين والعرب تكون بسبب المياه؟

وهذا الوضع ينطبق أيضًا على مياه نهري الأردن والليطاني، وهو ما لحظته الحركة الصهيونية منذ البداية. وهذا ما يمكن ملاحظته أيضًا باستقراء بعض أحداث التاريخ القريبة: زفالعام 1948 كانت إسرائيل تشرف على ينبوع «دان». وفي العام 1967 استولت على نهر بانياس، وفي العام 1967 استولت أيضاً على منابع الحاصباني، وهي ظلّت منذ العام 1982 تحتل جزءاً استراتيجياً من مجرى الليطاني إلى أن تمّ تحرير الجنوب العام 2000. وتقول الكاتبة والباحثة «إليزابيث بيكار» في مقالة لها: «عندما نتفحص معضلات قسمة المياه في حوض الأردن في وقتنا الحاضر، لا يمكن إلا أن نصدم بواقعية المخطط المقترح من قبل الولايات المتحدة العام 1953 (مخطط جونستون)، وقد رفضته البلاد العربية في بادئ الأمر توافقًا مع رفضها السياسي لوجود إسرائيل في المنطقة».[17]

فهل علينا أن نذكر على نحو آخر أنه في حال عدم وجود قانون دولي مدروس لهذه المسألة، فإن التسويات على الصعيد الفني، لا تنشأ عن حساب عقلاني أو خيار رابح من قبل الولايات المتحدة. إن مسألة الاقتسام في نهاية الأمر تمثل تحديا هامًا في مسيرة السلام الإسرائيلي - العربي.

ويمكن القول أنه منذ العام 1967 وإسرائيل تضع استراتيجية مائية تدور حول محورين:

– أولاً، وضع تشريع دقيق تحدد بموجبه السيطرة على المياه وتقنين

استهلاكها من قبل عرب غزة والضفة الغربية والجولان، ومن ثم احتلال رقعة من الأرض بوجود عسكري فعلي دائم وزرع المستوطنات قرب مصادر المياه.

– ثانيًا، ترتبط مسألة المياه دائمًا بالأمن، لاسيما حين تكون مادة نادرة، لأن جميع الأطراف المعنية تشعر بأنها مضطرة إلى السيطرة على الأرض التي تجري المياه فوقها أو في باطنها. لذلك تقيم إسرائيل علاقاتها الإقليمية على توازن بين الاعتماد على المياه وبين الأمن كعلاقة حيوية. فالمياه من المسائل الاستراتيجية التي يشكل فيها أي مكسب لأحد الأطراف، خسارة للطرف الآخر، ولاسيما حين يتنافس على منابع المياه اكثر من طرف بينهم حالة من العداء.

المياه ومسيرة السلام في المنطقة:

يجب النظر إلى المسائل الأساسية بصورة مختلفة. أليست سيطرة إسرائيل على منابع الأردن وعلى الأحواض الجوفية في المنطقة من ضرورات الأمن؟ إن الحكام السياسيين يعترفون بوجود معضلات جدية حول نقص المياه في لبنان وفي الأردن وفي قطاع غزة وكذلك في البلدان العربية في المنطقة، فيقدرون أن قلة مصادر المياه هي في أساس حدة الخلاف.

إن المؤسسة الإسرائيلية "ميكوروث" (الشركة الوطنية للمياه) كُلفت من قبل العسكريين العام 1982 بأن تهتم بالإدارة الفنية لجميع الآبار العربية لأغراض الخدمات العامة والصناعية، وهي تدير شؤون 70٪ من المياه المستخدمة في القطاع المحتل حالياً من قبل إسرائيل.

إن بن مائير المكلف سابقًا بمسألة المياه في إسرائيل، عرض جيداً المعضلة في محاضرة ألقاها في تموز/يوليو 1989 وقال فيها: «يقدر

المنسوب المستخدم ما بين البحر ونهر الأردن بمقدار 2 كلم مكعب. وتستخدم الضفة 130 هكتومتراً مكعبًا في السنة، وقطاع غزة 120 هكتومترًا مكعبًا، من دون أن ننسى الأمطار التي تعطي 70٪ من حاجة الاستهلاك. فإسرائيل تجد نفسها والحالة هذه، مجبرة على توفير كمية أكبر بالنسبة إلى الاحتياطي العام، بغض النظر عن المخزون المائي الماثل حاليًا في الضفة وقطاع غزة، بينما الجفاف عمّ في السنين الأخيرة كل المنطقة».(18)

ونرى متناقضات وفرقاً كبيراً بين الآمال الاقتصادية في إسرائيل ومواردها المائية. إن النقص في المياه يمس مصالح كل المنطقة (إسرائيل والأردن وسورية ومصر ولبنان وحتى تركيا)، ومن جراء ذلك، فإن كل دول المنطقة وخصوصاً إسرائيل، ستضطر إلى مراجعة حساباتها السياسية حول التطوُّر الزراعي، وتؤدي المعطيات الجديدة إلى جعل مسألة المياه قضية ثابتة في الرهان الذي يقوم به السياسيون.

ولذلك يؤكد الإختصاصيُّون على أن الحل لا يمكن أن يحصل إلا ضمن معادلة السلم المؤدية إلى خلق مشاريع جماعية مشتركة.

إن المفاوضات المتعددة التي عقدت من جديد في واشنطن منذ 15 أيلول /سبتمبر 1992 بالتوازي مع المفاوضات الثنائية حول المعضلات الأرضية، سبقت في دورتين المناقشات حول المياه، في موسكو أولاً في شهر كانون الثاني/يناير من العام 1992، وفي النمسا في شهر أيار/مايو من السنة نفسها. ففي الدورة المنعقدة في موسكو التي قاطعها اللبنانيون والسوريون، صرَّح المفوض الإسرائيلي بموضوع المياه، على عكس ذلك، إن بلاده تقبل باستخدام المياه المتوافرة بصورة

مشتركة، بدلاً من إقامة محطات جديدة لإزالة ملوحة مياه البحر، على أن يكون ذلك بتنسيق الجهود المشتركة في حقل مراقبة التلوث.

ويخشى الإسرائيليون بالفعل أن يجري وضع هذين الاحتياطين من المياه تحت السيطرة الفلسطينية، خوفًا من أن يؤدي ذلك إلى نقص في مراقبة الضخ بسبب عدم الإتقان في حفر الآبار. ويفسر ذلك قلة حماسة الإسرائيليين للتخلي عن الضفة الغربية تحت شعار الأرض مقابل السلام.

ولكن هناك بعض المسائل تفرض نفسها مع طلب المياه في الضفة الغربية والتي ستزداد تعقيدًا عند عودة الفلسطينيين من الشتات إثر إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وثمة بعض المقترحات التي قد تنشأ مسبقًا، كما إن العديد من المسائل ستطرح حول تسوية النزاع السوري الإسرائيلي. فإذا أعيد الجولان إلى سورية سيحصل الإسرائيليون على ضمانة من سورية أنها لن تقلل من منسوب نهر بانياس. والتراجع الإسرائيلي الجزئي كما تقترحه الآن سيسمح لها الاحتفاظ بسيطرتها على هذا النهر. ويجب التذكير بأن الإسرائيليين رفضوا التفاوض مع الفلسطينيين حول معضلة المياه. وقد صرّح المفوض الإسرائيلي في شؤون المياه أنه في ما يتعلق بالمياه، فإن إسرائيل ترفض أن تتبع أي بلد مجاور وحتى في أيام السلم.(19)

وحتى في مباحثات فيينا التي جرت في 13 و 14 أيار/مايو من العام 1992, فإن المفاوضين الإسرائيليين سجلوا مرة أخرى معارضة الدولة العبرية لكل تخصيص جديد للموارد المائية في المنطقة.

تعتبر إسرائيل أن إعادة توزيع أبسط الموارد القائمة، هو كرهان على لا شيء، بل إنه مضاد للمشاريع الجماعية بالنسبة إلى المياه المتوافرة.

وهنا ثمة فكرتان مطروحتان: الأولى وهي استيراد المياه، والثانية تشغيل منشآت مشتركة عربية إسرائيلية على أساس إقامة محطات لتحلية مياه البحر على شاطئ المتوسط.

الفكرة الثانية تقول باقتراح تجميع مياه الليطاني في بحيرة طبرية، أو بإقامة سد على اليرموك بقصد تغذية الأردن والضفة، أو بسحب المياه من تركيا في أنابيب تحت البحر وإنشاء قناة تسمح بتموين سورية والأردن والضفة من الأنهار التركية، أو بالسماح لإسرائيل بسحب مياه الليطاني مقابل الحصول على الطاقة الكهربائية، وأخيرًا باستيراد المياه من النيل إلى قطاع غزة بواسطة قناة تمتد في سيناء. كل هذه المشاريع ستفرض على الأردنيين والفلسطينيين أن يعدلوا عن مطالبتهم باليرموك.

إن الكثيرين من الاختصاصيين اقتنعوا بأن رغبة العرب من أردنيين وفلسطينيين تستدعي حقاً شرعياً بالنسبة إلى المشاريع المائية الأردنية المستخدمة في الوقت الحاضر من قبل إسرائيل. ويريد الفلسطينيون اعترافاً بمبدأ السلام مقابل الأرض وإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة في قطاع غزة والضفة الغربية. هذه هي الشروط الضرورية لكل مفاوضة حول موضوع المياه. ويؤكدون على أن الأكثر أهمية بين كل هذه الحالات هي مراقبة الموارد المائية، مؤكدين على ترميم الحقوق الشرعية وإقامة حصة (كوتا) دنيا مقدارها 220 مليون متر مكعب في كل سنة.(20)

إن وضع الأردن يحتّم القول إنّ توزيع الموارد المائية يجب أن ينتقل من حالة عدم التوازن إلى استخدام المياه بصورة عادلة. ويعتقد الأردنيون أن بلادهم مهضومة الحق من قبل إسرائيل، عدا عن أن وسائل الضغط

التي تملكها عمّان محدودة جداً. وعلى هذا يمكن القول أن الأردن لا يملك الكثير ليخسره.

أما في سورية فالأمور تبدو أكثر وضوحاً. فدمشق تطلب الاعتراف الدولي وتحديد الحدود الإسرائيلية السورية كما تطالب بحقوق الفلسطينيين. وقسم كبير من الاختصاصيين مقتنع بأن الإرادة الإسرائيلية بالاحتفاظ بالجولان تتمسك باعتبارات متعلقة بالمياه أكثر منها بمتطلبات الأمن، لا سيما وأن العديد من القادة العسكريين الإسرائيليين كان قلل من الأهمية الأمنية لهضبة الجولان.

أما بالنسبة إلى لبنان فإنه معارض لكل اقتراح يقضي بتصدير مياه الليطاني، خصوصاً وأنه يعاني حالات شحّ متزايدة عاماً بعد عام، بينما كل مشاريع تحسين حوض الأردن المدعومة من قبل إسرائيل هي حتى الآن داخلة في مسألة الليطاني. ومنذ العام 1982 إثر الغزو الإسرائيلي للبنان، يؤكد لبنان الرسمي على أن موارده المائية ليست قابلة للمساومة، بينما يؤكد الخبراء اللبنانيون أن البلاد واقعة في عجز مائي متفاقم باستمرار. إن إسرائيل ترغب من دون شك في العودة لتثبيت سيطرتها على منابع نهري الحاصباني والوزاني، حتى وإن كان ذلك يؤدي إلى حروب جديدة في جنوب لبنان. ففي العام 2001 قامت الحكومة اللبنانية بإنشاء خط انابيب يصل نبع الوزاني ببعض القرى وذلك بعد مرور سنة على خروج الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان. وفي أيلول من العام 2002 شرعت الحكومة اللبنانية في توسيع قطر الأنبوب حوالى 16 إنشاً وجعلت سعته من 4 إلى 10 مليون متر مكعب سنويًا. وقد سبَّب هذا الأمر قلقاً في إسرائيل حيث أن كل متر مكعب من المياه تسحبه القرى اللبنانية من الموارد المشتركة، يعني حصول إسرائيل على نسبة أقل من

المياه. هذه الخطوة كانت كافية ذات يوم بالنسبة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون لاعتبارها حجة لإعلان الحرب. كانت تل أبيب تخشى أن يأخذ لبنان مبادرات جديدة كهذه، لذا، كان لا بد من التحرك سريعاً. وجاءت ردة الفعل الإسرائيلية على إنشاء المحطة المائية لتحول هذه المسألة إلى قضية سياسية هامة في لبنان. والجدير بالذكر أن رئيس الوزراء اللبناني السابق الشهيد رفيق الحريري كان شكّل لجنة من الخبراء اللبنانيين برئاسته قامت بإعداد ملف للدفاع عن القضية أمام الأمم المتحدة[21]. كما أرسلت الأمم المتحدة مبعوثها تيري لارسن إلى بيروت للبحث في تطورات هذه المسألة. على الرغم من الوضع المتوتر اللبناني-الإسرائيلي قام رئيس الجمهورية العماد إميل لحود ورئيس مجلس النواب نبيه بري في السادس عشر من شهر تشرين الأول/أكتوبر العام 2002 بافتتاح منشآت المياه بحضور سفراء من دول الاتحاد الأوروبي ورسميين من الأمم المتحدة، مشكّلين درعاً بشرية للحؤول دون قيام إسرائيل بأي هجوم عسكري خلال الاحتفال.

إن خروج الدولة العبرية في 25 أيار/مايو من العام 2000 من معظم الجنوب اللبناني المحتل جاء نتيجة الضربات الموجعة التي وجهتها المقاومة اللبنانية في المناطق المحتلة القريبة من منابع المياه. كما إن الحرب التي شنتها إسرائيل في شهر تموز/يوليو من العام 2006 فدمّرت البنى التحتية من طرق و جسور بعيدة من الناحية العملية عن جنوب لبنان، أكدت على أن إسرائيل تنتهج الاستراتيجية التدميرية للحفاظ على تفوُّقها العسكري.

يبقى السؤال الهاجس الذي يطرح نفسه وهو: لماذا لم تقم إسرائيل بهجوم عسكري شامل على لبنان؟ ربما لأن لهذا الأمر علاقة

بالاستعدادت الأميركية للحرب على العراق ولاسيما أن واشنطن سارعت بإرسال فريق تقني إلى جنوب لبنان من أجل التحقيق في المطالب اللبنانية والإسرائيلية.

إن مسألة المياه معقدة وتدخل ضمن نطاق الصراع في الشرق الأوسط، لا سيما أن القانون الدولي بوصفه وسيلة لحسم مسائل المياه، يبدو إلى حد بعيد غير ذي فعالية في ظل عدم وجود الإطار القانوني الدولي لإيجاد الترتيبات القانونية المسبقة لعقد المعاهدات بين الدول[22].

بنهاية السياق، نقول إن مفاوضات السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب تتركّز على مجموعة من العوامل الجيو-سياسية خصوصاً بعد عقد معاهدات بين إسرائيل ومصر والأردن وخروجها من جنوب لبنان، أهمها تحديد الوضع النهائي لحوض الأردن. فالسؤال الذي يطرح نفسه في هذه المرحلة من عملية المفاوضات حول مسألة المياه هو هل إن مؤتمر السلام الذي تطرحه أوروبا سيعطي هذا الملف الأهمية التي يستحق ؟

مما لاشك فيه أن إسرائيل تسيطر عملياً على أغلب موارد المياه في حوض نهر الأردن وفي هضبة الجولان، ولديها القوة العسكرية الساحقة فضلاً عن دعم الولايات المتحدة الأميركية. كل ذلك من هذه العوامل الجيو-سياسية يقترن برفض الدولة العبرية التنازل عن أي أرض احتلتها وخصوصاً الأراضي الغنية بالمياه.

إن لدى الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية الحوافز القوية لاقناع إسرائيل بقبول التفاوض على مجمل القضايا الاستراتيجية للنزاع العربي- الإسرائيلي لا سيما أن منطقة الشرق الأوسط تشهد تغييرات إقليمية و جيو-سياسية كبيرة.

الخلاصة

على ضوء ما تقدم يجدر بنا تحديد الموقف الأكثر ملاءمة للوقوف في وجه أزمة المياه المتصاعدة في الشرق الأوسط. فهل يتوجب التركيز على الحلول التقنية لمشكلة المياه، كمدخل للحلول السياسية الشاملة، أو يُفضّل التركيز على الحلول السياسية مع الاعتراف بالمطالب التاريخية ؟

مهما كان الأمر فإن المعضلة المركزية تقع ضمن نطاق الحالتين، أي في السيادة على موارد التموين. وعلينا أن نأخذ دائما بعين الاعتبار أن المياه في جو الخلاف الإسرائيلي العربي تمثل العنصر الرئيس.

ولذلك يجب راهناً تعيين الأهداف الواقعية. فهل إن مفاوضات السلام بين الإسرائيليين والعرب حول المسائل المائية، ستؤدي إلى إيجاد أرضية صالحة للتفاهم وبالتالي لإقامة السلام العادل والشامل في المنطقة ؟

إن الحدث التاريخي بالاعتراف المتبادل بين الإسرائيليين والفلسطينيين فتح عهدًا جديداً في الشرق الأوسط قد لا يلبي رغبات الأطراف العربية جميعها، لكنها بداية حميدة بنظرنا، تماماً كما إن المصافحة بين الرئيس الراحل لمنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات ورئيس وزراء إسرائيل (الأسبق) إسحق رابين [19]في 13 أيلول /سبتمبر في واشنطن شكلت حدثاً بحد ذاتها وتحولاً جذرياً في علاقات الطرفين على الصعيد الجيو–سياسي.

إن الاتفاق على اختيار غزة وأريحا أولاً، بعد الاتفاقات الموقعة بين مصر والأردن من جهة و إسرائيل من جهة أخرى، يمكن أن يشكل خطوة نحو السلام إذا صدقت إسرائيل في سعيها نحو السلام، ومركز المياه هو

في الواقع هام بحسب الإعلان المبدئي بشأن الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني. إنه يلخص تعاوناً في حقل المياه يستند إلى برنامج متطور للموارد المائية حضّره اختصاصيون من قبل الطرفين ومن شأنه أن يحدد صيغ التعاون في إدارة الموارد المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة. إن مسألة المياه في الشرق الأوسط والتي دخلت بتداعياتها العسكرية في موازين القوى في المنطقة، لايمكن إلا أن تشكّل الوقود الجديد لإشعال النار بين هذه الدول خلال القرن الواحد والعشرين، إذا لم تتوصَّل عملية السلام إلى بناء أساس متين للتعاون على قاعدة احترام السيادة الوطنية.

فثمة رسالة أمل ورسالة سلام بين أعداء الأمس. ولكن هل لنا أن نقول إن على إسرائيل الإسراع في المصالحة مع دول المنطقة ؟

إن اقتسام المياه يفترض دراسة توزيع موارد أخرى في المنطقة، والعمل فعلياً على نزع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، وفي مقدمها السلاح النووي الإسرائيلي.

إنه فقط في إطار السلام يمكن أن نأمل يوماً بمستقبل أفضل يضع حداً للنزاعات المقنعة، وإلا فإن المنطقة ستبقى مفتوحة على كل الاحتمالات، والماء وحده لا يستطيع إطفاء نار الحرب.

هوامش و مراجع

1 وليد عربيد، محاور للمستقبل و تبقى المياه لهب القرن المقبل، دار المهى، بيروت 1995.
2 عميد حزب الكتلة الوطنية اللبنانية.
3 تشير الإحصائيات المائية إلى أن (13 دولة عربية تعتبر من الدول ذات الندرة المائية)، وأن (متوسط نصيب الفرد من المياه سنوياً في الوطن العربي يقل عن 1000 متر مكعب، وهو المتوسط الطبيعي للفرد من المياه سنوياً)، وأن (نصيب الفرد من المياه العذبة يتجه نحو الانخفاض من 3300 متر مكعب إلى حوالي 650 متر مكعب في السنة–أي بنسبة 80٪)
4 وليد عربيد، محاور للمستقبل، دار المهى، بيروت عام 1995.
5 L'evenement du jeudi, 31 octobre 1991.
6 Ibid
7 Voir, walid ARBID, l'eau: enjeu strategique dans le conflit israelo -arabe, in Enjeu et Rapport de Force, ed. l'Harmatan, Paris 1995.
8 جريدة القدس في 14 تموز 1990
9 Walid ARBID, op.cit,p. 105.
10 Voir,Simon Jargy, l'orient déchiré, ed. Labor, Geneve 1984, p. 130.
11 The Jerusalem Post, janvier 21 1964.
12 مما لاشك فيه ان إسرائيل تسعى دائماً غير مكترثة بالقانون الدولي و لا بالأسرة الدولية الى انتهاك السيادة اللبنانية في محاولة للسيطرة على منابع المياه. لذلك فالحرب الأخيرة في شهر تموز عام 2006 التي حملت يافطة المقاومة اللبنانية للجيش الإسرائيلي ببسالة. هل تكون رسالة مفتوحة للدولة العبرية بأن المياه اللبنانية ليست بدون حماية؟ بنهاية القول ان النقص الحاد في إمدادات المياه في المنطقة سيجعل من هذه المسألة قضية معقدة سوف تتأثر بموازين القوى في الشرق الأوسط.
13 Le monde, janvier 28 1992.
14 Walid ARBID,op.cit, 107.
15 Ibid
16 Voir, John Kolars, les resources en eau du Liban, in Maghreb-Machrek, N 139, octobre 1992.
17 Voir, Elizabeth Picard, les problemes de l'eau au Moyen-Orient, in Maghreb- N ,kerhcaM 831erbotco , 2991P .9..
18 وليد عربيد، محاور للمستقبل و تبقى المياه لهب القرن المقبل، دار المهى، بيروت 1995.
19 وليد عربيد، المصدر ذاته.
20 كان ليفي أشكول، ثالث رئيس وزراء لإسرائيل ويعود له إنشاء المؤسسة الوطنية الإسرائيلية «ميكوروت»يصف المياه بأنها الدم المتدفق في شرايين الأمة.
21 لا بد من الإشارة الى أن الدولة اللبنانية رحبت ببناء المحطة المائية و اعتبرتها مفخرة للوطن.
22 أنظر كتاب المياه في العالم العربي: مصدر سابق.

تسهيلاً لاستفادة المهتمين من الأبحاث المنشورة، تعمل «الدفاع الوطني اللبناني» على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية وبالإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

ميزان القوى والشرق الأوسط الجديد

يبدو ميزان القوى للوهلة الأولى مبدأ بسيطاً وسهلاً. لقد تم تحديد عبارة "ميزان القوى" في القانون الدولي لأن مثل هذا "التوازن العادل" بين أعضاء "عائلةالدول" يحول دون تزوّد أيّ من الدول بالقوة الكافية لفرض إرادتها على بقية الدول. وعلاوة على ذلك، فقد استعملت هذه العبارة أكثر في إطار الجدل السياسي أكثر مما استعملت في التحليل السياسي.

وراء كل تفسيرات عبارة "ميزان القوى" يمكن الاحتكام إلى الواقعية في إدارة الشؤون الدولية. تبقى الواقعية ربما حجّة الكبح الأكثر إقناعاً. ومن المعروف أن عقيدة ميزان القوى هي أداة لتعزيز الكبح. إن غياب الكبح أو نقضه هو أمر خطير وغير صائب ومصيره الفشل في النهاية.

بهذا المعنى يكون ميزان القوى في الشؤون الدولية مرتبطاً ارتباطاً مباشراً وواضحاً بفكرة الحسابات والتوازنات داخل الدولة. وهو يشكّل بشكل متساوٍ أداة لفرض الكبح على الرجال الذين قد يتخلّون عن ميزان القوى هذا بفعل إغراء السلطة.

هذا التحديد يبقى على مستوى المبادىء الأكاديمية والتنظير

العلمي، ولكن حين يتعلّق الأمر بمصالح معيّنة في الشرق الأوسط، تصبح مسألة ميزان القوى جدليّة على المدى القصير، وهي مجرّد إمكانية قد تنجح لترسيخ المسائل غير المستقرّة في شرق أوسط متغيّر باستمرار.

فما هو فعلاً ميزان القوى؟ لقد أعطى الكاتب في هذا النص تحديداً لهذه العبارة، ولكيفية فهمها، وشرح كيف أثّرت على المنطقة، وتحدث عن المشكلات الأساسية التي تواجهها المنطقة حالياً، وكيف "تغتصب" الولايات المتحدة الأميركية ميزان القوى.

إعادة التركيب الجيو-سياسية للشرق الأوسط بعد حرب تموز 2006 في لبنان

إندلعت الحرب الإسرائيلية الثانية على لبنان في 12 تموز 2006، وقد بدت حرباً غير مسبوقة في بداية القرن الواحد والعشرين، في عالمٍ ينتشر فيه أكثر وأكثر مفهوم دولة القانون، مع امتداح مبادىء الديمقراطية الخاصة بحقوق الإنسان وسيادة كلّ دولة.

يعمل الموضوع على تحديد علاقات القوى الجديدة في الشرق الأوسط والتي بدأت تظهر أكثر بعد حرب إسرائيل على لبنان في تموز 2006، كذلك التحدّي الذي يطال العلاقات الدولية في المنطقة، وخصوصاً المشاكل والتوترات الجوهرية بين الدول الأساسية المتحاربة في المنطقة: إسرائيل، إيران، سوريا وبالطبع لبنان.

إن هدف هذه الدراسة سيكون إظهار مدى التعقيدات في المنطقة والتي لم تستطع مرة جديدة، رفض حرب جديدة، والتي تحاول ايضاً إعادة تركيب نفسها برعاية المجتمع الدولي، لا سيما الولايات المتحدة "رجل الشرطة" الفعلي في المنطقة، والإتحاد الأوروبي الذي يشجّع الحوار باعتماد الدبلوماسية تجاه بعض الدول.

يسعى هذا الموضوع إذاً لمعالجة مسألة التوزيع الإقليمي الجديد على المستوى القومي أولاً ثم على المستوى التركيبي.

شرف. تضحية. وفاء

Dr. Walid Arbid

La stratégie de l'eau dans le conflit israélo-arabe

Le chercheur évoque au début l'importance accentuée de l'eau dans la région du Moyen-Orient, notamment à l'ombre des besoins qui augmentent envers cette matière dans les pays du Golf arabe d'une part et Israël d'autre part. Dans ce contexte on note la dimension vitale qu'a prise la question de l'eau chez les leaders sionistes, dès l'établissement de l'entité israélienne: c'est dans ce contexte que le chercheur insiste sur la volonté des leaders israéliens à ce que la promesse de Balfour contienne entre autre, le contrôle israélien sur les territoires au nord du Litani au Liban et ce afin de garantir qu'Israël puisse contrôler les eaux du fleuve libanais.

En citant les guerres israéliennes menées contre les arabes, le chercheur évoque l'importance de l'eau dans ces guerres, vu qu'Israël a toujours œuvré à mener ses guerres agressives dans le but d'obtenir des sources additionnelles en eau: ce fait explique l'occupation continue par Israël du Golan syrien, tout en dévoilant ses avidités dans le sud libanais.

Le chercheur conclut en signalant que la question de l'eau dans la région est très dangereuse et qu'il est nécessaire de se mettre d'accord sur le partage de cette richesse dans le but d'empêcher que cette question ne devienne l'essence pour le déclenchement de nouvelles guerres.

Les changements de la question nucléaire entre les Etats-Unis et l'Iran: Collision des stratégies suprêmes

Le chercheur évoque au début ce qu'il appelle la stratégie suprême de l'Iran d'une part, et celle des Etats-Unis et de l'Ouest d'autre part, en se demandant sur l'arrière-plan du rejet américain du projet nucléaire pacifique iranien. Selon le chercheur, la cause de ce rejet remonte à ce qu'il appelle «la théologie de l'hégémonie» adoptée par Washington.

Le chercheur reprend alors la théorie de la fin de l'histoire de «Fokoyama» et remarque qu'elle est confirmée de nouveau à travers la guerre existante aujourd'hui entre les Etats-Unis de la modernisation et l'Europe – démocrate d'une part, et le radicalisme islamique en Iran d'autre part.
Il remarque que l'ennemi idéologique des Etats-Unis après la guerre froide se représente par ce qu'il nomme le «fascisme islamique».

Il continue en citant que les américains ont désigné la République islamique Iranienne comme étant le second mur (après le mur de Berlin) qui doit être détruit. Mais ils ont envisagé un problème : toutes les composantes de la décision iranienne, qu'elles soient religieuses et politiques, se sont toutes réunies dans un seul récipient. C'est alors que les autorités prenant la décision en Ouest ont poursuivi la production d'un climat culturel qui considère tout phénomène islamique résistant comme étant l'incarnation vitale de l'hostilité contre la modernisation et la démocratie. Elles considèrent donc que l'Iran représente une capacité opposante, et oeuvrent à affronter ses volontés nucléaires, même si elles sont pacifiques, car selon elles, si l'Iran possèdera le potentiel nucléaire, leur souveraineté sur le monde sera annulée.

Le chercheur conclut en disant que le monde entier témoigne aujourd'hui le moment du paroxysme entre l'opiniâtreté islamique visant à percer le mur du retard, et l'opiniâtreté de l'ouest pour rendre ce retard éternel.

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

Le rôle des médias dans les changements de l'autorité et de la souveraineté

L'éducation de la calomnie a augmenté au Liban grâce aux médias et à l'Internet, tout comme grâce aux hommes médiatiques tentés par les cadeaux, l'argent et l'autorité fictive, ce qui a contribué à justifier la corruption au Liban.

Cette culture est devenue un besoin libanais, plutôt un échappatoire projectif, couvée par la société malgré lefait qu'elle renforce le fanatisme envers l'autre dont la culture et la religion sont différentes, et elle encourage la division des régions, le fanatisme régional et confessionnel. Malheureusement, cette culture est devenue un mode de vie qui assure la continuité pour détruire l'autre et vivre sur ses décombres.

L'information avec ses moyens diversifiés et ultra sophistiqués, a occupé la 4ème position dans l'hiérarchie du pouvoir dans le concept de la démocratie: l'information apparaît comme étant indirectement une autorité ne ressemblant pas aux autres trois autorités traditionnelles, connues dans le concept de la démocratie.

La question qui se pose est la suivante: est-ce qu'on est sorti de l'image pour y retourner, ou alors l'Ouest ne nous a pas aidé à en sortir ; nous sommes encore dans l'ère de l'image protégeant les alphabets. On n'a pas encore fait la connaissance des bénéfices que les civilisations ont atteints à travers le 4ème pouvoir. Après tout, quelle est la nature du 4ème pouvoir et celle des pouvoirs médiatiques en général ?

KASSIR Samir, SALIBY Hoda, «Liban: un printemps inachevé», Paris, Actes Sud, 2006

SALAM Nawaf, «Le Moyen-Orient à l'épreuve de l'Irak», Paris, Actes Sud, 2005.

TELLIER Frédéric, «L'heure de l'Iran», Paris, Ellipses, 2005.

par le ministère de l'Information libanais.
ii http://www.ism-france.org/
iii AITA Samir, "Crise financière au Liban", Le Monde diplomatique, avril 2006, p. 25.
iv CHARILLON Frédéric (dir), "Politique étrangère Nouveaux regards", Presses de Sciences po, Paris, 2002, p. 13.

ARTICLES

BAUCHARD Denis, «Irak, scénarios pour le futur», IFRI, août 2005.

CORM Georges, «Pourquoi Israël s'acharne au Liban», Le Monde diplomatique, septembre 2006, pp. 12-13.

GRESH Alain, «La voix brouillée de la France», Le Monde diplomatique, juin 2006, pp. 10-11.

MALBRUNOT Georges, «L'Iran lance un ultimatum à l'Occident», Le Figaro, 21/10/2006.

MIKAIL Barah, «Le Liban dans le chaos», Métro, 24 janvier 2007.

SHMIDT Dorothée, «L'Europe et les Etats-unis face aux crises du Moyen-Orient», compte rendu de séminaire, IFRI, 5 septembre 2005.

«Reste-t-il un espoir de paix au Proche-Orient?», compte rendu du débat avec Bertrand Badie, Le Monde, 12/12/2006.

«L'Iran et l'arc chiite: entre mythe et réalité», compte-rendu de conférence, IFRI, 16/11/2006.

Le Monde de Juillet 2006 à Février 2007-03-05

OUVRAGES

développée et mise en œuvre au Moyen-Orient est américaine. Il semble aujourd'hui naïf de penser qu'une autre puissance – supra étatique en l'occurrence – puisse prendre le relais ou encore simplement participer à un réel projet de restructuration régionale. Le principe de la délégation des pouvoirs et des tâches semble inappropriées à l'heure où l'ONU nécessite des réformes importantes et où l'Union européenne ne peut être qualifiée d'organisation politique, et dont le pouvoir décisionnel, notamment en politique étrangère est on ne peut plus remis en cause par les clivages décisionnels en son sein.

La paix au Proche-Orient semble à l'heure actuelle un leurre dont il faut prendre conscience. Les peuples belligérants sont enfermés dans leur propre «diktat» idéologique, qui ne semble pas inscrire la notion de paix et de tolérance dans son vocabulaire. La paix passée, par ce que le professeur Bertrand Badie appelle le «contrat social régional» qui associe l'ensemble des Etats de la région dans une volonté de vivre ensemble, ne semble plus de mise. La recomposition géopolitique d'après-guerre se présente toutefois comme un frein à l'établissement de ce contrat. Contrainte dans la mesure où cette recomposition est placée sous le signe de la division, de la séparation et de la méfiance, à l'échelle régionale, mais surtout à l'échelle locale, où l'on assiste à la crainte quotidienne du conflit civil, que ce soit au Liban, dans les Territoires palestiniens, ou encore en Irak. Les différentes factions politiques, que l'on ne doit absolument pas confondre avec des factions religieuses – le facteur religieux étant futile dans l'analyse de l'instabilité régionale - et leur difficulté à coexister, de par la diversité idéologique, nuit ainsi à la mise en place d'un ordre juste, pacifique, et souverain.

i Déclaration de Sayid Hassan Nasrallah du 14 juillet 2006, publiée

Mouvement de la résistance islamique prône la création d'un Etat palestinien qui remplacerait à terme l'Etat juif d'Israël.
Les élections démocratiques qui se sont déroulées comme l'a souhaité la communauté internationale ont permis l'expression de la volonté populaire, qui a voulu entraîner la rupture par rapport au Fatah, dont les engagements dans le processus de la paix et dans la cause palestinienne n'ont pas suffi à mettre fin à la belligérance depuis les années 1960. La rupture est donc annoncée avec l'élection du Hamas, mais surtout la reprise des attentats meurtriers chez les deux «camps».
Ainsi on peut se poser la question de la représentation du peuple palestinien. Si élections il y a eu, la continuité démocratique est remise en question, dans la mesure où ce que l'on peut appeler des sanctions financières ont été décidées par les bailleurs de fonds européens et américains. Sachant que les revenus nationaux sont faibles, comment assurer la pleine réalisation démocratique, notamment en préservant les droits inhérents au peuple palestinien?
Il semble que la communauté internationale est tombée dans son propre piège: promouvoir la démocratie, tout en contestant et en boycottant l'élu semble quelque peu paradoxal. Ce paradoxe repose ainsi sur une sorte de confusion politique, qui entraîne obligatoirement un grave problème humanitaire. La question de l'aide fait partie des priorités européennes, une aide proposée, et conditionnée.
Si le retrait de Gaza s'inscrit comme un événement historique à l'initiative d'Ariel Sharon, la guerre du Liban et l'élection du Hamas constituent une rupture et remettent en cause la crédibilité de l'influence des Etats-Unis dans le règlement du conflit.
Le rapport Baker n'évoque en aucun cas la participation de l'Union européenne, ni d'ailleurs celle de l'ONU dans la région. Ce qui donne un avantage certain aux Etats-Unis, qui encore une fois profitent de leur supériorité militaire et financière. La stratégie

C'est ainsi que l'Union européenne envisage de rétablir l'aide aux Palestiniens après l'annonce d'un gouvernement d'union en septembre 2006. Les Européens veulent croire que le nouveau gouvernement palestinien constituera un facteur clé pour contribuer à relancer le processus de paix. Jacques Chirac évoque dans ce sens l'urgence d'un dialogue pour la population palestinienne. Selon un rapport publié le 12 septembre par la CNUCED, si l'aide financière est réduite de 50%, le RNB ne dépasserait pas 1000 dollars, contre 1450 en 2005. 2 ménages sur 3 vivent en deçà du seuil de pauvreté. Le revenu national médian ne dépasse pas les 355 dollars, soit 30 dollars en dessous du seuil de la pauvreté absolue. Quant au chômage, il touche la moitié de la population palestinienne.

Les Etats-Unis et l'Union européenne ont en effet suspendu toute aide financière au Hamas depuis mars 2006 – le Hamas étant inscrit sur la liste européenne des organisations terroristes. Depuis le mois de juillet 2006, l'Autorité palestinienne est financée indirectement grâce à des comptes contrôlés. 90 millions d'euros ont ainsi pu être distribués. Mais cette somme ne semble pas suffisante. Des conditions ont été énumérées pour le Hamas pour pouvoir disposer de cette aide. Mais elles semblent quelque peu utopiques pour un gouvernement dont l'idéologie repose sur la destruction même de l'Etat d'Israël.

Le Hamas doit donc en premier lieu reconnaître le droit à l'existence d'Israël, ensuite respecter les accords précédents signés entre l'Autorité palestinienne et Israël, et enfin renoncer à la violence.

Mais pour le Hamas, reconnaître Israël relève de l'illusion. «La ligne politique du Hamas rend impossible sa participation à un gouvernement qui met la reconnaissance d'Israël dans son programme politique», a affirmé un conseiller du Premier ministre Ismaïl Haniyeh, Ahmed Youssef. En effet, l'idéologie du

méthode multilatérale des solutions européennes, opposition radicale avec l'épisode de la guerre en Irak, où les Etats-unis se présentent comme le principal acteur, étant eux-mêmes les propres déclencheurs du conflit. Néanmoins les deux politiques européenne et américaine semblent sur une même longueur d'onde pour les cas libanais et iranien: il est en effet question de soutenir la démocratie promue au Liban depuis 2005 – la coopération franco-américaine semble inédite et nécessaire pour faire évoluer la situation politique - et pour empêcher la prolifération nucléaire en Iran, les valeurs démocratiques ainsi que la fin de la dissuasion nucléaire étant prônées sur le plan international depuis la fin de la Guerre froide et la victoire de la vision américaine des relations internationales.

Le conflit israélo-palestinien propose un schéma particulier, dans la mesure où il évolue de manière très rapide, mais également parce que le processus de paix enclenché depuis 1991 à Madrid connaît une impasse sans précédent. En effet, l'impasse réside d'emblée entre les deux peuples belligérants, mais surtout entre Palestiniens. La présence de deux autorités, que tout oppose, sur les Territoires palestiniens a un impact sur le règlement du conflit par les puissances internationales, qui soutiennent Mahmoud Abbas, et dans le même temps, refusent toute possibilité de dialogue avec Ismaïl Haniyé, dans la mesure où l'arrivée du Hamas au pouvoir compromet la volonté et le projet, propose d'ailleurs dans le cadre du Broader Middle East, de la démocratisation du monde arabe, indispensable pour l'établissement d'une paix durable au Proche-Orient. Pour les Etats-unis, le conflit israélo-palestinien constitue un enjeu majeur dans la stabilité régionale et la sécurité d'Israël. Sa résolution leur permettrait de réguler l'offre pétrolière, d'avoir des régimes amis, de promouvoir la gouvernance démocratique et la non-prolifération des armes de destruction massive, et ainsi de faire de la lutte contre le terrorisme une victoire.

évidemment quand il s'agit des puissances impérialistes et leurs alliés, comme par exemple, le Pakistan qui dispose de l'arme nucléaire, sans que cela gêne qui que ce soit. Le déséquilibre régional au Proche-Orient est là: Israël est le seul Etat dans la région qui aurait le «droit» de s'armer et de revendiquer son statu-quo! Dans quelle mesure peut-on parler d'un nouvel ordre international si l'égalité entre les Etats n'est qu'un principe aléatoire en droit international?

Quoi qu'il en soit la recomposition géopolitique dans la région se fait au profit de l'axe Iran-Syrie-Hezbollah, qui semble encercler l'Etat hébreu. La guerre froide a bien l'air de continuer, notamment avec le soutien de la Russie aux régimes iranien et syrien. Ces derniers auraient en effet signé un contrat avec la Russie portant sur la livraison de milliers de missiles antichars, utilisés d'ailleurs par le Hezbollah contre Tsahal lors de la dernière guerre.

Quant à l'engagement de l'Union européenne, il s'inscrit dans ce même contexte stratégique de sécurisation, et de lutte contre le terrorisme. Mais l'on assiste en particulier depuis 2003 à des divergences importantes entre les positions américaines et européennes en ce qui concerne la politique étrangère, que Frédéric Charillon [iv] définit comme «l'instrument par lequel un Etat tente de façonner son environnement politique international». On voit à travers cette définition un rapport intéressant qui naît des engagements nationaux dans les relations internationales, notamment à travers le pronom possessif dans «son environnement». Les crises au Moyen-Orient semblent ainsi au cœur du processus décisionnel en matière de politique étrangère.

Les discordes transatlantiques concernent donc la politique étrangère: la politique unilatérale américaine s'oppose à la

sans doute vers un choc des civilisations et vers un renforcement du régime iranien autour de son président.

Guerre impensable, vue également la situation stratégique désastreuse des Etats-Unis, notamment en Irak. Comment crédibiliser aux yeux de la communauté internationale, mais surtout devant un Congrès à majorité formé de Démocrates, l'ouverture d'un nouveau front militaire en Iran?

Ainsi seule la voie diplomatique, comme le préconise l'ancien président iranien, Khatami, semble de mise, lorsqu'il s'agit d'empêcher l'Iran de se doter d'armes nucléaires et de faire en sorte que sa politique étrangère soit adaptée aux normes internationales. Mais là encore, vu le contexte de crise que traversent les Etats-Unis en Irak, les négociations iraient en faveur de l'Iran qui pourrait imposer ses conditions, comme par exemple, la poursuite du programme nucléaire civil iranien.

Les relations irano-syriennes depuis la marginalisation de la Syrie avec l'assassinat de Hariri inquiètent Israël, qui voient dans les deux pays une menace certaine pour sa sécurité, voire selon les déclarations bellicistes du président iranien Ahmedinejad, pour son existence. Si vis pacem para bellum! Selon le quotidien israélien Haaretz, l'armée syrienne a déjà procédé à des mouvements de troupes en direction de la frontière avec Israël sur le plateau du Golan. Selon Zeev Schiff, spécialiste des questions de Défense israélien: «L'armée syrienne se renforce à un rythme sans précédent dans tous les domaines ces derniers temps, avec l'aide financière de l'Iran.» Et toujours selon des sources israéliennes, la Syrie se serait lancée dans une course aux armements avec l'Iran, en s'équipant de missiles Scud-D d'une portée de 400 km et de roquettes également à longue portée! Le retour à la guerre froide est certain, et surtout à la non-prolifération de l'arme nucléaire, sauf

américaines, sans doute envisagées en cas d'échec de la diplomatie, mais surtout à cause des inquiétudes américaines concernant le dossier nucléaire iranien, et les ingérences de Téhéran en Irak, caractérisées notamment par des attaques contre les troupes américaines, rendant ainsi les relations entre les Etats-Unis et l'Iran encore plus tendues. Toujours est-il que le Conseil de sécurité des Nations unies donne à l'Iran jusqu'au 21 février pour suspendre son programme d'enrichissement d'uranium, que ce soit à des fins militaire ou civile. Téhéran tient tête, et refuse de se plier à cette injonction de l'ONU. Ce refus serait dès lors sanctionné par de nouvelles sanctions économiques contre l'Iran au cours des prochaines semaines, sanctions certes craintes par Téhéran.

La propagande semble ainsi une arme privilégiée entre les mains des Etats-Unis et leur allié dans la région qui est Israël. En considérant toute critique dirigée envers ce dernier comme un acte antisémite, en dénonçant tous les actes antisémites pour légitimer son existence, en mettant en valeur les extrémistes musulmans pour dénoncer un danger de l'Islam, et en délégitimant tous les gouvernements arabes, Israël tente de donner raison à sa politique, et légitime les moyens utilisés.

Ainsi on pourrait se demander si les Etats-Unis iront jusqu'à déclarer une guerre contre l'Iran toujours dans le but de sécuriser Israël. Guerre impensable et vouée d'avance à l'échec. Des frappes aériennes sur les installations iraniennes ne feront que retarder l'accès possible de l'Iran à l'arme nucléaire, sans pour autant l'anéantir. Il est important de noter que si recomposition régionale il y a, elle ne se fait en aucun cas en faveur de la paix et ne mettra en aucun cas fin au terrorisme et à la prolifération des armes nucléaires, mais bien au contraire elle se fait au détriment de l'unité – le principal objectif de la politique américaine et de leurs alliés dans la région est de diviser le plus possible les populations, allant

Ainsi on pourrait se demander si une nouvelle guerre se prépare contre le Liban, afin de poursuivre l'objectif qui n'a pas été atteint durant la dernière guerre, à savoir le démantèlement de la «milice» chiite libanaise – sachant qu'il existe également d'autres milices chrétiennes légitimées par le gouvernement. D'ailleurs Israël renouvelle sa stratégie avec le remplacement des anciens Etats majors par d'autres nouveaux favorables à une nouvelle agression contre le Liban dans l'année à venir. Les nombreuses violations du territoire libanais depuis la fin de la guerre constituent également une préparation du terrain, ou sans doute une provocation, qui laisse néanmoins pêle-mêle le gouvernement. Nouvelle guerre qui permettrait ainsi de redorer l'image israélienne après l'échec cuisant de la dernière guerre contre Hezbollah.

On voit donc que le Liban est encore une fois, après 1982, tombé dans le piège des puissances occidentales, qui l'instrumentalisent dans le cadre de la «guerre froide» régionale opposant Israël et son allié américain à l'Iran. Le Liban serait donc le théâtre de l'instabilité, le terrain stratégique pour une éventuelle guerre contre l'Iran et la Syrie.

La recomposition prévue se terminerait par l'invasion de l'Iran, qui se prépare en même temps que les sanctions contre ce dernier. Selon la chaîne britannique BBC en février 2007, Washington aurait déjà sélectionné plusieurs cibles potentielles en cas de frappes contre la République islamique, notamment des sites nucléaires comme la centrale nucléaire de Natanz, ainsi que les installations d'Ispahan, mais également des bases aériennes navales, des sites de missiles ainsi que des centres de commandement et de contrôle. L'affirmation est démentie toutefois par le Pentagone. Mais cette affirmation sur la détention par l'armée américaine des plans détaillés de frappe aérienne contre l'Iran prouve encore une fois les ambitions bellicistes

vert à la Syrie pour envahir le Liban en 1990-1991), mais au contraire, c'est bien dans cette perspective américano-israélienne d'édifier un «nouveau Moyen-Orient», garantissant la sécurité de l'Etat hébreu, qui devient l'obsession des Américains depuis près de dix ans, lorsque l'Institute for Advanced Strategic and Political Studies a préparé un rapport qui vise à établir une nouvelle stratégie sécuritaire pour Israël. Ce rapport intitulé «Clean Break» : «Rupture nette qui est une nouvelle stratégie pour sécuriser le Royaume [d'Israël]» met l'accent sur le fait qu'Israël grâce à son lobby américain a influencé l'invasion américaine en Irak afin de favoriser la guerre civile, notamment entre Sunnites et Chiites, mais aussi sur le fait de contraindre les forces syriennes à quitter le Liban, afin de pouvoir l'envahir à son tour.

Ainsi, ce qui pourrait motiver les puissances occidentales à soutenir le gouvernement actuel serait la crainte de voir le Hezbollah prendre le pouvoir au Liban – crainte irraisonnée et absurde dans la mesure où le parti chiite ne le veut pas, et ne peut pas gouverner au Liban: sa légitimité n'est acquise que grâce à son charisme durant la guerre, dans le camp composé de chiites et Chrétiens. Mais encore une fois, pour une puissance stratégique, il est crédule d'envisager cette hypothèse: ce serait méconnaître la complexité politique et communautaire du Liban.

Allons plus loin, si «américanisation» du Liban il semble y avoir, le soutien au gouvernement actuel ne peut que se justifier par l'adage «diviser pour mieux régner», qui pourrait s'appliquer entre Sunnites et Chiites ne le veut pas, comme c'est d'ailleurs le cas en Irak. Et ceci afin d'affaiblir le Hezbollah, et de faciliter ainsi l'étape du désarmement en faveur d'Israël.

La théorie de la «guerre civile» semble le seul moyen pour les Etats-unis pour asseoir leur domination.

2003, les menaces de sanctions contre l'Iran, le soutien accordé au gouvernement Seniora au Liban contre le Hezbollah, la rupture du dialogue avec le Hamas dans les Territoires palestiniens, nous amènent à énoncer la thèse de l'interventionnisme, voire de l'ingérence. D'ailleurs cette thèse se confirme dans la concrétisation d'un projet politique d'organisation du Moyen-Orient avec l'initiative Broader Middle East présenté au sommet du G8 de Sea Island.

En effet on peut parler d'une ingérence certaine des Etats-Unis dans les affaires internes des pays en crise et notamment le Liban, au point de parler d'une «américanisation» de ce dernier. Cette politique américaine se caractérise d'emblée par les nombreuses déclarations quotidiennes des dirigeants américains, ainsi que les nombreuses visites de ces derniers en guise de soutien au gouvernement du premier ministre Seniora. Certains n'hésitent pas à exprimer leur inquiétude face à une situation de «lynchage» de ce qui reste du Liban après la guerre, qui rappelons-le a perdu toute forme de constitutionnalité et de légitimité, de par l'amputation du conseil des ministres considéré comme l'organe collégial du pouvoir exécutif. On peut donc voir dans la poursuite du gouvernement malgré son anti-constitutionnalité un certain dysfonctionnement de la pratique souveraine du Liban: les interventions étrangères ne faisant que soutenir «ce qui ne se fait pas» chez eux, et semblent ainsi empêcher la mise en place d'un gouvernement d'union nationale et par conséquent l'élaboration d'une nouvelle loi électorale, base nouvelle de la vie politique libanaise, deux solutions pour mettre fin à la crise politique.

Si après l'assassinat du Premier ministre libanais Hariri, les Etats-unis appelaient au retrait syrien, il ne s'agissait pas d'un détournement de la politique américaine (notamment en ce qui concerne la politique de Georges Bush père qui avait donné le feu

politiques, qui restent sans réponses.
L'exacerbation des tensions suscite également la crainte de la recrudescence du terrorisme. D'où un rapprochement franco-américain qui était remis en cause par la guerre contre l'Irak en 2003. L'engagement de la France et son soutien – que l'on pourrait qualifier d' «aveugle» - au gouvernement actuel libanais, se justifie par les positions françaises contre les activités nucléaires iraniennes et de manière plus générale contre l'arc chiite qui s'affirme de plus en plus dans la région.

Pourrait-on envisager une quatrième guerre dans la région, engagée par les Etats-unis, et pourquoi pas par leurs alliés? Dans ce contexte de crise de confiance et de légitimité - présente à l'échelle locale et internationale – la guerre du Liban a redonné un sens au conflit de civilisation et surtout de valeurs.

Le Proche-Orient: une région en pleine recomposition aux mains des puissances occidentales

L'entrée des troupes anglo-américaines dans Bagdad marque t-elle la fin d'un épisode historique, la guerre d'Irak ou le début d'une nouvelle phase, la recomposition géopolitique du Proche-Orient ? En effet depuis le 11 septembre, le Moyen-Orient connaît des crises, voire une situation de conflictualité qui constitue un enjeu fondamental pour les Etats-unis et l'Union européenne. Les Etats-Unis se présentent depuis la fin de la Guerre froide au début des années 1990 comme les «gendarmes du monde», censés assurer la liberté de circulation en Méditerranée, notamment en ce qui concerne le transport du pétrole, ainsi que la sécurité d'Israël. C'est dans ce contexte de sécurisation de la région que l'on assiste à une dérive dans les engagements américains en faveur de la stabilité régionale, engagements qui sont de plus en plus perçus comme des signes interventionnistes. L'engagement militaire en Irak depuis

nouvelle entité forte – comme, par exemple, l'Arabie saoudite pour les Sunnites ou l'Iran pour les Chiites, ou encore un nouveau dictateur - pourrait être envisagé afin de réguler le système politique et social. On assiste donc à l'entrée en scène d'une inconnue, fruit de la crise commencée en 2003 – placée dans la thématique de la confessionalisation.

On assiste également à un rapprochement entre l'Iran et l'Irak, visible par la visite de l'ancien Premier ministre irakien Nouri Al-Maliki à Téhéran, qui renforce les liens entre les deux pays. L'Irak semble vouloir retrouver une certaine légitimité et crédibilité politique sur le plan régional, en entretenant de bonnes relations avec notamment la Turquie, l'Arabie saoudite, la Jordanie et sans oublier la Syrie. Si le «nouvel Irak», à savoir un Irak diplomatiquement plus indépendant, semble dans les esprits. Toutefois les dirigeants actuels se méfient de ces rapprochements, également critiqués par Washington. Le président Talabani réclame une présence militaire américaine permanente en Irak pour décourager les «interférences extérieures».

La communauté internationale: marionnettiste dans le jeu de la recomposition géopolitique

Les conséquences internationales du conflit israélo-libanais semblent se caractériser par une rupture radicale entre le monde musulman et l'Occident, qui porte un soutien massif à Israël, pour qui le droit de se défendre et d'assurer sa sécurité est légitime. Le peuple libanais semble la principale victime de la guerre, avec plus de 1000 morts civils, dont 30% sont des enfants, sans compter les déplacements de populations et les destructions matérielles – destructions de maisons et de nombreuses infrastructures qui près de six mois après la fin de la guerre n'ont pas été reconstruites. Manque de moyens? Manque de volonté? Les questions d'ordre social et économique semblent on ne peut plus liées aux questions

Saddam Hussein, s'élève à plus de 600 000. Le contrôle d'un Irak «libéré» du joug de la dictature semble quelque peu difficile: la guerre civile interne et l'absence de dialogue national compromettent les chances de stabilité, dans un pays qui ne dispose d'aucune souveraineté nationale et d'aucune organisation ou institution fiable.

La recomposition de l'Irak apparaît certes sous le signe de la démocratisation prévue depuis le début de la guerre en 2003, et de la fédéralisation annoncée peu de temps après, et en particulier depuis le mois d'octobre 2006 avec la loi sur la fédéralisation de l'Irak qui est passée au Parlement. Toutefois son amendement reste aujourd'hui incertain, même si sur le plan constitutionnel, elle devrait entrer en vigueur en avril 2008. La fédéralisation ne renforcerait pas pour autant le pays, qui apparaîtrait comme une République fédérale avec un gouvernement central affaibli, aussi bien par les déchirures internes, que par la soumission de ce dernier aux décisions américaines.

En ce qui concerne la recomposition démographique, les Chiites et les Kurdes devraient accéder davantage aux ressources pétrolières, leur permettant d'établir une forme d'autonomie politique par rapport aux Sunnites, quelque peu isolés géographiquement et ainsi privés des richesses naturelles.

Cette situation «bicéphale» en Irak entre les deux groupes confessionnels correspond à la stratégie américaine, qui consiste à diviser la population pour mieux asseoir l'autorité de l'«occupant».

L'Irak ne peut donc plus être qualifié d'Etat nation dans la mesure où l'équilibre national n'est pas assuré, chacune des communautés confessionnelles prend en charge sa propre organisation, et ce, au moyen des milices locales, et des représentants politico-confessionnels. Ce qui va sans rappeler la nature tribale de la vie politique irakienne. Mais l'absence à long terme d'un processus national en Irak changerait complètement la donne politique, dans la mesure où l'avènement d'un nouvel homme fort ou d'une

Ainsi peut-on véritablement parler de menace chiite fondée sur l'instrumentalisation des minorités chiites et en l'occurrence du Hezbollah libanais?
La minorité chiite au Liban est, sur le plan démographique, nombreuse. Cette importance démographique se caractérise également par une forte importance religieuse, notamment entre 1982 et 1985. On assiste ainsi à un renouveau chiite dans l'ensemble de la région: après la révolution iranienne de 1979, l'Iran a eu besoin de se rapprocher, voire de s'allier avec certains Etats arabes, notamment la Syrie, mais aussi en considérant la cause palestinienne dans le cadre de sa politique anti-sioniste, contribuant à renforcer aujourd'hui la popularité et la légitimité du président Ahmedinejad dans le monde musulman. Liens spirituels et culturels avec le Hezbollah. L'Iran soutient le parti libanais, dans la mesure où tous les deux ont un ennemi commun, Israël.

Si l'Iran semble s'orienter dans la voie militaire, les sanctions seraient lourdes, et surtout craintes. Un rapport sur les conséquences qu'auraient les sanctions sur la situation économique du pays a déjà été remis au président iranien. Ces sanctions visent à marginaliser l'Iran sur la scène internationale, notamment en interdisant ses relations commerciales, surtout les exportations de son pétrole.

Irak: le bourbier militaire et l'impossible démocratisation

On assiste en Irak depuis le début de la guerre à un échec cuisant des Etats-Unis sur le plan stratégique, notamment la stratégie moyen-orientale du couple Bush-Cheney. Depuis quatre ans, le nombre de tués irakiens, par l'armée américaine et dans le cadre de la guerre civile enclenchée directement après la chute du régime de

dans la mesure où le Hezbollah est l'allié le plus cohérent de l'Iran au Liban, mais aussi parce que les résolutions du Conseil de sécurité concernant le Liban ont suscité des réactions vives à Téhéran.

Selon l'ancien président iranien Khatami, «l'Iran est le pays le plus influent de la région». L'Iran disposerait d'une «carte chiite»pour promouvoir sa politique et son influence au Moyen-Orient. Selon des chercheurs occidentaux, et certains régimes arabes sunnites comme la Jordanie ou encore l'Egypte, le chiisme serait en effet responsable du chaos régional et probablement un des «vecteurs du terrorisme international», rassemblant l'ensemble de la minorité de tous les pays arabes.

Sachant que la politique iranienne se base sur trois principaux axes, à savoir:

- la recherche de la souveraineté nucléaire
- la reconnaissance de son statut de puissance régionale
- l'opposition aux Etats-Unis,

Il semblerait que l'Iran tente de se repositionner sur le plan régional. La guerre du Liban constitue donc un enjeu géostratégique, un moyen d'établir un nouvel équilibre des forces dans la région. Elle lui a ainsi donné une image de résistance à Israël et à l'impérialisme américain auprès des populations arabes de la région. L'Iran s'affirme, et émerge comme une puissance qui modifie de manière générale l'équilibre international.

Ses ambitions nucléaires semblent ainsi au coeur des préoccupations internationales: si les déclarations privilégient le nucléaire à des fins civiles, elles connotent néanmoins une ambition moins pacifique, selon l'AIEA, qui s'inscrit comme une sorte de médiateur entre la puissance nucléaire et la communauté internationale. Les rapports de l'AIEA suggèrent en effet une certaine méfiance vis-à-vis de l'Iran, méfiance qui se confirme par les déclarations bellicistes du président Ahmedinejad à l'encontre d'Israël et de ses alliés.

international, l'Etat hébreu connaît une crise de confiance interne entre les différentes factions politiques et sociales. Cette crise concerne surtout les dirigeants politiques, accusés de scandales financiers et sexuels. Le gouvernement Olmert semble en effet pris dans une tourmente judiciaire. Et de manière générale, la coalition qui dirige le pays est en voie d'implosion notamment à cause des dégâts causés par la guerre, qui commençent à toucher la classe politique dans son ensemble. Le gouvernement actuel a fait de nombreuses erreurs stratégiques depuis le début de la guerre déclarée par ce dernier. En détruisant avec une férocité des quartiers entiers dans les centres urbains de Beyrouth, Israël s'est elle-même affaiblie. Cet affaiblissement est marqué par une tentative de repositionnement sur la scène régionale. La guerre, rappelons-le, s'inscrit dans la politique de sécurisation de l'Etat hébreu contre les ennemis déclarés, voisins pour la plupart de celui-ci, comme la Syrie ou le Hezbollah, mais c'est surtout l'Iran qui se place dans le collimateur israélien. Guerre verbale ouverte.

Les déclarations du Premier ministre Ehud Olmert sur la détention d'un arsenal nucléaire entrent dans cette perspective d'une forme de dissuasion nucléaire avec l'Iran.

Sommes-nous en train de vivre une «guerre froide» régionale au nom de la sécurité d'Israël, «guerre froide» qui est une extension de la guerre du président américain Georges Bush déclarée contre le terrorisme depuis le 11 septembre 2001?

La question peut effectivement avoir une réponse affirmative, à l'heure où les incertitudes règnent sur la manière de résoudre l'impasse diplomatique entre la communauté internationale et l'Iran.

L'Iran: vers le repositionnement stratégique

Peut-on s'interroger sur une possible responsabilité de l'Iran dans le déclenchement de la guerre du Liban? Question qui peut se poser

S'il faut dresser un bilan du passé de la FINUL, cette dernière semble «un colosse aux pieds d'argile», selon Laurent Zecchini dans Le Monde du 28 septembre 2006. Force de dissuasion? Force d'interposition? Il est nécessaire de définir le rôle de la FINUL comme un rôle avant tout stabilisateur, qui ne doit en aucun cas intervenir sur le plan militaire dans le cadre de la reprise des hostilités entre les parties, au risque de mener à un conflit diplomatique, voire à une escalade sans précédent.

Israël: entre la crise politique interne et la «guerre froide» régionale

Après la guerre, la popularité du Premier ministre israélien Ehud Olmert a chuté de manière radicale. Elle est passée de 77% en juillet à 22%. Si, selon le Premier ministre, Israël a gagné la guerre, ce n'est sûrement pas sur le plan militaire et stratégique. Mais si la victoire réside dans la réalisation du principal objectif fixé, à savoir celui de «changer la donne au Liban, en frappant le Hezbollah, en l'éloignant de la frontière, en faisant que l'armée libanaise se déploie sur la frontière» (Le Monde p. 4, samedi 23 septembre 2006). Sans doute peut-on comprendre le Premier ministre libanais: le Liban fait certainement face à une crise interne grave, qui pour certains pourrait aboutir à un conflit civil.

En tout cas, il est certain que la guerre a instauré une crise de confiance au sein de la société israélienne, mais surtout une crise morale et politique, qui s'est caractérisée par une volonté de montrer les ambitions et surtout la force de l'Etat hébreu. Force qui s'exprime par la supériorité militaire de ce dernier et la maîtrise des frappes aériennes doublées d'une stratégie militaire inégalée. Mais la défaite politique semble faire de l'ombre à la victoire militaire.

Israël tente donc de retrouver sa légitimité. Si son invasion a été confortée par la communauté internationale, ainsi que par des organisations non gouvernementales comme Amnesty

gouvernement Seniora – issu indirectement des élections de 2005, dispose d'un soutien régional, accordé par l'Egypte et la Jordanie, mais aussi par les Occidentaux, et a donc la possibilité de durer jusqu'aux présidentielles de 2007. Ce n'est qu'à partir de ce rendez-vous clé que l'avenir du Liban va se décider, un avenir qui ne peut se concevoir sans un président et un gouvernement qui symboliseraient l'union nationale. La crise actuelle repose essentiellement sur cette défaillance du gouvernement actuel. Les élections sont également une des caractéristiques de la démocratie, elles se doivent de manifester la volonté populaire, qui est au service de l'intérêt national.

Enfin pour garantir le semblant de «paix», plus d'un mois après la guerre, le Liban a eu besoin d'un soutien international, notamment sur le plan militaire.

Au Liban sud, les nouveaux contingents de la Force Internationale des Nations Unies pour le Liban se sont installés à partir du 17 septembre 2006: quartier général de l'Italie à Maarakah, celui du Ghana à Chihine, de l'Inde à Taïbé, de l'Espagne à Marjayoun, et enfin celui de la France à Bint Jbeil.

Ce nouveau dispositif a pour principal rôle de permettre selon le ministre de la défense française Michèle Alliot-Marie, d'aider l'armée libanaise à retrouver sa souveraineté.

Pour la Syrie et l'Iran, la présence de soldats de l'ONU est perçue comme une atteinte à la souveraineté du Liban, mais il faut voir en réalité la crainte de l'application de la résolution 1559, qui prévoit entre autre le désarmement du Hezbollah, notamment à travers la nouvelle résolution 1701 des Nations unies qui dispose de l'arrêt des hostilités et l'envoi d'une force internationale.

concerne le choix du président de la République, qui remplacera M. Emile Lahoud, véritable pierre d'achoppement. Ce que réclament les forces de l'opposition relève de l'intérêt national: un gouvernement d'union nationale permettrait de répondre à la crise, et surtout de tenir compte de la particularité du Liban, à savoir son consocialisme et multiconfessionalisme.

L'intérêt national du Liban ne se limite pas à la formation d'un gouvernement d'union, mais repose également dans le respect du rôle de chaque parti dans la préservation de la souveraineté nationale. En effet le Hezbollah – tout en constituant pour certains le mythe de «l'Etat dans l'Etat» – s'est approprié un rôle militaire au niveau des frontières avec Israël, un rôle qui continuera tant que, selon l'organisation, l'occupation israélienne, la détention de Libanais en Israël, le détournement par ce dernier des eaux de fleuves libanais, ainsi que les agressions contre la souveraineté du Liban, comme par exemple la transgression de l'espace aérien avant et après la guerre, perdureront. Ce qui est important ici, c'est que pour la première fois, des dirigeants du Hezbollah évoquent ce que l'on pourrait appeler l'espérance de vie du parti, et par là même l'idée de la remise des armes à l'autorité étatique, une fois renouvelée. A l'heure actuelle, il n'est évidemment pas question de déposer quoi que ce soit. «Le pouvoir actuel [risquerait de] maintenir le Liban à découvert face à Israël» et ne semble pas en mesure «de protéger le Liban, ni de le reconstruire, ni de l'unifier», selon encore une fois le chef du Hezbollah.

Un gouvernement d'union nationale permettrait dès lors de parler d'un Etat fort, résistant et juste, trois caractéristiques qui permettraient d'assurer le principe de souveraineté.

Ainsi sur le plan local, que l'on se pose ou pas, la question de la légitimité politique et constitutionnelle et de la représentation, le

communauté internationale, le premier ministre britannique Tony Blair, et autres, dont leur rôle dans le soutien et dans l'arrêt de la guerre est certain? Cette question de la trahison suggérée remet en question l'intérêt national, mais surtout l'honneur national du Liban et des Libanais, et par là même la souveraineté d'un Etat, qui se proclame pourtant comme tel.

La crise libanaise des six derniers mois ne semble plus faire écho aux conséquences directes de la guerre. On assiste certainement à une lassitude ancrée aussi bien chez le peuple libanais qui ne se reconnaît pas dans son gouvernement, censé le représenter, et chez les forces de l'opposition, lassitude provoquée sans doute par la frigidité du gouvernement actuel. Crise ministérielle, instabilité sociale, absence de dialogue, médiation voire ingérence régionale et internationale, déflation économique, grèves générales... tant de manifestations d'une crise de la démocratie au Liban. Le Liban serait-il dans le chaos?

La division de la population serait en effet responsable de cette déstructuration du schéma politique, et des diverses orientations des deux principaux pôles de la vie politique: le gouvernement de Seniora semble favorable, voire soumis aux politiques occidentales, quant au Hezbollah et le Courant patriotique libanais du général Michel Aoun, ils semblent dénoncer cette dernière politique, interprétée comme une ingérence dans les problèmes de politique intérieure.

La crise politique au Liban entre les forces de l'opposition – le Hezbollah, Amal et le CPL – et le gouvernement, naît donc de cette incohérence et de la rupture de toute forme de dialogue après la guerre. La poursuite de la conférence du dialogue qui a commencé le 2 mars 2006 semble chose vaine à l'heure où les revendications de chacune des parties sont divergentes, en l'occurrence en ce qui

désengagement des fonctions régaliennes de l'Etat aussi bien au cours de la guerre et même après la guerre. Ce désengagement semble refléter une certaine appropriation, ou encore monopolisation du pouvoir.

Si aux yeux de la communauté internationale, le premier ministre a réussi à imposer son «leadership», en dénonçant l'entreprise israélienne et en prenant ses distances par rapport au Hezbollah, il n'en est pas moins vrai qu'il est le moteur de l'instabilité politique au Liban, ayant rompu ses liens avec la présidence de la République, qu'il accuse à tort et à travers de collaborationnisme syrien, et allant contre les principes constitutionnels, dans la mesure où le gouvernement actuel est amputé d'une partie de ses membres, qui ont certes démissionné à la suite d'un désaccord avec le gouvernement, en l'occurrence quatre ministres chiites et deux chrétiens orthodoxes.

Quoi qu'il en soit la question de la légitimité est posée, mais ne semble pas faire l'unanimité. La proposition et l'acceptation d'un plan sur sept points le 28 juillet 2006 permettant la conclusion d'un cessez-le-feu, ainsi que la volonté d'envoyer près de 15000 soldats libanais de l'armée nationale au sud du Liban, dans une région qui échappe depuis le début des années 1960 à cette dernière, a permis à l'autorité de l'armée libanaise d'être restaurée sur cette partie du territoire.

Sayid Hassan Nasrallah accuse en effet le Premier ministre Fouad Seniora de ne pas avoir «oeuvré à l'arrêt de la guerre, ni défendu le Liban» – accusation qui sous-entend l'idée de trahison du gouvernement, et en l'occurrence la majorité politique. Comment un pays qui vient de sortir d'une guerre meurtrissante pour l'ensemble du peuple libanais, même si seule une partie des Libanais a directement été touchée, reçoit des représentants de la

et notamment la Banque mondiale. Cet endettement, que les destructions matérielles engendrées par la guerre ont suscité, ainsi que les quarante milliards précédents, placent le Liban dans une fragilité incommensurable. La double instabilité – et économique et politique – ne fait que renforcer les inquiétudes et les affrontements, et semble défavorable dans l'avenir proche à toute solution négociée.

Afin de faire face à la crise, des réformes sont indispensables. Elles sont en effet nécessaires pour restaurer les fonctions économiques de l'Etat, sa légitimité et son efficacité. La restructuration de la dette publique et la série de privatisations ne semblent pas suffisantes pour redonner à l'Etat son autorité. Selon Charbel Nahas, chercheur économiste au Center for Policy Studies, «ce qu'il faut au Liban est un mieux d'Etat et non pas un moins d'Etat.»[iii] Ainsi la crise économique semble indissociable de la crise politique et institutionnelle qui touche depuis quelques mois le pays. Il faudrait donc mettre en place un nouveau système institutionnel, visant à déstructurer l'emprise des groupements politiques à base communautaires, à commencer par établir une nouvelle loi électorale.

Si légitimité il y avait, la question de la souveraineté ne se poserait pas, mais près de deux ans après le retrait syrien, et les festivités de ce qu'on a cru appeler le «printemps libanais» n'ont apparemment pas suffi à retrouver un Liban souverain. Nous resterons objectifs dans notre définition de la souveraineté: selon le Larousse 2007, est souverain «le pouvoir suprême reconnu à l'Etat, qui implique l'exclusivité de sa compétence sur le territoire national et son indépendance internationale, où il n'est limité que par ses propres engagements».

Or nous apercevons depuis le début de la guerre de juillet 2006, une présence patente pour ne pas dire latente de l'Etat, voire un

bombes à fragmentation ont été lancées délibérément sur des régions habitées au Liban. Notons à ce titre que près de 40% de ces bombes n'ont pas explosé à l'impact et restent ainsi dangereuses pour la population civile Libanaise. A ces bombes s'ajoutent des centaines d'autres bombes à base de phosphore, interdites pourtant par la convention de Genève[ii]. Tsahal a également bombardé entre autre les fermes (chrétiennes) de Taanayel, qui fournissent des produits laitiers aux forces de l'ONU de toute la région. Mais également d'autres régions chrétiennes – Israël espérant que leurs populations se soulèveraient contre le Hezbollah et ainsi les inciter à une nouvelle guerre civile, mais en vain. Les bombardements ont même visé une caserne de l'ONU, faisant ainsi 4 victimes. On peut ainsi voir qu'Israël n'a pas mené une guerre exclusivement contre le Hezbollah, mais elle a intentionnellement détruit le Liban, en l'instaurant dans une crise internationale, mais surtout interne, au sein même de ses forces politiques, ruinant les efforts des réformes démocratiques et de la réconciliation nationale.

Par ailleurs, le Liban sombre dans une crise financière après la guerre. Les destructions massives infligées par les bombardements israéliens ébranlent l'économie libanaise, déjà fragilisée par les plus de quarante milliards de dettes – dette publique qui a augmenté depuis 1989 jusqu'à deux fois le produit intérieur brut. Bien avant la guerre, les dirigeants libanais espéraient une conférence internationale des donateurs. Pour les souverainistes libanais, cette aide internationale risquerait de faire écho à un néo-colonialisme, voire à une sorte de marchandage politique entre les puissances occidentales et les dirigeants actuels du pays. Le chaos est ainsi dû à la crise financière et à la spirale de l'endettement qui s'est aggravé avec l'aide à la reconstruction accordée dans le cadre de la conférence de Paris III. Le Liban, avec cette aide, ne fait que renforcer sa dépendance vis-à-vis de la communauté internationale,

Voilà ainsi l'objectif d'un tel travail: montrer encore une fois la complexité d'une région, qui n'a pas su dire non à une nouvelle guerre, et qui tente de se recomposer sous les auspices de la communauté internationale, notamment les Etats-Unis, véritables «gendarmes» dans la région et l'Union européenne favorable au dialogue en adoptant une attitude diplomatique envers certains Etats qui rejettent toute attitude de compromis.

Ceci nous amène ainsi à réfléchir d'abord à l'échelle locale/nationale, puis dans une démarche synthétique à la question de la nouvelle donne régionale.

Le Liban à l'issue de la guerre: un pays en crise de légitimité

L'acteur principal, en ce qui nous concerne, étant le Liban, nous dresserons d'abord un bilan de la guerre avant de nous poser la question de la souveraineté, sachant que l'Etat souverain demeure le lieu de la légitimité.

Le bilan de la guerre est très lourd pour le Liban à tous les niveaux: matériel, humain, moral et politique. Les premières attaques israéliennes ont consisté à détruire l'infrastructure du Liban sud (voies d'eau, électricité, routes, ponts...) avant d'atteindre l'aéroport international de Beyrouth et de maintenir un blocus sur le pays entier. Le Hezbollah a, quant à lui, entrepris des actions militaires au nord d'Israël, notamment des missiles F-16, faisant plusieurs dizaines de tués. Le soir même, le leader Hassan Nasrallah annonçait des représailles à ce qu'il appelait une «déclaration de guerre ouverte et totale»[1].
Au cours de cette guerre, Israël a mené une entreprise que l'on peut qualifier de contraire aux principes moraux du droit international: un officier de l'armée israélienne a avoué que plus d'un million de

américain de «sunnisation» de la région.

Quoi qu'il en soit, près de six mois après la fin de la guerre, quel bilan politique et militaire peut-on établir? Quels sont les acteurs renforcés ou affaiblis par la guerre? Sans doute peut-on parler d'une recomposition régionale, mais également nationale, surtout au Liban et en Israël. Quels sont ses caractéristiques et ses enjeux?

Le sujet cherche surtout à définir les **nouveaux rapports de force au Moyen-Orient** qui s'expriment surtout à partir de la guerre de Juillet 2006 entre Israël et le Liban. Cette guerre vient confirmer encore une fois l'enjeu de la région dans les relations internationales, mais surtout les problèmes et tensions intrinsèques de la région, entre les principaux Etats belligérants: Israël, la «Palestine», l'Iran, la Syrie et bien sûr le Liban, qui connaît un véritable bouleversement et politique et social, voire une crise grave qui ne fait que remettre en cause son consocialisme et son unité. La poursuite du conflit israélo-palestinien sous la forme de rupture diplomatique et de conflit utérin entre les différentes factions palestiniennes, l'émergence de l'Iran en tant que puissance régionale menaçant pour les uns l'équilibre et la sécurité de la région, et pour les autres une puissance en pleine expansion nécessaire à la lutte et à la résistance contre l'impérialisme occidental, la Syrie dont la responsabilité politique dans le déséquilibre régional, est dénoncée par la communauté internationale, et enfin le déclin des Etats-Unis en Irak et les conséquences du plan Baker – tant de problématiques nécessaires pour comprendre le nouvel enjeu du grand Moyen-Orient à l'heure où sont de plus en plus contestées les ingérences extérieures, mais aussi où les populations s'imposent comme une arme politique qui dispose on ne peut plus légitimement de leur propre destin.

principaux acteurs, membres essentiellement du conseil de sécurité de l'ONU ont été apparement incapables – du moins jusqu'au 5 août – de parvenir, à l'initiative des Etats-unis et de la France, à une résolution qui vise à arrêter le conflit, résolution qui sera adoptée le 11 août et approuvée par le gouvernement libanais, y compris les ministres du Hezbollah le lendemain.

C'est ainsi que cette guerre paraît inédite à l'aube du XXIème siècle, dans un monde, où la notion d'Etat de droit se diffuse de plus en plus, et qui prône, on ne peut plus ouvertement, les principes démocratiques relatifs aux droits de l'Homme et à la souveraineté de chaque Etat. Elle semble d'ailleurs ancrée dans un contexte qui dépasse la simple confrontation bilatérale. On assiste en effet depuis l'entrée en guerre des Etats-unis contre le terrorisme et plus particulièrement contre l' «axe du Mal» depuis le 11 septembre 2001, à une volonté de la part de la puissance hégémonique de redessiner la carte géopolitique et stratégique du Moyen-Orient, qui consiste à privilégier ses intérêts dans la région, mais également la pérennité d'Israël, menacé d'emblée par la puissance émergente – l'Iran – et ses alliés potentiels.

Si la nouvelle donne internationale commence par une «victoire» américaine/démocratique en Afghanistan dans le courant de l'année 2001, il n'en est pas moins vrai en ce qui concerne la suite des interventions: le bourbier irakien depuis 2003 remet en cause la crédibilité du président Georges.W. Bush, ainsi que son gouvernement ; la victoire du Hezbollah et ses conséquences - à savoir la radicalisation de l'opposition libanaise face à un gouvernement qui perd de plus en plus sa légitimité, mais qui pourtant dispose d'un soutien international au nom apparemment de principes dits démocratiques que ne semble incarner aux yeux des grandes puissances, le Hezbollah et ses alliés – discrédite encore une fois la politique sécuritaire israélienne, et ainsi le projet

La recomposition géopolitique du Proche-orient après la guerre de juillet 2006 au Liban

Angela KAHIL*

Le 12 juillet 2006 est déclenchée la seconde guerre israélo-libanaise (conflit qui se caractérise par la particularité de l'un de ses belligérants, à savoir le Hezbollah, parti politique chiite libanais, dans la mesure où l'on a pu constater le désengagement militaire de l'Etat libanais). Ce conflit, de par ses origines, ne va sans rappeler le précédent, celui de 1982 - caractérisé par l'invasion israélienne au Liban, pour mettre fin à la présence de l'OLP, dont les bases et les attaques menaçent la sécurité de l'Etat hébreu. En effet, si la cause de l'invasion israélienne au sud Liban a bien été l'attentat commis contre un diplomate israélien à Londres, celle de 2006 réside, selon Israël, dans la prise en otage de deux soldats israéliens suite à un accrochage à la frontière entre le Hezbollah et l'armée israélienne.

Cette comparaison apparaît quelque peu utile en ce sens où une simple provocation aboutit à un conflit d'une grande ampleur, aussi bien dans la région que sur la scène internationale, dont les

*Chercheur

Dr. Walid Aarbid

The water strategy in the Arab-Israeli conflict

The researcher discusses in the beginning the growing importance that the water constitutes in the Middle East especially under the auspices of the growing needs to acquire this primary material in the Arabic gulf countries from one side and Israel from the other part.

The researcher notices in this regard the fundamental role that the issue of the water occupies in the minds of the Israeli leaders since the foundation of the Israeli entity.

The researcher stresses in this regard on the desire of the Israeli leaders to include in "the promise of Belfore" the domination of Israel over the territories north of the Litani River in Lebanon to ensure its control over the water of that Lebanese river.

During his review of the Israeli wars against the Arabs, the researcher notices the importance of the issue of water in the wars since Israel continually attempted to launch its aggressive wars in order to acquire more water resources the thing that explains its continuous occupation of the Syrian Golan heights and this also reveals its avidities in southern Lebanon.

According to this the researcher concludes the gravity of the water issue in the region and the necessity to agree on dividing these resources in a way that satisfies all the parties to prevent the transformation of this issue into a sparkle that ignites more wars.

Mahmoud Haydar

Transformation of the nuclear issue between the United States and Iran : The clash of higher strategies

Article written by the researcher attempts at first to shed light on what he calls "the higher strategies of Iran from one side and the United States and the west from the opposite side wondering about the backgrounds of the United States' rejection concerning the Iranian peaceful project.

The researcher attributes the causes of what he calls "the divinity of supremacy" adopted by Washington.

The researcher recalls the theory of Fokoyama concerning the "end of times" and considers that it is being proven once again from the fact of the recent war between the United States' modernity and Europe's democracy from one part and Iran's Islamic radicalism from the other part and considers that the ideological opponent of the United States after the end of the cold war is what he calls "Islamic Fascism".

The researcher resumes his analysis and says: the Americans have defined the Islamic Republic of Iran as being the first wall (after the wall of Berlin) that they should destroy.

But the Americans faced the dilemma that all the elements of the Iranian decision whether religious or political have gathered in one pot.

Based on this fact the decision makers in the west persisted in generating cultural climates that consider every Islamic opposing phenomenon as a living embodiment of hostility against modernity and democracy.

Based on this the Americans consider Iran as an anti revolution and seek to confront and oppose its nuclear desires, although peaceful, because Iran's possession of the nuclear capability will abolish in their opinion their supremacy over the world.

The researcher summarizes his analysis by saying that the world today is facing the vehemence of the Islamic endeavor to break the wall of underdevelopment and the western endeavor to eternalize and perpetuate this underdevelopment.

Prof. Nassim El Khoury

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the "Lebanese National Defense" magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these 2 languages for the researches published in Arabic.

The role of the media in the changes of power and sovereignty

The culture of tale bearing has increased in Lebanon due to the media and the internet and this culture also grew by reason of seducing the media personnel with gifts, bribes, money and illusionary power the thing that justifies the offenses and intense corruption and their backgrounds in Lebanon.

This culture became a Lebanese need and rather a projective outlet embraced by the community in spite of blazing fanaticism against the "other" who is culturally and religiously different in spite of dividing the regions and encouraging fighting and regional fanaticism and sectarianism as if this became unfortunately a way of living and ensuring subsistence by destroying the "other" and living on his ruins.

The media assumed with its various high tech means the fourth position in the hierarchy of the authority in the democratic concept.

The media also appeared as an indirect authority unlike the three conventional authorities which are known in the democratic concept and rather the media surpasses these authorities in many cases and disturbs them in different dangerous stages and constitutes the limit of the power of the word.

The questions which present themselves are: did we draw away from the picture era to come back to it or the west did not help us to draw away and we are still living in the picture era protecting the alphabet or dare we under the illusion of protecting it and did not recognize yet the importance of other cultures via the fourth authority. What is basically the fourth authority and what are generally the authorities of the media?

http://www.atimes.com/atimes/Middle_East/HH22Ak01.html

Professor Andrej Kreutz; "The Geopolitics of post-Soviet Russia and the Middle East," Arab Studies Quarterly (ASQ), Association of Arab-American University Graduates, Washington D.C., January 2002.

http://findarticles.com/p/articles/mi_m2501/is_1_24/ai_93458168/pg_1

The Caucasus or Caucasia can be considered as part of the Middle East or as a separate region

Lieutenant-Colonel (retired) Ralph Peters; "Blood borders: How a better Middle East would look" ,Armed Forces Journal (AFJ), June 2006

http://www.armedforcesjournal.com/2006/06/1833899

Crispian Balmer; "French MPs back Armenia genocide bill" ,Turkey angry, Reuters, October 12, 2006.

James McConalogue; "French against Turks: Talking about Armenian Genocide", The Brussels Journal, October 10, 2006.

http://www.brusselsjournal.com/node/1585

Suleyman Kurt; "Carved-up Map of Turkey at NATO Prompts U.S. Apology, Zaman (Turkey)" , September 29, 2006.

http://www.zaman.com/?bl=international&alt=&hn=36919

Zbigniew Brzezinski; "The Grand Chessboard: American Primacy and Its Geo-strategic Imperatives" ,Basic Books, New York, 1998

http://www.perseusbooksgroup.com/basic/book_detail.jsp?isbn=0465027261

usa.org/Opinion/Dr.%20Rabil/HoldingSyriatoAccount.html

Rogers, Paul. "If it's Good for America, It's Good for the World" ,2002. http://observer.guardian.co.uk/worldview/story/0,11581,643484,00.html

Ruggie, John Gerard. "Third Try at World Order? America and Multilateralism after the Cold War." ,Political Science Quarterly, Vol 109, No. 4 (Autumn, 1994). http://www.jstor.org/

Sheetz, Mark S.; Mastanduno, Michael. "Debating the Unipolar Moment", International Security, Vol. 22, No. 3 (Winter, 1997-1998). http://www/jstor.org/

Skidmore, David. "Four Post-Cold War Scenarios.", http://www.drake.edu/artsci/PolSci/personalwebpage/scenarios.html

Waltz, Kenneth N. "Globalization and Governance" ,Political Science and Politics, Vol. 32, No. 4 (Dec., 1999). http://www.jstor.org/

Wedgewood, Ruth. "Al Qaeda, Terrorism, and Military Commissions." ,The American Journal of International Law, Vol, 96, No. 2 (Apr., 2002). http://www.jstor.org/

www.globalissues.org/Geopolitics/MiddleEast/Iraq.asp

Zunes, Stephen. 2001. "International Terrorism", http://www.fpif.org/briefs/vol3/v3n38terr_body.html

U.S. State Department; Secretary of State Condoleezza Rice, What the Secretary Has Been Saying; Special Briefing on the Travel to the Middle East and Europe of Secretary Condoleezza Rice, Washington, DC. July 21, 2006.

http://www.state.gov/secretary/rm/2006/69331.htm

Professor Mark LeVine, "The New Creative Destruction," Asia Times, August 22, 2006.

http://www.monthlyreview.org/0703klare.htm

Korb, Lwrence J. and Tiersky, Alex. "The End of Unilateralism? Arms Control After September 11". http://www.armscontrol.org/act/2001_10/korboct01.asp

Lafeber, Walter. 2002. America, Russia, and the Cold War 1945-2002. 9th. Edition. McGraw Hill Companies.

Lake, Anthony. Remarks of Anthony Lake. "From Containment to Enlargement". 1993. http://www.fas.org/news/usa/1993/usa-930921.htm

Lobe, Jim. 2002. "U.S. Vision of Might and Right Triumphs After 11 September." http://www.twnside.org.sg/title/2399.htm

Malone, David M. and Foong Khong, Yuen ed. 2003. "Unilateralism and U.S. Foreign Policy." ,U.S.A.: Lynne Rienner Publishers, Inc.

McCalla, Robert B. "NATO's Persistence After the Cold War." ,International Organizations, Vol. 50, No. 3 (Summer, 1996). http://www/jstor.org/

Mosaddeq Ahmed, Nafeez. 2002. "The War on Freedom." ,U.S.A.: Tree of Life Publications.

Paone, Rocco M. 2001. "Evolving New World Order/Disorder" , University Press of America, Inc.

Petras, James. "The Bush Doctrine: Unrestrained Empire Building" ,2002. http://www.rebelion.org/petras/english/petras280902.htm

Prados Alfred B. CRS Issue Brief for Congress. "Syria: U.S. Relations and Bilateral Issues." ,fpc.state.gov/documents/organization/23386.pdf

Rabil, Robert G. "Holding Syria to Account?" ,http://www.wlo-

Freidman, Thomas L. 2000. "The Lexus and the Olive Tree. New York" ,Frist Anchor Books.

http://english.peopledaily.com.cn/200212/18/eng20021218_108693.shtml."War on Terror Greatly Reshapes US Foreign Policy."

http://jrobb.mindplex.org/stories/2003/03/18/isTheBushDoctrineTheRightDoctrine.html."Is the Bush Doctrine the Right Doctrine?"

http://www.jstor.org/."U.S. Adoption of New Doctrine on Use of Force". The American Journal of International Law, Vol.97, No.1 (Jan., 2003).

http://www.motherjones.com/commentary/columns/2003/01/ma_205_01.html. "America's Age of Empire. The Bush Doctrine".

http://www.terrorsimfiles.org/encyclopaedia/terrorism_20th_century.html."Terrorism in the 20th Century".

http://www.whitehouse.gov/nsc/nss.html. "Overview of America's National Strategy.

Kanter, Arnold and Brooks, Linton F. ed. 1994. U.S. "Intervention Policy for the Post-Cold War World: New Challenges and New Perspectives." ,U.S.A.: the American Assembly.

Khan, Ali. "Lawlessness in Iraq and the Failure of Unilateralism" ,2003. http://www.globalpolicy.org/empire/un/2003/0707unilat.htm

Khan, Muqtedar. August 2003. "Saudi Arabian-U.S. Relations at Crossroads",http://www.fpif.org/commentary/2003/0308saud_body.html

Klare, Michael, T. 2001. Resource Wars. New York: Henry Holt and Company.

Klare, Michael. "The New Geopolitics." Monthly Review Vol. 55, No. 3.

Routledge, 2000).

Allison, Graham and Treverton, Gregory F. ed. 1992. "Rethinking America's Security. U.S.A." ,The American Assembly.

Aruri, Naseer. "The Rationale for US Military Intervention After the Cold War." http://www.umassd.edu/specialprograms/mideastaffairs/rational.htm

Baker, James A. III with Thomas M. Defrank. 1995. "The Politics of Diplomacy", New York: G. P. Putnam's Sons.

Barber, Benjamin R. "Jihad vs. McWorld", http://www.theatlantic.com/politics/foreign/barber.htm

Barry, Tom. 2002. "U.S. Foreign Policy: Shaping Global Affairs.", http://www.fpif.org/commentary/2002/0207jingoism_body.html

Berry, Nicholas. "The Many Sources of U.S. Unilateralism", http://www.cdi.org/asia/fa081301.htm

Brisard, Jean-Charles and Dasquie, Guillaume.2002. "Forbidden Truth." ,New York: Thunder's Mouth Press/Nation Books.

Cordesman, Anthony. 1991. Middle East Studies Program. "Geopolitics and Energy in the Middle East." ,http://www.csis.org/mideast/reports/Meenergy.html

Farer, Tom J. "Beyond the Charter Frame: Unilateralism or Condominium? The American Journal of International Law" ,Vol. 96, No. 2 (Apr., 2002). http://www.jstor.org/

Forman, Shepard and Patrick, Stewart. "Multilateralism and U.S. Foreign Policy: Ambivalent Engagement.", http://www.carnegiecouncil.org/viewMedia.php/prmTemplateID/6/prmID/127

Bibliography

J. Pirenne, "The Tides of History: From the Expansion of Islam to the Treaties of Westphalia" ,Volume II (London: 1963), p. 429.

Michael Sheehan, "The Balance of Power: History & Theory" ,(Routledge, 2000), p. 35.

Virginia.edu - "Balance of Power" ,Dictionary of the History of Ideas

Hedley Bull, "Anarchial Society" ,(United States of America: Macmillan Ltd, 1977).

John Lewis Gaddis, "Surprise, Security and the American Experience" ,(United States of America: Harvard University Press, 2004).

Ernst B. Haas, "The balance of power: prescription, concept, or propaganda", World Politics, Vol. 5, No. 4, (1953), pp. 442-477.

Lawrence Kaplan & William Kristol, "The War Over Iraq (San Francisco" Encounter Books, 2003).

William Keylor, "A World of Nations" ,(New York: Oxford University Press, 2003).

Hans Morgenthau, "Politics Among Nations: The struggle for Power and Peace" Fourth Edition (New York: Knofp, 1967).

Paul W. Schroeder, "The Nineteenth century system: balance of power or political equilibrium?", Review of International Studies, 15, (1989), pp. 135-153.

Michael Sheehan, "The Balance of Power: History and Theory" ,(London:

intervention.

It seems the United States, choosing to extend further its interests in the region, will face many obstacles. Now the United States faces the challenge of protecting as well as reforming Saudi Arabia. It needs the present regime to stabilize geopolitics and the oil economy. However, the Saudi regime is threatened by the differences among the Saudi royal family. Even though President Bush has repeatedly proclaimed that his administration will go after all those who harbor and support terrorists and that he hopes to democratize the entire Middle East, it is understood that Saudi Arabia up till now is excluded from both these measures.

The U.S. war on terror is limitless in time and space. And a suppressed people that sees U.S. influence as a major root cause of the current problems in the Middle East has led to a rise in acts of terrorism and anti-U.S. sentiment. When looking at some of the actions of the United States in the region, it can often be seen why this is eventually so. Then, how will the United States, in drawing its foreign policy strategy, promote balance of power and achieve stability at a time when its ability is short of containing this unannounced civil war in Iraq?

believe that it is aimed at Iran, Syria, and more at Russia, China, and Europe, as it is part of a larger process of asserting capable power in this part of the world. When you think of oil, it is not just a source of fuel but also a source of power, and as U.S. strategists see it, "whoever controls the Persian Gulf oil controls the world's economy, and therefore, has the ultimate lever over all competing powers."

The Middle East is the most militarized region in the world. And, with the U.S. geopolitical aspirations, stability should be stored, thus, weaponry should be limited. Lately, Libya decided to dismantle its weapons of mass destruction program and allow thorough inspections; Iran signed the protocol to the non-proliferation treaty allowing snap inspections of nuclear facilities. In addition, President Bush signed the Syrian Accountability Act, and, both the U.S. and Britain demanded Syria to dismantle its weapons of mass destruction, yet, Israel continues to develop its military capabilities, and the Arab Israeli conflict has not been resolved.

The Bush Doctrine calls for a better world where democracy prevails as the source of peace and stability. Benjamin Barber affirms that this preemptive war has failed, and it simply cannot coexist with democracy for although the war in Iraq is won, the peace has been lost where the U.S. is trying to impose democracy at the barrel of a gun. Democracy, in its analytical explanation and theory is ideal, however, it comes from the inside and cannot be imposed from above. In this sense, the U.S. foreign policy drawn in the Bush doctrine is best described as coercive openness, where it calls for freedom, peace, and democracy, albeit chooses to impose regime change and unilateral

energy resources that form the backbone of western economies, influence and involvement in the Middle East has been of paramount importance to the United States. To maintain superiority, control and influence over the region, the West, mainly the U.S., have helped in the perpetuation of Arab leaders into their incumbent positions of power and supported the overthrow of those that are not seen as favorable. Protection of the Saudi regime has been a basic feature of U.S. security policy since 1945, when President Roosevelt made an arrangement with Ibn Saud. At the core of this arrangement is a vital agreement, that is: in return for protecting the royal family of Al Saud against its enemies, American companies are allowed unrivaled access to Saudi oil fields.

The United States, considering itself the world police, and determined to protect its vital interests in the region, is facing problems to forge stability. "American officials claim that the conspicuous presence of U.S. troops in the Gulf and the demonstrated willingness of successive administrations to endorse the use of force will reduce the risk of conflict by deterring potential adversaries from obstructing the flow of oil." When Iraq invaded Kuwait, then Secretary of Defense Dick Cheney explained that Saddam Hussein would acquire a "stranglehold" over the U.S. and world economy if he captured Saudi Arabia's oilfields along with those of Kuwait. That was the main reason why the United States liberated Kuwait and invaded Iraq. In the same context, the war against Iraq now is intended to provide the U.S. with a dominant position in the Persian Gulf region, and to serve as a facilitator for further assertion of power in the region. Some and not necessarily all

diplomacy is the best option available to Washington. The U.S. government should open, without preconditions, comprehensive talks that address Iran's nuclear program and its support of terrorism and foreign militias. Iran should be offered an array of economic, political, and security incentives. It could be allowed a highly limited uranium-enrichment pilot program so long as it accepted highly intrusive inspections. Such an offer would win broad international support, a prerequisite if the United States wants backing for imposing sanctions or escalating to other options should diplomacy fail. Making the terms of such an offer public would increase diplomacy's chances of success.

Diplomacy also needs to be revived in the Israeli-Palestinian conflict, which is still the issue that most shapes (and radicalizes) public opinion in the region. The goal at this point would be not to bring the parties to Camp David or anywhere else but to begin to create the conditions under which diplomacy could usefully be restarted. The United States should articulate those principles it believes ought to constitute the elements of a final settlement, including the creation of a Palestinian state based on the 1967 lines. The more generous and detailed the plan, the harder it would be for Hamas to reject negotiation and favor confrontation. Consistent with this approach, U.S. officials ought to sit down with Hamas officials, much as they have with the leaders of Sinn Féin, some of whom also led the Irish Republican Army. Such exchanges should be viewed not as rewarding terrorist tactics but as instruments with the potential to bring behavior in line with U.S. policy.

Oil as a potential diminishing energy source is what the modern Middle Eastern geopolitics has been about. Given the vast

will emerge wherever there is a perceived or an actual deficit of state authority and capacity. The recent fighting in Lebanon will exacerbate this trend, since Hezbollah has gained by not suffering a total defeat, while Israel has lost by not realizing a total victory, a result that will embolden Hezbollah and those who emulate it.

Ninth, terrorism, defined as the intentional use of force against civilians in the pursuit of political aims, will remain a feature of the region. It will occur in divided societies, such as Iraq, and in societies where radical groups seek to weaken and discredit the government, such as Saudi Arabia and Egypt. Terrorism will grow in sophistication and remain a tool used against Israel and the presence of the United States and other non-indigenous powers.

Tenth, Islam will increasingly fill the political and intellectual vacuum in the Arab world and provide a foundation for the politics of a majority of the region's inhabitants. Arab nationalism and Arab socialism are things of the past, and democracy belongs in the distant future, at best. Arab unity is a slogan, not a reality. The influence of Iran and groups associated with it has been reinforced, and efforts to improve ties between Arab governments and Israel and the United States have been complicated. Meanwhile, tensions between Sunnis and Shiites will grow throughout the Middle East, causing problems in countries with divided societies, such as Bahrain, Lebanon, and Saudi Arabia.

Iran is a more difficult case. But since regime change in Tehran is not a near-term prospect, military strikes against nuclear sites in Iran would be dangerous, and deterrence is uncertain,

Fifth, anything resembling a viable peace process is unlikely for the foreseeable future. In the aftermath of Israel's controversial operation in Lebanon, the Kadima-led government will almost certainly be too weak to command domestic support for any policy perceived as risky or as rewarding aggression. Unilateral disengagement has been discredited now that attacks have followed Israel's withdrawal from Lebanon and Gaza. There is no obvious partner on the Palestinian side who is both able and willing to compromise, further hindering the chances of a negotiated approach. The United States has lost much of its standing as a credible and honest broker, at least for the time being. Meanwhile, Israel's settlement expansion and road building will continue apace, further complicating diplomacy.

Sixth, Iraq, traditionally a center of Arab power, will remain messy for years to come, with a weak central government, a divided society, and regular sectarian violence. At worst, it will become a failed state wracked by an all-out civil war that will draw in its neighbors.

Seventh, the price of oil will stay high, the result of strong demand from China and India, limited success at curbing consumption in the United States, and the continued possibility of supply shortages. The price of a barrel of oil is far more likely to exceed the existing price than it is to fall below $40. Iran, Saudi Arabia, and other large producers will benefit disproportionately.

Eighth, "militiazation" will continue apace. Private armies in Iraq, Lebanon, and Palestinian areas are already growing more powerful. Militias, both a product and a cause of weak states,

limits of U.S. power, and the results of U.S. policy choices.

Second, the United States will increasingly be challenged by the foreign policies of other outsiders. The European Union will offer little help in Iraq and is likely to push for a different approach to the Palestinian problem. China will resist pressuring Iran and will seek to guarantee the availability of energy supplies. Russia, too, will resist calls to sanction Iran and will look for opportunities to demonstrate its independence from the United States. Both China and Russia (as well as many European states) will distance themselves from U.S. efforts to promote political reform in non-democratic states in the Middle East.

Third, Iran will be one of the two most powerful states in the region. Those who have seen Iran as being on the cusp of dramatic internal change have been wrong. Iran enjoys relatively enough petrodollars wealth, is the most powerful external influence in Iraq, and holds considerable sway over both Hamas and Hezbollah. It is a classic regional power, with national security interest to remake the region in its image and the potential to translate its objectives into reality.

Fourth, Israel will be the other powerful state in the region and the one country with a modern economy able to compete globally. The only state in the Middle East with a nuclear arsenal, it also possesses the region's most capable conventional military force. But it still has to bear the costs of its occupation of the West Bank and deal with a multi-front, multi-dimensional security challenge. Strategically speaking, Israel is in a weaker position today than it was before this summer's crisis in Lebanon.

American era has been the failure of traditional Arab regimes to counter the appeal of radical Islamism. Faced with a choice between what they perceived as distant and corrupt political leaders and vibrant religious ones, many in the region have opted for the latter. It took 9/11 for U.S. leaders to draw the connection between closed societies and the incubation of radicals. But their response, often a hasty push for elections regardless of the local political context, has provided terrorists and their supporters with more opportunities for advancement than they had before.

Finally, globalization has changed the region. It is now less difficult for radicals to acquire funding, arms, ideas, and recruits. The rise of new media, and above all of satellite television, has turned the Arab world into a "regional village" and politicized it. Much of the content shown — scenes of violence and destruction in Iraq; images of mistreated Iraqi and Muslim prisoners; suffering in Gaza, the West Bank, and now Lebanon — has further alienated many people in the Middle East from the United States. As a result, governments in the Middle East now have a more difficult time working openly with the United States, and U.S. influence in the region has waned.

The outlines of the Middle East's fifth era are still taking shape, but they follow naturally from the end of the American era. A dozen features will form the context for daily events.

First, the United States will continue to enjoy more influence in the region than any other outside power, but its influence will be reduced from what it once was. This reflects the growing impact of an array of internal and external forces, the inherent

Arabs, and, more generally, American primacy.

What has brought this era to an end after less than two decades is a number of factors, some structural, some self-created. The most significant has been the Bush administration's decision to attack Iraq in 2003 and its conduct of the operation and resulting occupation. One casualty of the war has been a Sunni-dominated Iraq, which was strong enough and motivated enough to balance Shiite Iran. Sunni-Shiite tensions, dormant for a while, have come to the surface in Iraq and throughout the region. Terrorists have gained a base in Iraq and developed there a new set of techniques to export. Throughout much of the region, democracy has become associated with the loss of public order and the end of Sunni primacy. Anti-American sentiment, already considerable, has been reinforced. And by tying down a huge portion of the U.S. military, the war has reduced U.S. leverage worldwide. It is one of history's ironies that the first war in Iraq, a war of necessity, marked the beginning of the American era in the Middle East and the second Iraq war, a war of choice, has precipitated its end.

Other factors have also been relevant. One is the demise of the Middle East peace process. The United States had traditionally enjoyed a unique capacity to work with both the Arabs and the Israelis. But the limits of that capacity were exposed at Camp David in 2000. Since then, the weakness of Yasir Arafat's successors, the rise of Hamas, and the Israeli embrace of unilateralism have all helped sideline the United States, a shift reinforced by the disinclination of the current Bush administration to undertake active diplomacy.

Another factor that has helped bring about the difficulty of the

highlighted U.S. and international vulnerability to supply shortages and price hikes. And the Cold War's balancing act created a context in which local forces in the Middle East had significant autonomy to pursue their own agendas. The 1979 revolution in Iran, which brought down one of the pillars of U.S. policy in the region, showed that outsiders could not control local events. Arab states resisted U.S. attempts to persuade them to join anti-Soviet projects. Israel's 1982 occupation of Lebanon spawned Hezbollah. And the Iran-Iraq War consumed those two countries for a decade.

The United States As A Catalyst And Actor

The end of the Cold War and the demise of the Soviet Union brought about a fourth era in the region's history, during which the United States enjoyed unprecedented influence and freedom to act. Dominant features of this American era were the U.S.-led liberation of Kuwait, the long-term stationing of U.S. ground and air forces on the Arabian Peninsula, and an active diplomatic interest in trying to solve the Arab-Israeli conflict once and for all (which culminated in the Clinton administration's intense but ultimately unsuccessful effort at Camp David). More than any other, this period exemplified what is now thought of as the "old Middle East." The region was defined by an aggressive but frustrated Iraq, a radical but divided and relatively weak Iran, Israel as the region's most powerful state and sole nuclear power, fluctuating oil prices, top-heavy Arab regimes that repressed their peoples, uneasy coexistence between Israel and both the Palestinians and the

with European penetration into the region gave rise to the "Eastern Question," regarding how to deal with the effects of the decline of the Ottoman Empire, which various parties have tried to answer to their own advantage ever since.

The first era ended with World War I, the demise of the Ottoman Empire, the rise of the Turkish republic, and the division of the spoils of war among the European victors. What ensued was an age of colonial rule, dominated by France and the United Kingdom. This second era ended some four decades later, after another world war had drained the Europeans of much of their strength, Arab nationalism had risen, and the two superpowers had begun to lock horns. "[He] who rules the Near East rules the world; and he who has interests in the world is bound to concern himself with the Near East," wrote the historian Albert Hourani, who correctly saw the 1956 Suez crisis as marking the end of the colonial era and the beginning of the Cold War era in the region.

During the Cold War, as had been the case previously, outside forces played a dominant role in the Middle East. But the very nature of U.S.-Soviet competition gave local states considerable room to maneuver. The high-water mark of the era was the October 1973 war, which the United States and the Soviet Union essentially stopped at a stalemate, paving the way for ambitious diplomacy, including the Egyptian-Israeli peace accord.

Yet it would be a mistake to see this third era simply as a time of well-managed great-power competition. The June 1967 war forever changed the balance of power in the Middle East. The use of oil as an economic and political weapon in 1973

ethnic and political turmoil within the region and the emergence of a new hidden power struggle between the U.S. and Russia." The potential for conflict derives from contested boundaries and territorial disputes, the prevalence of authoritarian regimes, severe economic disparities, long-standing regional rivalries, and ethnic and religious strife. According to the U.S. this reality imposes a redefining of regions and specially the Middle East.

The emergence of a new Middle East will most probably cause harm to itself, the United States, and the world because it is constantly changing in contending forces alliances.

All the eras in the Middle East have been defined by the interplay of contending forces, both internal and external to the region. What has varied is the balance between these influences. The Middle East's next era promises to be one in which outside actors have a relatively modest impact and local forces enjoy the upper hand, and in which the local actors gaining power are radicals committed to changing the status quo. Shaping the new Middle East from the outside will be exceedingly difficult, but it, along with managing a dynamic Asia, will be the primary challenge of U.S. foreign policy for decades to come.

The modern Middle East was born in the late eighteenth century. For some historians, the signal event was the 1774 signing of the treaty that ended the war between the Ottoman Empire and Russia; a stronger case can be made for the importance of Napoleon's relatively easy entry into Egypt in 1798, which showed Europeans that the region was ripe for conquest and prompted Arab and Muslim intellectuals to ask, as many continue to do today, why their civilization had fallen so far behind that of Christian Europe. Ottoman decline combined

strategic and economic interests, had actually been rooted in at least four years of strategic planning." Behind the war on Iraq and the distortion of WMD, which up till now have not been found, lays another purpose of the U.S. existence in the Middle East. The Bush doctrine clearly defines this purpose by stating that threats to "economic freedom", that is to say that, the failed neo-liberal economic system, is one of the key values which the U.S. will militarily defend through an offensive war. Indeed, the Bush doctrine is found to "extend the geopolitical, military and political boundaries to conquer and exploit "new strategic regions".

The foreign policy strategy underlying the two wars on Afghanistan and Iraq is two-fold: First, it has shifted the West-anti West confrontation from the U.S. soil to U.S. targets abroad. Second, it has secured U.S. long time desired geopolitical strategic influence in the Caspian Sea region and the Middle East.

The Caspian Sea basin composed of Russia and Iran, as well as several former republics of the Soviet Union – Azerbaijan, Georgia, Kazakhstan, Kyrgyzstan, Tajikistan, Turkmenistan, and Uzbekistan, has "captured worldwide attention due to the phenomenal reserves of oil and natural gas located in the region." Kazakhstan and Turkmenistan possess large reserves of oil and natural gas. Uzbekistan has oil and gas reserves that may permit it to be self-sufficient in energy and gain revenue through exports. Although many states hope to benefit from the development of these reserves, Japan, Turkey, Iran, Western Europe, China, and Russia, "the future development of the Caspian Sea region and similarly the Middle East are clouded by

overlap with states and who are planning an imminent attack based on dangerous technologies."

The first stage of the campaign against global terror necessitated aggressive military turnover of the terrorist Taliban regime in Afghanistan on the basis that it was harboring Osama Bin Laden and his terrorist network. The second stage is the invasion of Iraq and the overthrow of the Saddam authoritarian regime on the basis that it possesses weapons of mass destruction (WMD). However, Bin Laden has not been captured, and WMD have not been found in Iraq. In trying to understand the U.S. foreign policy behind the launching of these two wars, let us try and answer the how and why of the two stages.

Wars need alliances, therefore new alliances and coalitions were formed, i.e. Pakistan, India, Uzbekistan, and Russia, this formula of alliances triggers new conceptualization of the Middle East region. But at the same time long-time alliances were questioned, i.e. Egypt and Saudi Arabia if democratization of the Middle East region is still a priority. Yesterday's allies are today's enemies and vice versa. Osama Bin Laden and his groups fought with the U.S. against the Soviet Union's expansion in the Caspian Sea region. The U.S. militarized Iraq during the Iran-Iraq war. Individuals and private foundations in Saudi Arabia financed terrorist organizations and 15 out of the 19 September 11 hijackers are Saudis. Behind the purpose of the war on Afghanistan aiming at capturing Osama Bin Laden, dismantling al Qaeda, and toppling the Taliban regime, it seems that "a specific war on Afghanistan had been planned at least a year earlier than October 2001, and terms related to regional

rejectionist states (Iran, Iraq, and North Korea); nothing new either. What's new is that it makes a long-building direct interventional tendency explicit and permanent. In another sense, the September 11 attacks allowed the "Bush administration to avert the crisis of legitimacy it had previously faced, and re-enter world affairs with a new sense of confidence." These terrorist events gave the United States a reason to shape up international politics, and a justification for easy recourse to war whenever and wherever an American President chooses.

"The ongoing global war on terror launched by the Bush administration has greatly reshaped many aspects of U.S. foreign policy and will have a far-reaching impact on international relations and global strategic configurations." The whole world was reclassified relatively to the U.S. and regional reconfigurations are taking new shape: The Middle East is no longer the arena of a sole issue traditionally labeled as Arab-Israeli conflict. The first main strategy of the Bush doctrine is to identify and isolate what they label as terrorist states in the larger Middle East. These states include: Iraq, Iran, Syria, and groups in Afghanistan and Lebanon. The second stage is to use preemptive military action against terrorist states to enforce a regime change, and the third is to engage in nation building, thus institutionalizing democracy. This doctrine marks a shift of focus from powerful states to nation's weak or illegitimate governments, as well as a shift in policy from deterrence and containment to more direct military involvement. "The Bush doctrine is based on undefined conspiratorial enemies, shadowy networks of individuals who

interests and values, therefore, the United States had to do it alone and designate itself as the world police. With the September 11 terrorist attacks on the U.S. soil, a new era have emerged generating new concepts and frameworks for foreign policy conducts. A new 'ism' surfaced, that is a new definition for terrorism, and new conceptualizations of geographical regions were constructed.

The Code of Federal Regulations as "the unlawful use of force and violence against persons or property to intimidate or coerce a government, the civilian population, or any segment thereof, in furtherance of political or social objectives defines terrorism in the United States." It is an end that justifies the means. Terror has been practiced throughout history and throughout the world. But the terror attack of September 11 is undoubtedly the most significant and lethal terror operation in the modern history. Its impact has been greatly magnified by its targeting the U.S. and the use of modern technology and communications media. It attracted television coverage, which brought the event directly into millions of homes. Terrorists used the high-tech globalization against Americans who had originated so much of the technology and it seems that "Americans and terrorists are resembled in having a vision of globalization."

The United States is now launching a war on another ideology yet with no borders. The Bush administration declares a global war on terror and that entails a new strategy. Thus, the Bush administration initiated a National Security Strategy known as the Bush doctrine overturning the established order. Not because it commits the U.S. to global intervention; they were involved in before. Not because it targets terrorism and

assembly, religion, and conscience. Instead, the initiatives emphasize the important but merely technical aspects of democracy (e.g., voter registration). The proposal's commitment to expand direct funding of nongovernmental organizations (NGOs), while significant, begs the question of which NGOs should receive such funding. Without a values component, the answer is unclear. Although a valueless proposal has less chance of provoking opposition around the Middle East, it also has less chance of actually promoting the reforms it aspires to foster.

Two aspects of the proposal's NGO section reinforce the impression that Washington is placing a higher priority on winning European and Arab approval than on pressing for urgent, substantive reform. First, the G-8 is asked merely to "encourage" governments to permit NGOs to operate freely, without even raising the potential of conditionality (e.g., suspending or limiting economic assistance to protest government intervention in the operation of local NGOs). This formulation effectively tells local leaders that G-8 support for civil society initiatives lacks spine. Second, the NGO section makes no reference to the recently instituted U.S. requirement that all NGOs receiving financial aid must pledge not to knowingly provide material support to terrorist groups. Is Washington signaling a willingness to suspend that requirement for NGO assistance that flows through the G-8?

Balance Of Power And Stability

In most parts of the world, there were no regional powers that could keep the peace, at least not on behalf of American

they need money and political support, not just training, but the G-8 proposal offers little of either.

Other ideas, such as the legal aid project, focus on the right issue but miss the big picture. For example, the GMEP's initial focus on providing defense attorneys for accused criminals is misplaced. More high-value targets for legal aid are women who, despite their numerous rights on paper (e.g., to property, divorce, child custody), often lack the means or the education to ensure that their rights are respected. In terms of the potential societal impact and the sheer number of people affected, focusing on women's legal rights rather than criminals' legal rights would be a much more effective strategy.

Other project ideas, especially parliamentary training, are simply bad policy. The reality in many Middle Eastern countries is that anti-American, anti-Western, anti-peace Islamists constitute large or even dominant blocs in local parliaments. An open-door policy of parliamentary training would only help such individuals become more effective critics of pro-American, pro-Western, pro-peace regional governments. It would also send a mixed message to local voters, convincing many that the United States and its allies have lost so much faith in local leaders that they have chosen to support Islamists as an alternative.

The missing element in almost all of the G-8 proposal's democracy and governance initiatives is values. Nowhere does the proposal state that the G-8 will support those leaders, reformers, and organizations that share the common values of G-8 countries: liberalism, tolerance, openness, meritocracy, and respect for both the rule of law and personal freedoms of speech,

greater Middle East includes Pakistan, Iran, Turkey, Afghanistan, and Israel, making it a region in which Arabs are a distinct minority. Yet, virtually all of the proposal's analysis and recommendations are directed toward Arabs. Where is the recognition of the region's ethnic, cultural, religious, and linguistic mosaic?

The G-8 Initiatives And Its Prospects

The G-8 proposal presents three sets of initiatives: "promoting democracy and good governance, building a knowledge society, and expanding economic opportunity." (This essay focuses on the first two parts; a forthcoming Policy Watch will address the economic component). Together, they are designed to "forge a long-term partnership with the Greater Middle East's reform leaders and launch a coordinated response to promote political, economic, and social reform in the region." As presented, some initiatives are likely to meet that test; many others are not.

The democracy and governance initiative includes projects intended to provide technical assistance for holding elections; arrange parliamentary exchanges and training; create women's leadership academies; establish grassroots legal aid opportunities; support independent media; expand regional anticorruption efforts; and strengthen local and regional civil society organizations. Some, like the media program, are good ideas but timid in breadth and scope. The G-8 proposal's focus on training and exchanges is far too limited. All over the Middle East, forward-thinking journalists, editors, screenwriters, television producers, and film directors are eager to start up everything from newspapers to educational satellite TV stations;

An Intellectual Perspective Analysis

The logic of the GMEP derives from the two Arab Human Development Reports (AHDRs) drafted by a group of Arab scholars under the auspices of the UN Development Program in 2002 and 2003. Indeed, arguments, statistics, and recommendations from the two AHDRs are cited throughout the G-8 GMEP proposal. This endorsement of the AHDR provides a shaky intellectual foundation for the GMEP. To be sure, the AHDR offers many useful analytical insights, including the identification of three major "deficits": in freedom, knowledge, and women's empowerment. Yet, both reports, especially the 2003 version, are remarkably politicized, scientifically lacking researched documents. Indeed, the latter cites the Arab-Israeli conflict as the main cause of the aforementioned deficits and places principal blame on the Bush administration for poisoning the environment for Arab freedom and education in the post-September 11 environment. In claiming this they have undermined the internal and domestic deficiencies.

The authors of the G-8 proposal also seem to have borrowed an even more dangerous aspect of the AHDR, namely, placing all residents of the greater Middle East under a one-size-fits-all demographic construct. In the AHDR, all residents of Arab League countries are regarded as Arabs and are therefore given Arab solutions to their political and social problems. The reality, of course, is that more than a quarter of all residents of Arab countries are not Arab, whether they are Berbers in Morocco and Algeria, non-Arab Christians in Sudan, or Kurds in Iraq. The G-8 proposal goes one better: by its definition, the

language website of the London-based Arabic newspaper al-Hayat. This newspaper published what it called the "U.S. working paper for G-8 sherpas" (the latter term referring to the government officials responsible for preparing the event). If this eight-page document is in fact authentic, that is to say, a claim that no administration official has disputed, then the president's "forward strategy of freedom" is likely to remain illusory.

Although the details of the G-8 GMEP proposal as laid out in the al-Hayat "working paper" include several insightful ideas, the proposal as a whole suffers from two major problems. First, too many of its initiatives emphasize form over content, offering support to any regional actors willing to play the electoral game without regard to their commitment to the values that undergird democracy. The unintended result could be further strengthening of Islamist forces precisely at a moment when they are on the retreat in many countries. Second, too few of the projects dedicated to "human development" actually address the primary obstacles to solving systemic problems. Consequently, such projects will have little impact on the true ailments of Arab societies. On the positive side is the fact that the administration seems keen on trying to enlist G-8 partners in what, over time, could develop into one of the most seismic initiatives of the post-Cold War era, perhaps even the mission that defines that era. On the negative side, the recipe proposed in the draft, which amounts to two parts counterproductive, two parts irrelevant, and only one part truly useful, is unlikely to either promote real reform or advance U.S. interests in the greater Middle East or what is so called New Middle East.

regimes with records of aggressive behavior nor does it legitimate the use of force against states deemed unfriendly. In addition, the unilateral U.S. decision to launch war on Iraq undermined the United Nations Security Council's lawful authority to maintain international peace and security. Some say that despite his declared readiness to act unilaterally, President Bush has been soliciting support from consequential states, including China and Russia. Others viewed that without access to facilities in Pakistan and other states bordering Afghanistan, U.S. operations would have been much more difficult to sustain. And others observe that overthrowing Saddam Hussein without Turkish and Gulf States' support would have been a very expensive feat. Furthermore, "a unilateralist policy might gradually strain relations with France, the United Kingdom, and Germany", countries on which the U.S. relies for help in building weak or rogue states. However, a fact remains: "the Bush administration may form coalitions when it suits the United States but its overriding mission is to show the world why the American way is best."

In such a vision and process, the Bush administration has circulated to its G-8 partners the details of the Greater Middle East Partnership (GMEP) that Washington hopes for at the group's May 2004 summit in Sea Island, Georgia. The GMEP is a core element of the administration's larger Greater Middle East Initiative, which has additional security and political components beyond those outlined in the GMEP.

To provide a completely different perspective on American plans for the Middle East this article is using the English-

citizens only to please the Bush administration. The "new Middle East" has been a dream of the Israeli ruling military circles since at least 1982, when Sharon led the country to the first Lebanon war with precisely this declared goal. Hezbollah leaders have argued for years that its real long-term role is to protect Lebanon, whose army is too weak to do this.

Globalization and The New Middle East

How can one perceive of regional balance of power in the new Middle East in light of the accelerating paces of globalization. The Latter is drawing the world closer and raising challenges that no one country, even as powerful as the United States, could solve on its own. Hitherto, the United States is limiting its commitments to global institutions and organizations, and acting alone rather than collectively. This tendency has been clear both in the Clinton and Bush years. U.S. relations with the United Nations have also been a source of concern. The U.S. retreated from its early post-Cold War involvement in UN peace operations and adopted a more restrictive and selective attitude. While willing to intervene in Europe, through NATO, it devoted little support to UN peace operations in Africa. Before September 11, the Bush Administration has declined to include the U.S. forces in the UN operation in Afghanistan. After September 11, the President's "axis of evil" statement has raised concerns about military unilateralism. Although the UN Security Council anticipated the U.S. attack on Al Qaeda and the Taliban regime, but it does not encompass the overthrow of

administration believes is pooling resources to change the strategic balance of power in the Middle East, U.S. officials say. For the U.S., the Middle East is delicately balanced where the game is establishing full U.S. stability prospective. The U.S. already controls Iraq and Afghanistan, and considers Egypt, Saudi Arabia, Jordan and a few other states as friendly cooperating regimes. But even with this massive foothold, full U.S. control over stability is still far from established. Iran has only been strengthened by the Iraq war and refuses to accept directives from the USA. Throughout the Arab world, including in the cooperative regimes, there is boiling anger at the U.S., at the heart of which is not only the occupation of Iraq, but also the oppression of the Palestinians, and the U.S. backing of Israel's policies. The new axis of the four contending factions of the Bush administration (Hamas, Hezbollah, Syria and Iran) are bodies viewed by the Arab world as resisting U.S. or Israel's rule, and standing for Arab liberation. From Bush's perspective, he only has two years to consolidate his vision of complete U.S. stabilization of the Middle East, and to do that, all seeds of resistance should be crushed in a devastating blow that will make it clear to every single Arab that abiding by a balance of power is the only way to stay alive. If Israel is willing to do the job, and crush not only the Palestinians, but also Lebanon and Hezbollah, then the U.S., torn from the inside by growing resentment over Bush's wars, and perhaps unable to send new soldiers for this cause right now, will give Israel all the backing it can. As Rice announced in her visit in Jerusalem on July 25, what is at stakes is "a new Middle East. "We will prevail", she promised Olmert. But Israel is not sacrificing its soldiers and

Middle East balance of power very obscure and hard to calculate and attain.

These groups, parties and movements are not inimical to democracy. They have accepted electoral systems and practiced electoral politics, probably too well for Washington's taste. Whether we like it or not, these are the facts. The rest of the Western world must come to grips with the new reality, even if the U.S. president and his secretary of state continue to reject the new offspring of their own policies.

Beirut is burning, hundreds of Lebanese die, hundreds of thousands loose all they ever owned and become refugees, and all the world is doing is rescuing the "foreign passport" residents of what was just two weeks ago "the Paris of the Middle East".

The speed at which everything happened during the 2006 Summer war of Israel on Lebanon (along with many other pieces of information) indicates that Israel has been waiting for a long time for the international conditions to recreate a balance of power through a massive war on Lebanon. In fact, one does not need to speculate on this, since right from the start, Israeli and U.S. official sources have been pretty open in this regard. As a Senior Israeli official explained to the Washington Post on July 16, "Hezbollah cross-border raid has provided a "unique moment" with a convergence of interests." The paper goes on to explain what this convergence of interests is:

For the United States, the broader goal is to strangle the axis of Hezbollah, Hamas, Syria and Iran, which the Bush

foreign occupation, a social service provider for the needs of the rural south and the slum-dwellers of Beirut, and a model actor in Lebanese and Middle Eastern politics. Despite access to millions of dollars in resources from within and from regional allies Syria and for most Iran, its three successive leaders have projected an image of concern for their announced objectives.

In more than four weeks of fighting against the strongest military machine in the region, Hezbollah held its own and won the admiration of millions of Arabs and Muslims. People in the region have compared its steadfastness with the swift defeat of three large Arab armies in the Six-Day War of 1967.

None of the current heads of Arab states made the list of the 10 most popular public figures as Hasan Nasrallah did. While subject to future fluctuations, this new reality suggests the direction in which the region is moving to the disadvantage of the USA. The Arab people do not respect the ruling regimes, perceiving them to be autocratic, corrupt and inept. They are, at best, ambivalent about the fanatical Islamists of the bin Laden variety. More mainstream Islamists with broad support; developed civic dispositions and services to provide are the most likely actors in building a new Middle East. In fact, they are already doing so through the Justice and Development Party in Turkey, the similarly named PJD in Morocco, the Muslim Brotherhood in Egypt, Hamas in Palestine and, yes, Hezbollah in Lebanon. This reality is perplexing the established regional alliances strengthening rejectionist factions at the expense of other traditional parties ultimately making the design for a

municipal elections.

But there was more. Hamas mobilized candidates and popular campaigns to win a plurality in Palestinian legislative elections and form a new government. Hezbollah in Lebanon and the Muslim Brotherhood in Egypt achieved similar electoral successes. And with these developments, a sudden impact fell over Washington and other Western capitals.

Instead of welcoming these particular elected officials into the newly emerging democratic fold; Washington began to give a watching eye with fear on Muslim democrats. Even the moderate pressure on autocratic allies of the United States to democratize in 2005 had all but disappeared by 2006. In fact, shaky Arab autocrats felt they had a new lease on life with the West conveniently cowed by an emerging Islamist political force.

Now the cold war on Islamists has escalated into a shooting war, first against Hamas in Gaza and then against Hezbollah in Lebanon. Israel is perceived in the region, rightly or wrongly, to be an agent acting on behalf of U.S. interests. Some will admit that there was provocation for Israel to strike at Hamas and Hezbollah following the abduction of three soldiers and attacks on military and civilian targets. But destroying Lebanon with an overkill approach cannot be morally tolerated or politically justified especially that the Security Council resolution 1701 achieved far more objectives that Israel and Lebanon failed to attain.

Born in the thick of an earlier Israeli invasion, in 1982, Hezbollah has projecting itself as a resistance movement against

slowly since the horrific events of Sept. 11, 2001. In the immediate aftermath of those attacks, there was worldwide sympathy for the United States and support for its declared "war on terrorism," including the invasion of Afghanistan. Then the overstretching of this universal goodwill by so-called neo-conservatives to advance direct control designs was confirmed by the war in Iraq. The Bush administration's dishonest statements about "weapons of mass destruction" diminished whatever credibility the United States might have had as liberator, while disastrous mismanagement of Iraqi affairs after the invasion led to the squandering of a conventional military victory. The country slid into bloody sectarian violence, while official Washington stonewalled and refused to admit mistakes. No wonder the world is becoming more skeptical about the United States capability of solving problems.

Against these new world tendencies, President Bush made something of a comeback in the first year of his second term. He shifted his foreign policy rhetoric from a "war on terrorism" to a war of ideas and a struggle for liberty and democracy. Through much of 2005 it looked as if the Middle East might finally have its long-overdue spring of freedom. Lebanon forged a Cedar Revolution, triggered by the assassination of its popular former prime minister, Rafiq Hariri. Egypt held its first multi-candidate presidential election in 50 years. So did Palestine and Iraq, despite harsh conditions of occupation. Qatar and Bahrain in the Arabian Gulf continued their steady evolution into constitutional monarchies. Even Saudi Arabia held its first

Somewhere between these extremes the greater flexibility provided by a "complex" balance allows the idea of a balance, as something desirable and as a positive interest of the contending parties themselves, to be advanced. Because the balance is at its most stable when people need not consider its maintenance or even its existence, the discussion of balance is at best an indicator of strain in international affairs; but it may indicate the least amount of strain that mankind is likely to achieve.

This is at the level of academic principles and practical theorization, however when it comes to specific interests in the Middle East the issue of balance of power becomes very problematic in the short run and it is just a possibility that could work to stabilize instabilities in constantly changing Middle East.

Bush And The New Middle East

President Bush and Secretary of State Condoleezza Rice are quite confident about their assessment that a new Middle East being born. In fact, their policies in support of the actions of their closest regional ally, Israel, have helped their proposal. However, it will be hard to see a secular Middle East soon or friendly to the United States when we consider the prevailing sentiments of a major part of the population.

What is happening in the broader Middle East and North Africa can be seen as a bounce back effect that has been playing out

terrorism, but on one thing all could agree: the United States could not do it alone.

The history of modern international relations, and of the American part in them, then, suggests a certain pattern. Americans, though often professing a distrust of European-style balance of power politics, have nevertheless sought precisely such a balance of power, or equilibrium, in world affairs. That preference survived the important shift from a world of very slow social change to a world of awesomely fast social change. It survived the end of the Cold War. It had not prevented wars nor served effectively to restrain any state that sought advantage from an active policy; it meant only that at the eleventh hour, coalitions formed to oppose serious attempts at world dominion. In this process the United States played an appropriate part, allowance being made for the great security provided until the mid-twentieth century by its geographical position.

The practical preference for an international balance does not always give rise to anything that can be called a theory of the balance of power, nor even to the use of the term in political discussion. At times when the balance is a "simple' balance, that is as during the Cold War or the years immediately preceding World War I, there is little discussion of a concept to which appeal cannot usefully be made, and what discussion there is, is apt to be critical. Equally, a period of great international complexity and uncertainty does not seem to be one that a theory of the balance of power can helpfully elucidate.

Few in Washington disagreed, and the 2000 presidential campaign saw much more agreement than disagreement between the two major candidates about how the United States ought to exercise leadership in the world arena. Once in office, however, the administration of George W. Bush immediately moved to adopt a starkly unilateralist approach of the type espoused by Charles Krauthammer and others. The Bush team ignored or refused to endorse several international treaties and instruments, most notably the Kyoto agreement regarding environmental pollution standards, and insisted on pursuing a missile defense system that would involve the abrogation of the 1972 ABM treaty and, perhaps, stimulate a new arms race. Even though these policy decisions provoked serious objections from America's allies, and more strenuous protests from other nations, there seemed little concern in Washington about searching for an international consensus.

Critics of George W. Bush and of unilateralism complained that the approach indicated a failure to see the fundamental limits of American power, even in a one-superpower world. The critics achieved a measure of vindication with the terrorist attack on the United States on 11 September 2001. The assaults on the World Trade Center and the Pentagon exposed America's vulnerability to a new destabilizing force: global terrorism. The Bush administration, while not disavowing its unilateralist inclinations, appeared to recognize the desirability of a "global coalition" to meet a newly recognized challenge that largely ignored the traditional international power structure. There were differences of opinion inside and outside the administration on how best to wage the struggle against

World regions; it proved more difficult thereafter. The demise of bipolar constraints made violent confrontations stemming from festering ethnic, tribal, nationalist, religious, and territorial disputes more likely. And indeed, as John Lewis Gaddis reminded us, the first post–Cold War year "saw, in addition to the occupation of Kuwait, the near-outbreak of war between India and Pakistan, an intensification of tension between Israel and its Arab neighbors, a renewed Syrian involvement in Lebanon, and a violent civil war in Liberia." It seemed a harbinger of things to come.

In Nye's view, attempting to deal unilaterally with these and other looming upheavals would place a heavy burden on the American treasury and national will. Far better, he argued, to seek multilateral cooperation to control the peripheral troubles. Failure to contain regional conflicts could put global stability in jeopardy.

American decision makers understood that the military component of the global equilibrium increasingly shared center stage with other elements as the world became more interconnected. The impact of technology, most notably personal access to various forms of global communications, that is, worldwide telephone systems and television networks, and later the Internet, was impossible to ignore, and the 1990s witnessed economic interdependence that found manufacturing, banking, and merchandising virtually ignoring national borders. In search of continued economic growth and prosperity, Americans increasingly embraced the idea of globalization. President Bill Clinton stressed the interconnectedness of global economic affairs and the necessity of U.S. leadership in this area.

United States would not be able to dominate or direct the economic and political centers in an interdependent world. Thus, Washington should cooperate with like-minded nations in meeting such international concerns as conflicts between world markets, the acquisition by small nations of unconventional but destructive weapons, the international drug trade, environmental dangers of technological society, and diseases that can spread across continents.

Lawrence Freedman, who shared Nye's basic conception, focused on America's successful strengthening of democracy in Asia and Western Europe after 1945. This, he argued, had created valuable political-military allies who rebuilt the world's economic foundations, promoted political democracy, and played the crucial role in halting communist expansion. In due course, these nations began competing with American business for world trade and investments because the United States had encouraged European economic unity and a prosperous Asia-Pacific region. Freedman foresaw that these European and Asian allies would press for a greater post–Cold War role in international affairs and, if Washington accommodated their expectations, all parties would benefit. If, however, the United States chose to deal unilaterally with economic and trade issues, there could be greatly increased tensions or even military conflict.

Both Freedman and Nye anticipated that states outside the American-European-Japanese centers would likely pose the gravest threat to global stability. During the Cold War the super-powers had been able to dampen most conflicts in Third

or multipolar system.

The conservative commentator Charles Krauthammer advocated the former.

Krauthammer defined "unipolar" as meaning the United States should act unilaterally in resolving international matters that threatened its national interests. Acknowledging that the United States had lost the dominant economic position it had held during the early Cold War years, he nevertheless asserted that America remained the principal center of the world's economic production. An aggressive, determined U.S. foreign policy, backed by the world's greatest military prowess, Krauthammer argued, could dominate world politics. Perhaps in the future the United States might become the largest partner in a multipolar world; until then, however, he wanted Washington leaders to continue acting unilaterally. He concluded that "Our best hope for safety is in American strength and will, the strength and will to lead a unipolar world, unashamedly laying down the rules of world order and being prepared to enforce them." It would be a Pax Americana in which the world would acquiesce in a benign American hegemony.

Other analysts envisioned a multipolar post-Cold War world, probably comprised of three or four power centers, in which the United States would remain the most affluent and powerful but would not be hegemonic. Joseph Nye, for example, suggested that a U.S. long-term unilateral hegemony was "unlikely because of the diffusion of power through transnational interdependence." Preferring the term "multi-levels of power," Nye endorsed preserving a strong military but predicted that the

Yet, while he spoke of Soviet policy as "heavily influenced by the Soviet conception of the balance of forces" and as "never determined in isolation from the prevailing military balance," he was more apt to speak of American policy as seeking a "balance of mutual interests" with the Soviet Union and as moving toward détente through a "balance of risks and incentives." Such language was chosen with an American audience, and with the preconceptions that Kissinger believed Americans have, in mind. Nevertheless it shows two elements almost wholly lacking in classic balance of power theory: the recognition that nations may now offer domestic rewards and suffer domestic penalties in the conduct of international relations, and the conviction that the domestic penalties will be too great without an agreement on restraint, that is to deliberate if tacit, by the opponents. The balance of power is seen not as replacing cooperation, but rather as requiring it.

The Cold War ended with a cry, not the civilization-ending "bang" as predicted by some analysts. The Soviet Union simply chose to withdraw from the superpower competition. With the subsequent disintegration of the Soviet Union, the United States became incontrovertibly the world's dominant economic-military power (a title it had actually had for much of the Cold War). Without an apparent foe to challenge its security, the major question confronting U.S. foreign policy was what would succeed the Cold War's bipolar balance of power. The issue among academics and political commentators was whether the United States should (1) emphasize its dominant position as a "unipolar" global power, or (2) seek a leading role in a tripolar

balance was also compatible with an ideological struggle waged with vigor on both sides. It is false to claim, as some revisionist historians now do, that the Cold War was started and maintained only by the United States; and that the Soviet Union, much weakened by the world war, was merely pursuing the traditional aims of Russian policy. (Those aims had been opposed by Great Britain for a century, and it is odd to find the Left arguing that a policy of old fashioned imperialism is acceptable and, in essence, advancing the doctrine, if not of the balance of power, at least of spheres of influence). The ideological struggle reflected the knowledge of both great powers that they contended in a fast-changing world; and the Cold War began to loose intensity, not when the protagonists decided to abandon it but when world circumstances changed and new elements began to contribute to the balance, that is, lacking nuclear capacity, it is true, but disposing of real force. It became almost conventional to speak in terms of a world of five poles: the United States, the Soviet Union, Europe, China, and Japan, to which perhaps the oil-producing states should be added. These poles differ from the great powers of old in that they are not of the same sort. Only two are nuclear in any serious sense. Other differences readily suggest themselves. It is as a consequence of this development that serious discussion of the balance of power is again taking place.

Secretary of State Henry Kissinger, a student of Clemens von Metternich and Otto von Bismarck, naturally introduced the concept of balance into his discussions of foreign policy; he would not have done so if the preconditions had not been there.

implying some sort of equality gives way readily to the idea of balance as superiority of force on the side of the existing order. The balance between two powers or groups that sometimes is called the "simple" balance is altogether too unstable. It requires a degree of vigilance, of preparedness, of national concentration on defense, which is ultimately intolerable. The Cold War implied just such a balance, of course, and it should come as no surprise that the rhetoric of the Cold War, on both sides (although recent attention has been given to that of the West), did not speak of balance at all, but looked to victory. That is a characteristic of the simple balance.

It was well recognized that the United States and the Soviet Union were in direct and unique competition. The appalling consequences of nuclear war introduced a new kind of stability. The so-called balance of terror or balance of deterrence ensured that each nuclear power was anxious not to give the other power any sort of signal that would justify an attack, and was also anxious not to identify such a signal. This caution was compatible with, and even required, an arms race. It was not by accident that for a time the chief danger to stability was thought to arise in an area where nuclear power could not be used with any advantage, yet which was regarded as vital. Talk of tactical nuclear weapons showed more wishful ingenuity than realism, and much of the American emphasis on strategic nuclear superiority derived from the knowledge that only such superiority could counter Soviet geographical advantages in Europe.

If it was compatible with an arms race, the American-Soviet

was peace, rather than either liberty or justice.

Balance of Power: Second Half of the Twentieth Century

In neither world war, then, did the United States enter for considerations of the balance of power. In both, the entry of the United States so quickly and completely tilted the balance of power in favor of the side it joined, that had the United States been regarded as an element in the balance, the wars in the form they took would never have broken out. After World War I, the United States withdrew in disillusionment. After World War II that recourse was not open, although many in the Truman administration feared it and worked to prevent it. It took time before it became apparent, either to Americans or to any others, that the balance had been shifted permanently during, and to some extent as a result of the war. It took time before it was realized that Britain would not recover, that France was not a world power, and that noncommunist China would not become the guardian of the Far East. Yet, paradoxically, while the postwar hope of a concert gave way, just as it did after the Congress of Vienna (1814–1815), to an ideological confrontation, the balance of power was being restored.

It has often been argued that the balance of power is really an imbalance of power. If the balance is to work at all, there must be at least three parties, such that any two can overpower the third, should its activities become too threatening. More than three is better; but three is the minimum. The idea of balance as

was not great enough to justify war in the absence of a real threat. The cause of neutral rights and of democracy had to be invoked.)

Just as a nation needs a signal to begin a war, so it needs a signal to stop, and that signal is often even harder to give or to detect. Because statesmen in the modern world are seldom wholly cynical, they commonly feel that war has been forced on them. As a war continues, they begin to raise their demands to include compensation for losses incurred. It is therefore hard to identify the point at which agreement for a truce can be reached, short of the final defeat of one side. Every success by either side leads it to think that final victory may be possible; every defeat, that this is not the moment to negotiate. It is the intellectual difficulty of translating the theory of the balance of power into a workable policy in a specific situation that, more than anything else, ensures that this theory is seldom of use when the time comes for negotiation.

These generalizations are supported by American practice in two world wars, yet American practice was not different from that of any other nation. Neither Britain nor France paid any special heed to the balance of power during either war. No way could be found of ending either war without the complete defeat of one side. After each war the recourse was not to some restored balance, but to a congress system. The experience of the League of Nations suggested to the allies in 1945 that no security structure was worth anything unless the great powers agreed, and that the right of veto might as well be formally accepted. If the five powers were not in agreement, the hope was at best for stalemate, by the agreed inactivity of four if one stood out. As always at the end of a war, what was in people's minds

activity was diplomatically ineffective. A slow process of economic support for the Western democracies did begin, and might in time have drawn the United States into the war, but Hitler had the good sense to avoid the mistakes of his predecessors, and he was at great pains to avoid giving the United States an occasion for belligerency. That occasion was, of course, provided by Japan.

Some exponents of balance of power theory have argued that the theory requires that nations should match, if need be by war, any increase in a rival's power, actual or foreseen, even in the absence of any aggressive act. But all the evidence suggests that even when nations have adequate cause for war, they do not go to war unless they also have an occasion for war. The occasion, the indicator that the right moment for war has arrived, is vital. Of course, occasions for war can be manufactured when they are needed; but they are hard to manufacture, or even to identify, for a nation that disposes of such great reserves of security as the United States. One important argument is missing, that is, the argument that if the nation does not fight now, it will be too late to fight tomorrow. It is that argument, with its corollary that opponents must be supposed to know how sensitive one's position is, and that therefore their threats are not accidental but evidence of real intention, which identifies most clearly the occasion for war. At Pearl Harbor, in 1941, the Japanese faced the United States with an affront such as no nation could possibly let pass. The Germans had been most careful to avoid an affront. (In World War I, on the other hand, when by reviving their unrestricted submarine campaign they deliberately took the risk of American intervention, a good many Americans could still be found to argue that the affront

combination of these, ensured it. By contrast with the years before World War I, few Americans doubted on which side their sympathies lay. Whatever their fears of communism, the Soviet Union were quiet, and the actions of the Nazis deprived their claim to be a bulwark against communism of all appeal. Secretary of State Cordell Hull (1933–1944) shared Wilson's dislike of the balance of power, and had learned it in the same school; but such views, although they became influential again later, were irrelevant in the 1930s, when it became ever clearer, and that is certainly to President Franklin D. Roosevelt, that the important contest was not among rival states but between dictatorship and democracy.

Paradoxically, the desire of Europeans, especially the British, that the United States should become part of the balance of power, and that the New World should be called in to redress the balance of the Old, and in addition the fact that Americans had little doubt on which side their sympathies lay, did almost nothing to make policy decisions easier. The arguments, both within the American government and between Americans and British, are a fascinating and complex field, on which much work remains to be done. But in essence a dispute developed among the allies, that is, even before the alliance was formed, over who should contribute how much to the common cause. The residue of American security, which was very great, together with well-founded doubts as to whether the interests of the United States might not be better served if some accommodation were reached in Europe without American intervention, in other words, doubts shared by some European statesmen, such as Neville Chamberlain, meant that American

Wilson was determined to establish an international concert known as the League of Nations, which would bring about a better world order. Wilson's hostility to the balance of power was intense, and it was widely shared by Americans of his day. In an address at the Guildhall, London, on 29 December 1918, Wilson stated that the center and characteristic of the old order was that unstable thing which we used to call the "balance of power", a thing in which the balance was determined by the sword which was thrown in the one side or the other; a balance which was determined by the unstable equilibrium of competitive interests; a balance which was maintained by jealous watchfulness and an antagonism of interests which, though it was generally latent, was always deep-seated.

Wilson made an automatic connection between the balance of power and spheres of influence, to which he was equally opposed. That connection is characteristic of much American thinking on the subject; its consistency with adherence to the Monroe Doctrine is clearer to Americans than to others.

The approach of World War II presented Americans with a dilemma of a different sort. The Great Depression diverted attention from international affairs, but increasingly Americans could not avoid being drawn into efforts to mitigate both the depression itself and the political consequences that seemed to follow. The whole structure of reparations and war debts set up at Versailles would alone have required American involvement. The rise of aggressive regimes in Italy, Germany, and Japan, together with the long-cherished hope that they might be rendered more moderate by well-calculated economic concessions, or by democratic strength and solidarity, or a

therefore forced toward moral judgments about the merits of the war. Some indeed argued that what was going on was an old-fashioned struggle for the balance of power, of a sort that revealed how politically backward even the most advanced European states were, and of a sort with which the United States had no concern. Others accepted the argument that German militarism was the root of the trouble. Historians will long continue to debate the causes that finally brought the United States into the war, and their merits, but it is clear that no balance of power argument would have sufficed. A balance of power argument would have kept the United States neutral. With the advantage of hindsight it might be argued that since the United States was the beneficiary of a balance of power in Europe likely to be upset, the proper American course was to intervene delicately to tip the balance back to the point at which it had been that is no less and no more. Yet because the balance was bound to shift, war or no war, as the whole history of Europe in the 1920s and 1930s was to show, that kind of intervention could not have been temporary and would have required a degree of anxious vigilance over the long term, which could have been neither sustained nor justified. Neutrality, defended on grounds of self-interest and its morality, or intervention, defended on moral grounds, were the only serious alternatives and the only alternatives debated.

The decision for war was President Woodrow Wilson's, and in taking it he was much moved by the realization that if the United States did not participate in the war, it would have no voice in the settlement that followed it. As part of the settlement

argued that lack of restraint is wrong, or dangerous, or ultimately bound to fail. In that sense the balance of power in international affairs is clearly related to the idea of checks and balances within a government, which is equally a device to impose restraint on men who might otherwise, seduced by power, abandon it.

Balance of Power: First Half Of The Twentieth Century

When World War I broke out, although all parties made some play with the need to maintain or protect the balance of power (which, of course, they interpreted variously), none of them could argue that governments, or princes, were behaving in the way that one would expect. German apologists had to contend that Germany was surrounded by malevolent foes and that the survival of Germany was at stake. The allies had to contend not merely that Germany was too powerful for comfort, but that German militarism threatened a European civilization that would otherwise be peaceable. The argument, in short, could not be cast in terms of the balance of power.

Americans were presented with a dilemma. It was not, in the first instance, a dilemma of policy. Clearly the United States was not immediately threatened. The great growth of American power during the nineteenth century, if it made the policy of fortress America less necessary, made it no less appealing. It was hard to argue that the victor in the European war, whatever the outcome, would turn on the United States. Americans were

allowed to spread, could in fact upset the regional balance of power.

The balance of power appears at first sight a simple concept. It has been defined as a phrase in international law for such a "just equilibrium" between the members of the family of nations as should prevent any one of them from becoming sufficiently strong to enforce its will upon the rest. Yet the phrase has always been of more use in political polemic than in political analysis. Like other phrases with a strong academic appeal it is vague, and it would loose its validity if it were more precise. Its obscurities are several, but the most important is that it blends the descriptive and the normative. The condition is one, the term "balance" implies, toward which international life is forever tending. That is the descriptive element. But the condition is also one that may be upset, and right-thinking statesmen should constantly be on the alert to preserve or restore it. That is the normative element. These two elements reinforce one another. Because such a balance will be established in any event, it is sensible and moral to work toward it. Because people work toward it, it will be more readily established. Difficulties arise if either element is weakened. At what point is it right to abandon an old balance and accept a new one? Can a balance exist if people are unconscious of the need to maintain it?

Behind all the interpretations of the balance of power lies the appeal to realism in the conduct of international affairs. Realism remains the best, perhaps the only persuasive, argument for restraint; and it is common ground that the doctrine of the balance of power is a device to promote restraint, whether it is

Balance of Power And The New Middle East

*Professor Michel G. Nehme**

Balance of Power

As President George H. W. Bush's formation and direction of an international coalition to drive Iraq out of Kuwait in 1990 and 1991 had the trappings of both unilateral determination and multi-lateral cooperation. In his victory speech of 6 March 1991, Bush called for a "new world order" that would enable the United Nations to fulfill its obligation to provide for the collective security of the weaker nations, and for a U.S. program that would assist in stabilizing the Middle East. Bush's statement generated much discussion in the months thereafter, but skeptical voices were quickly heard. Henry Kissinger, now a political theorist, commented on President Bush's building of a coalition to defeat the Iraqi aggression, but he disapproved the notion of a new world order. "The problem

*Academician and researcher

with such an approach is that it assumes that every nation perceives every challenge to the international order in the same way", he wrote, "and is prepared to run the same risks to preserve it. In fact, the new international order will see many centers of power, both within regions and among them. The power centers reflect different histories and perceptions." In Kissinger view, the essential thrust of the new American approach should be the recognition of regional balances of power to establish order. "History so far has shown us only two roads to international stability: domination or equilibrium. We do not have the resources for domination, nor is such a course compatible with our values. So we are brought back to a concept maligned in much of America's intellectual history that is the balance of power."

Kissinger has always pointed to Americans(2) complicated relationship with the balance of power, but it was also true that the nation's leaders had often, and especially after 1945, consciously sought the equilibrium he propagated for. The 1990s witnessed numerous regional, ethnic, and nationalistic struggles; U.S. officials, finding few of these conflicts fundamentally threatening to the global equilibrium, stayed out of most of them. When they did intervene, humanitarian concerns were a key motivation. The American military and economic response to such episodes as upheavals in Somalia, Haiti, Bosnia, and Kosovo were aimed in large measure at reducing human suffering and restoring local political stability. Even then, intervention happened at least in part because Washington policymakers determined that these upheavals, if

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Comité Consulatif

Dr. Ilham MANSOUR ..... **Prof. Michel NEHME**
Dr. Adnan AL-AMIN ..... **Dr. Hassan MNEIMNE**
Prof. Nassim EL KHOURY..... **Général (R.T.D) Nizar ABDEL KADER**

Rédacteur en chef: Mahmoud BERRY

• Balance of Power and The New Middle East.....*Prof. Michel G. NEHME* ***5***

Summaries

• *Prof. Nassim EL KHOURY*
- The role of the media in the changes of power and souvereignty..... ***58***

• *Mahmoud HAYDAR*
- Transformation of the nuclear issue between the United States and Iran: The clash of higher strategies..... ***59***

• *Dr.Walid ARBID*
- The water strategy in the Arab-Israeli Conflict..... ***60***

• La recomposition géopolitique du Proche-orient après la guerre de juillet 2006 au Liban ..... *Angela KAHIL* **61**

Resumés

• *Prof.Nassim EL KHOURY*

- Le rôle des medias dans les changements de l'autorité et de la souveraineté .. 90

• *Mahmoud HAYDAR*

- Les changements de la question nucléaire entre les Etats Unis et l'Iran: Collision des strategies suprêmes..... 91

• *Dr.Walid ARBID*

- La strategie de l'eau dans le conflit israélo-arabe..... 92

طُبع في مطابع الجيش اللبناني - مديرية الشؤون الجغرافية 2007

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

- Balance of Power and The New Middle East

- La Récomposition Géopolitique du Proche-Orient après la Guerre de Juillet 2006 au Liban